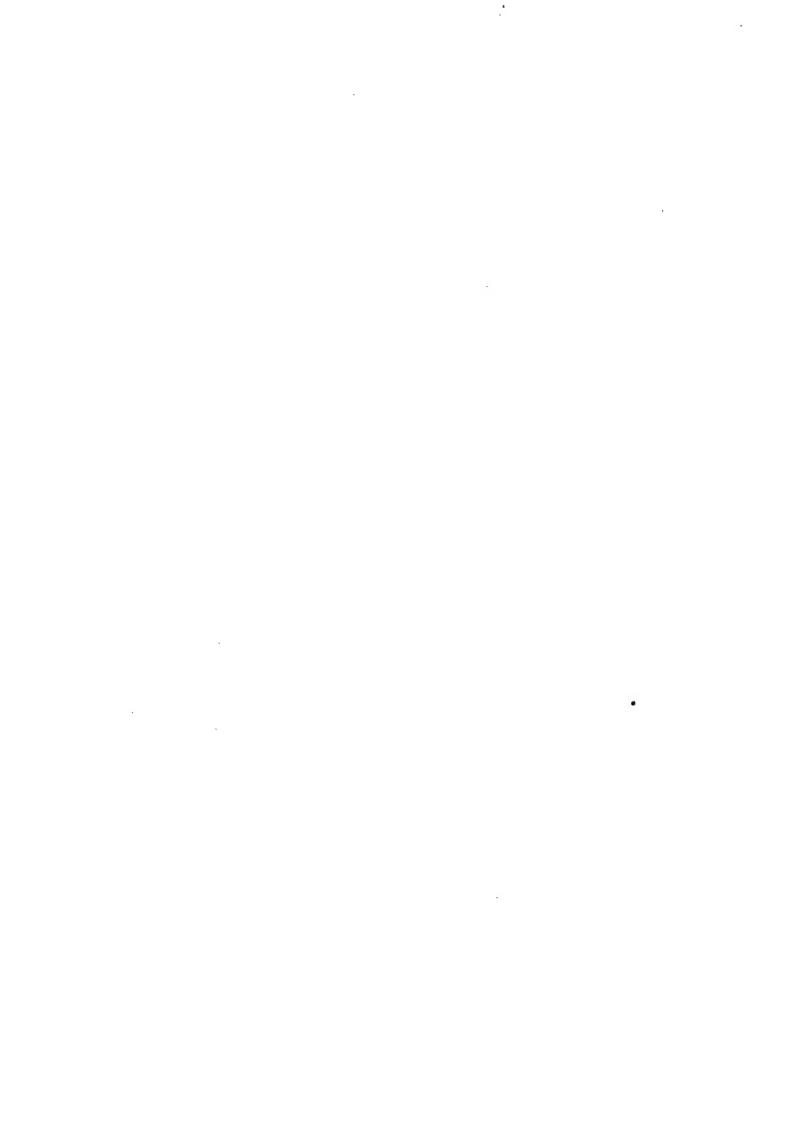


SO CONTRACTOR OF THE PROPERTY OF THE PROPERTY

دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع



> ڴٳڵڵڷۺؖٵڮ ڶڵڟؠڵڂٳڟٙٳڶۺؙڝٛٙٵڵٷؽٚؽۼ

مُلذِمُ الطِّبُعِ دَارُ ٱلْمَشِ رَبِعِ الطِّبَاعِةِ وَالنَّشِيْرِ وَالتَّوزِيْعِ الطبعت الأولث الطبعت الأولث العبعت الأولث العبعت الأولث العبعت الأولث



بسسم الندازجمان حيم

الحمد لله الذي ارتضى هذا الدين القويم، وهدى من وفقه الى الصراط المستقيم، سبحانه وتعالى الواحد القهار، الكريم الستار، وصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله خاتم الأنبياء الأبرار، وعلى ءاله وأصحابه الأخيار.

وبعد فإن كتاب الغاية والتقريب للقاضي أبي شجاع من أشهر المتون في الفقه الشافعي، ورغم صغر حجمه قل لفظه وكثر معناه، ولذلك اعتنى به العلماء شرحًا وتعليقًا ونظمًا وتدريسًا وممن اهتم واعتنى بهذا الكتاب الأستاذ الفاضل الشيخ شرف الدين الشهير بالعمريطي فنظمه نظمًا جيدًا واضحًا جاء مثل الشرح للأصل في الوضوح ورتبه ترتيب الأصل فجاء ألف بيت ويزيد وأسماه «نهاية التدريب في نظم غاية التقريب».

ولأهمية الأصل والنظم المذكورين قام قسم الأبحاث والدراسات الإسلامية بالاعتناء بهما وذلك بطبعهما مجموعين لتنتشر الفائدة، ويعم النفع، ونسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح.

قسم الأبحاث والدراسات الإسلامية جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية

ترجمة القاضي أبي شجاع^(١)

هو القاضي شهاب الدين أحمد بن الحسين بن أحمد أبو شجاع الأصفهاني، أحد الفقهاء الشافعية.

ولدرحمه الله سنة ٥٣٣هـ، وتوفي سنة ٩٣هـ.

له من الكتب:

١- الغاية في الاختصار وهو المعروف بمتن أبي شجاع في الفقه
 الشافعي.

٢- شرح الإقناع في فروع الشافعية الذي ألفه القاضي
 الماوردي.

⁽١) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي ٣٨/٤، الأعلام للزركلي ١٩٦/١، معجم المؤلفين ١٩٩/١.

بِنَا لَكُمْ الْحَالِمَ الْحَالِمَ الْحَالِمَ الْحَالِمَ الْحَالِمَ الْحَالِمَ الْحَالِمَ الْحَالِمَ الْحَالِم

الحمدُ لله ربّ العالمينَ، وصلَّى اللهُ على سيّدنا مُحمَّد النَّبيّ وءاله الطاهرينَ وصحابَته أجمعينَ.

قال القاضي أبو شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني رَحِمَه الله تعالى على مذهب الإمام الشّافعي رحمة الله تعالى عليه ورضوائه في غاية الاختصار ونهاية الإيجاز ليقرب على المتعلم درسه ويسهل على المبتدي حفظه وأن أكنشر فيه من التقسيمات وحصر الخصال فأجبته إلى ذلك طالبًا للثواب راغبًا إلى الله تعالى في التوفيق للصّواب إنّه على ما يشاء قدير وبعباده لطيف خديم الله تعالى في التوفيق للصّواب إنّه على ما يشاء قدير وبعباده لكيف

﴿ كتابُ الطهارة ﴾

المياهُ التي يجوزُ بها التطهيرُ سبعُ مياه: ماءُ السماء، وماءُ البَحر، وماءُ النهر، وماءُ البئر، وماءُ العين، وماءُ الثلج، وماءُ البَرد. ثُمَّ المياهُ عَلَى أَربعة أقسام: طاهرٌ مطهّرٌ غير مكروه وهو الماءُ المطلق؛ وطاهرٌ مُطهّرٌ مكروهٌ وهو الماءُ المُشمّسُ، وطاهرٌ غيرُ مطهّر، وهو الماءُ المُستعملُ والمتغيرُ بما خالطهُ من الطاهرات؛ وماءٌ بجسٌ وَهو الذي حلّت فيه نجاسةٌ وهو دونَ القُلّتين، أو كانَ قُلتين فتغيّر، والقُلّتان خمسُمائة رطل بغداديّ تقريبًا في الأصح .

(فصل) وجلودُ الميتة تطهرُ بالدّباغ إلا جلدَ الكلب وَ الخنزيرِ وما تولّدَ منهما أو من أحدهما. وعظمُ الميتة وشَعْرُها نجسٌ إلا الآدميّ. (فصل) ولا يجوزُ استعمالُ أواني الذهب والفضة ويجوزُ استعمالُ غيرهما من الأواني.

(فصل) والسّواكُ مستحبٌ في كلّ حال إلا بعد الزوال للصائم، وهو في ثلاثة مواضع أشدُّ استحبابًا: عند تغيُّر الفَم من أزَّم وَغَيْرهِ، وعنْدَ القيام من النوم، وعند القيام الى الصلاة.

(فصل) وفروض الوضوء ستة أشياء: النية عند غسل الوجه،

وغسلُ الوجه، وغسلُ اليدينِ إلى المرفقين، ومسْحُ بعض الرأس، وغسلُ الرجلينِ الى الكعبينِ، والترتيبُ على ما ذكرناهُ. وسُننهُ عشرةُ أشياءَ: التسميةُ، وغسلُ الكفينِ قَبْلَ إِدخالهما الإناءَ، والمضمضةُ، والاستنشاقُ، ومسحُ جميع الرأس، ومسحُ الأذنين ظاهرِهما وباطنهما بماء جديد، وتخليلُ اللّحية الكثّة، وتخليلُ السّرى، والطهارةُ السّابِعَ اليسرى، والطهارةُ ثلاثًا، والموالاةُ.

(فصل) والاستنجاءُ واجبٌ من البول والغائط، والأفضلُ أن يستنجي بالأحجار ثم يُتبعُها بالماء، ويجوزُ أن يقتصرَ على الماء أو على ثلاثة أحجار يُنقي بهن المحلَّ، فإذا أراد الاقتصارَ على إحدهما فالماء أفضك ويجتنب استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء، ويجتنب البول والغائط في الماء الراكد، وتحت الشجرة المشمرة، وفي الطريق، والظلّ، والتُقب، ولا يتكلّم على البول والغائط، ولا يستدبرهُما.

(فصل) والذي يَنقضُ الوضوءَ ستةُ أشياءَ: ما خَرَجَ من السَّبيلين، والنَّوْمُ على غير هيئة المُتمكن، وزوالُ العَقلِ بسُكر أو مَرض، ولسُّ الرجلِ المرأة الأجنبية من غير حائل، ومسُّ فَرجِ الآدميّ بباطن الكفّ، ومسُّ حَلْقَة دُبُره على الجديد.

(فصل) والذي يوجبُ الغسلَ ستةُ أشياءَ: ثلاثةٌ تشتركُ فيها الرجالُ والنساءُ وهي: التقاءُ الختَانَيْنِ، وإنزالُ المنيّ، والموتُ؛ وثلاثةٌ تختصُّ بها النساءُ وهي: الحيضُ والنّفاسُ والولادةُ.

(فصل) وفرائض الغسل ثلاثة أشياء : النّية ، وإزالة النجاسة إذا كانت على بدنه ، وإيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة . وسننه خمسة أشياء : التسمية ، والوضوء قبله ، وإمرار اليد على الجسد ، والموالاة ، وتقديم اليمنى على اليسرى .

(فصل) والاغتسالات المسنونة سبعة عشر غسلاً: غسل الجمعة، والعيدين، والاستسقاء، والكسوف، والغسل من غسل الميت (١)، والكافر إذا أسلم، والمجنون والمغمى عليه إذا أفاقا، والغسل عند الإحرام، ولدخول مكة، وللوقوف بعرفة، وللبيت بحردلفة، ولرمي الجمار الثلاث، وللطواف، وللسعي، ولدخول مدينة رسول الله

(فصل) والمسحُ على الخُفين جائزٌ بثلاثة شرائط: أن يَبْتَدى البُسهُمَا بعد كمال الطهارة، وأن يكونا ساترين لمحلَّ غَسلِ الفرْض من القدَمين، وأنْ يكونا مما يُمكنُ تتابعُ المشي عليهما. ويمسحُ

⁽١) هذا على قول، وللشافعي قول انه يجب إن صح الحديث فيه.

المُقيمُ يومًا وليلةً والمسافرُ ثلاثة أيام بلياليهن ؟ وابتداء المداة من حين يُحدث بعد لبس الحُفين، فإن مسَح في الحَضر ثم سافر أو مَسَح في السَّفر ثم سافر أق مَسَح في السَّفر ثم أقام أتم مَسْح مُقيم. ويَبْطُلُ المُسْح بثلاثة أشياء: بخلعهما، وانقضاء المدة، وما يوجب الغسل.

(فصل) وشرائط التيم خمسة أشياء: وجود العذر بسفر أو مرض، ودخول وقت الصلاة، وطلَب الماء، وتعذر استعماله، وإعوازه بعد الطلب. والتراب الطاهر له غبار فإن خالطه جص أو رمل لم يُجز. وفرائضه أربعة أشياء: النيّة، ومسح الوجه، ومسح اليدين مع المرفقين، والترتيب. وسننه ثلاثة أشياء: التسمية، وتقديم اليمنى على اليسرى، والموالاة. والذي يُبطل التيم ثلاثة أشياء: ما أبطل الوضوء، ورؤية الماء في غير وقت الصلاة، والرّدة. وصاحب الجبائر يسح عليها ويتيمم ويصلي ولا إعادة إن كان وضعها على طهر؛ ويتيمم لكل فريضة، ويصلي بتيمم واحد ما شاء من النّوافل.

(فصل) وكلُّ مائع خرج من السبيلين نجس ٌ إلا المنيَّ، وغسلُ جسميع الأبوال والأرواث واجب ٌ إلا بولَ الصبيِّ الذي لم يأكل الطعامَ فإنه يطهر برش الماء عليه. ولا يُعفى عن شيء من النجاسات إلا اليسير من الدَّم والقيح وما لا نفس له سائلة ٌ إذا وقع

في الإناء ومات فيه فإنّه لا يُنجسه . والحيوان كُلّه طاهر إلا الكلب والخنزير وما تولّد منهما أو من أحدهما . والميتة كلها نجسة إلا السمك والجراد والآدمي . ويُغسل الإناء من ولوغ الكلب والخنزير سبع مرات إحداه ن بالتراب، ويغسل من سائر النّجاسات مرة تأتي عليه والئلاثة أفضل . وإذا تَخلّلت الخمرة بنفسها طَهُرَت ، وإن خلكت بطرح شيء فيها لم تطهر .

(فصل) ويَخرُجُ من الفرج ثلاثةُ دماء: دمُ الحيض، والنّفاس، والاستحاضة؛ فالحيضُ هو الدُّمُ الخارجُ من فرج المرأة على سبيل الصّحّة من غير سبب الولادة، ولونَّهُ أسودُ محْتدمٌ لذَّاعٌ، والنّفاسُ هوَ الدَّمُ الخارجُ عقب الولادة ؛ والاستحاضةُ وهو الدمُ الخارجُ في غير أيام الحيض والنّفاس. وأقلُّ الحيض يومُّ وليلةٌ وأكثرهُ خمسة عشرَ يومًا وغالبُهُ ستٌ أو سبعٌ؛ وأقلُّ النَّفاس لحظةٌ وأكثرُهُ ستونَ يومًا وغالبهُ أربعونَ يومًا. وأقلُّ الطُّهْر بين الحَيْضَتَيْن خمسةَ عشرَ يومًا ولاحدَّ لأكثره. وأقلُّ زَمَن تحيضُ فيه المرأةُ تسْعُ سنينَ. وأقلُّ الحمل ستةُ أشهر وأكثرهُ أربعُ سنينَ وغالبُهُ تسعةُ أشهر. ويحرُمُ بالحيض والنَّفاس ثمانيةُ أشياءَ: الصَّلاةُ، والصومُ، وقراءةُ القُرءان، ومسَّ المُصْحف، ودُخولُ المسجد، والطَّوافُ، والوطءُ، والاستمتاعُ بما بين السُّرَّة والركبة. ويحرُّمُ على الجُنُب خمسةُ أشياءَ

الصلاة، وقراءة القرءان، ومس المصحف، وحمله، والطّواف والسُّواف واللّبث في المسجد. ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء: الصلاة، والطواف، ومس المُصحف وحَمله.

﴿ كتابُ الصَّلاةِ ﴾

الصلاة الفروضة خمس : الظهر ، وأول وقتها زوال الشمس وَءاخر ، أذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الزوال ؛ والعصر وأول وقتها الزيادة على ظل المثل وعاخر أنه في الاختيار الى ظل المثلين ، وقتها الزيادة على ظل المثل وعاخر أنه في الاختيار الى ظل المثلين ، وفي الجواز الى غروب الشمس ؛ والمغرب ووقتها واحد وهو غروب الشمس ، وبمقدار ما يؤذن ويتوض ويستر العورة ويقيم الصلاة ويصلي خمس ركعات (١) ؛ والعشاء وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر وءاخر أنه في الاختيار إلى ثلث الليل ، وفي الجواز إلى طلوع الفجر الثاني ؛ والصبح وأول وقتها طلوع الفجر الثاني وءاخر أنه في الإسفار وفي الجواز إلى طلوع الشمس .

(فصل) وشرائطُ وجوب الصلاة ثلاثةُ أشياءَ: الإسلامُ، والبُلُوغُ، والعقلُ؛ وَهُوَ حدُّ التكليفَ. والصَّلواتُ المسنونات

⁽١) هذا القول ضعيف وهو الجديد، أما القول القديم وهو الأظهر أنه ينتهي وقت المغرب إذا غاب الشفق الأحمر.

خمس": العيدان، والكسوفان، والاستسقاء . والسنن التابعة للفرائض سبعة عشر ركعة : ركعتا الفجر، وأربع قبل الظهر وركعتان بعده ، وأربع قبل العصر، وركعتان بعد المغرب، وثلاث بعد المغرب، وثلاث بعد العشاء يوتر بواحدة منهن . وثلاث نوافل مؤكدات : صلاة الليل، وصلاة الضّحى، وصلاة التراويح .

(فصل) وشرائطُ الصلاة قبلَ الدخول فيها خمسةُ أشياء : طهارةُ الأعضاء من الحدد والنَّجَس، وسترُ العورة بلباس طاهر، والوقوفُ على مكان طاهر، والعلمُ بدخول الوقت، واستقبالُ القبلة. ويجوزُ تركُ القبلة في جالتين : في شدة الخوف، وفي النافلة في السفر على الراحلة.

(فصل) وأركانُ الصلاة ثمانية عشر ركنًا: النيّةُ، والقيامُ مع القدرة، وتكبيرةُ الإحرام، وقراءةُ الفاتحة وبسم الله الرحمل الرحيم ءايةٌ منها، والرُّكوعُ، والطُّمأنينةُ فيه، والرَّفعُ، والاعتدالُ، والطمأنينةُ فيه، والجلوسُ بين والطمأنينةُ فيه، والجلوسُ بين السجدتين، والطمأنينةُ فيه، والجلوسُ الأخيرُ، والتشهُّدُ فيه، والصلاةُ على النبي عَنِي فيه، والتسليمةُ الأولى، ونيّةُ الحروجِ من الصلاةُ النبي المناب الأركان على ما ذكرناهُ. وسننُها قبل الدخول الصلاة (١)، وترتيب الأركان على ما ذكرناهُ. وسننُها قبل الدخول

⁽١) هذا القول ضعيف، والمعتمد انها ليست ركنًا.

فيها شيئان : الأذانُ، والإقامةُ. وبعدَ الدخول فيها شيئان: التشهَّدُ الأوَّلُ، والقنوتُ في الصبح، وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان. وهيآتُها خمسة عشر خصلةً: رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام، وعند الركوع والرَّفع منه، وووضعُ اليمين على الشمال، والتَّوجُّهُ، والاستعاذَةُ، والجهرُ في موضعه والإسرار في موضعه، والتأمينُ، وقراءةُ السورة بعد الفاتحة، والتكبيراتُ عند الرفع والخفض وسمع الله لمن حَمدَه ربّنا لك الحمد، والتسبيح في الركوع والسجود، ووضع اليدين على الفخذين في الجلوس يبسُطُ اليسرى ويقبض اليمني إلا المسبحة فإنه يشير بها متشهدا، والافتراشُ في جميع الجلسات، والتورُّكُ في الجلسة الأخيرة، والتسليمة الثانية .

(فصل) والمرأة تُخالف الرَّجُلَ في خمسة أشياء : فالرجل يُجافي مرفقيه عَنْ جنبيه ويُقلُّ بطنَهُ عن فخذيه في الرَّكوع والسُّجود ويجهر في موضّع الجهر ، وإذا نابَه شيء في الصّلاة سَبَّح ؟ وعورة الرَّجُلِ ما بين سرته وركبته . والمرأة تضمُّ بعضها الى بعض وتخفض صوتها بحضرة الرجال الأجانب ، وإذا نابها شيء في الصلاة صفَّقت ، وجميع بدن الحرة عورة إلا وجهها وكفيها ؛ والأمة كالرَّجُل .

(فصل) والذي يُبْطلُ الصلاة أحدَ عشرَ شيئًا: الكلامُ العمدُ،

والعملُ الكثيرُ، والحدثُ ، وحدوثُ النَّجاسة ، وانكشافُ العورة ، وتغييرُ النَّيةِ ، والقهقهةُ ، والأكل والشربُ ، والقهقهةُ ، والرِّدةُ .

(فصل) وركعات الفرائض سبعة عَشر ركعة فيها أربع وثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهدات وعشر تسليمات ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة. وجملة الأركان في الصلاة مائة وستة وعشرون ركنًا: في الصلاة مائة وستة وعشرون ركنًا: في الصلاة مائة وأربعون ركنًا، وفي المغرب إثنان وأربعون ركنًا، وفي المغرب إثنان وأربعون ركنًا، وفي الرباعية أربعة وخمسون ركنًا. ومَنْ عَجَزَ عن الجُلوس صلّى القيام في الفريضة صلّى جالسًا، ومن عَجزَ عن الجُلوس صلّى مضطجعًا.

(فصل) والمتروك من الصلاة ثلاثة أشياء: فرض، وسُنَّة، وهيئة وهيئة والفرض لا ينوب عنه سجود السهو بل إن ذكرة والزمان قريب أتى به وبنى عليه للسهو والسنة لا يعود إليها بعد التلبس بالفرض لكنة يسجد للسهو عنها والهيئة لا يعود إليها بعد تركها ولا يَسْجُدُ للسهو عنها ، وإذا شك في عدد ما أتى به من الركعات بنى على اليقين وهو الأقل وسَجَدَ للسهو، وسُجود السهو سنَّة ومحله قبل السكر .

(فصل) وخمسة أوقات لا يصلى فيها صلاة لها سبب": بعد

صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وعند طلوعها حتى تتكامل وترتفع قدر رُمح، وإذا استوت حتى تزول، وبعد صلاة العصرحتى تغرب الشمس وعند الغروب حتى يتكامل غروبها.

(فصل) وصَلاة الجماعة سُنَة مؤكّدة (١) ، وعلى المأموم أن ينوي الائتمام دون الإمام ؛ ويجوز أن يأتم الحُر بالعبد والبالغ بالمراهق ؛ ولا تصح قدوة رجل بامرأة ولا قارىء بأمّي . وأي موضع صلّى في المسجد بصلاة الإمام فيه وهو عالم بصلاته أجزأه ما لم يتقدّم عليه ؛ وإنْ صلى في المسجد والمأموم خارج المسجد قريبًا منه وهو عالم بصلاته ولا حائل هناك جاز.

(فصل) ويجوزُ للمسافر قصرُ الصلاة الرُّباعية بخمس سرائط: أنْ يكونَ سفرهُ في غيرِ معصية، وأن تكونَ مسافته ستةَ عَشَرَ فرسَخًا، وأن يكونَ مؤدياً للصلاة الرُّباعية، وأن ينوي القصر مع الإحرام، وأنْ لا يأتم عقيم. ويجوزُ للمسافر أن يجمع بين الظُهْر والعصر في وقت أيهما شاء وبين المغرب والعشاء في وقت أيهما شاء؛ ويجوزُ للحاضر في المطرِ أن يجمع بينهما في وقت الأولى منهما.

(فصل) وشرائطُ وجوب الجُمعة سبعةُ أشياءً: الإسلام،

⁽١) هذا القول ضعيف، والمعتمد أنها فرض كفاية.

والبلوغُ، والعقلُ، والحريةُ، والذكوريةُ، والصّحةُ، والاستيطانُ، وشرائطُ فعلها ثلاثَةٌ: أن تكونَ البلدُ مصْراً أو قريةً، وأنْ يكونَ العدَدُ أَربِعينَ من أهلِ الجُمْعة، وأن يكونَ الوقتُ باقيًا فإن خرجَ الوقتُ أو عُدمت الشروطُ صُلْيَتْ ظُهراً. وفرائضُها ثلاثةٌ: خطبتان يقومُ فيهما ويجلسُ بينهُما، وأن تصلّى ركعتين في جماعة. وهيآتُها أربعُ خصال: الغُسلُ وتنظيفُ الجسد ولُبْسُ الثيابِ البيضَ وأخذُ الظُفر والطّيب، ويُستحبُّ الإنصاتُ في وقت الخُطبة . ومن وخلَ والإمامُ يخطُبُ صلّى ركعتين خفيفتين ثم يجلسُ.

(فصل) وصلاةُ العيدين سُنَّةٌ مؤكدةٌ، وهي ركعتان يكبرُ في الأولى سبعًا سوى تكبيرة الإحرام، وفي الثانية خمسًا سوى تكبيرة القيام يخطُب بعدها خُطبتين يُكبّرُ في الأولى تسعًا وفي الثانية سبعًا. ويُكبّرُ من غروب الشمس من ليلة العيد إلى أنْ يدخل الإمام في الصلاة، وفي الأضحى خلف الصلوات المفروضات من صبح يوم عرفة إلى العصر من عاخر أيام التشريق.

(فصل) وصلاة الكسوف سنة مُؤكدة فإن فاتت لم تُقض. ويُصلّي لخسوف الشمس وكسوف القمر ركعتين في كل ركعة قيامان يُطيلُ القراءة فيهما، وركوعان يطيلُ التسبيح فيهما دون أ

السجود (١)، ويخطُبُ بعدها خُطبتينِ يُسِرُّ في كُسوفِ الشمسِ ويجهرُ في خسوفِ الشمسِ

(فيصل) وصلاة الاستسقاء مسنونة فيأمرهم الامام بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم ومصالحة الأعداء وصيام ثلاثة أيام، ثم يخرجُ بهم في اليوم الرابع في ثياب بذلة واستكانة وتضرُّع ويصلّي بهم ركعتين كصلاة العيدين ثم يخطبُ بعدهما ويحوّلُ رداءهُ ويُكثرُ من الدعاء والاستغفار ويدعو بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو: « اللهم اجعلها سُقْيا رَحْمَةَ ولا تَجْعَلُها سُقْيا عَذاب ولا مَحْق ولا بلاء ولا هَدْم ولا غَرَق، اللهُمَّ على الظّراب والآكام ومنابت الشُّجَر وبطون الأودية، اللهمَّ حَوَاليْنَا ولا عَلَيْنَا، اللهُمَّ اسْقنَا غَيثًا مُغيثًا هنيئًا مَريئًا سَحًّا عَامًّا غَدَقًا طَبقًا مُجَلِّلا دائمًا الى يوم الدين، اللهُمَّ اسقنا الغيثَ ولا تَجْعَلْنا من القانطينَ، اللهمَّ إنَّ بالعباد والبلاد منَ الجَهْد والجوع والضَّنْك ما لا نشكو إلا إليكَ، اللهمَّ أَنْبَتْ لنا الزَّرعَ وَأَدرَّ لَنَا الضَّرعَ وأنزل عَلينا من بركات السَّمَاء وأنْبتْ لنا من بَركات الأرض واكْشفْ عَنَّا من البلاء ما لا يكشفُهُ غَيْرُكَ، اللهُمَّ إنَّا نَسْتَغُفرُكَ إنَّكَ كُنْتَ غَفَّارًا فأرسل السَّماءَ عَلَينا ملْ رارًا»، ويغْتَسلُ في الوادي إذا سالَ ويُسبّحُ للرَّعْد (١) قوله: «دون السجود» قول ضعيف، والصحيح أنه يطيل السجود.

والبرق.

(فصل) وصَلاةُ الخوف على ثلاثة أضرُب: أحدُهُما أن يكونَ العدُونُ في غير جهة القبلة فيُفرّقُهُم الإَمامُ فرقتين فرقة تقفُ في وجه العدوّ وفرقة خَلْفَهُ وَعُصلَي بالفرقة التي خَلْفَهُ رَكْعَة ثم تَتمُ لنفسها وعضي إلى وجه العدوّ وتأتي الطائفة الأخرى فيصلي بها ركْعَة وتتم لنفسها ويسلّم بها. والثاني: أن يكونَ في جهة القبلة فيصفُهُمُ الإَمامَ صَفَيْن ويُحرم بهم فإذا سَجَدَ سَجَدَ معه أحدُ الصفين ووقف الصف الآخر يحرسُهُم فإذا رفع سجدوا ولَحقُوه . والثالث: أن يكونَ في شدّة الخوف والتحام الحرب فيصلي كيف أمكنه راجلاً أو يكونَ في شمتقبل لها.

(فصل) ويَحرمُ على الرجال لبسُ الحريرِ والتختمُ بالذهب، ويحلُّ للنساء. وقليلُ الذهب وكَثيرُهُ في التحريم سواءٌ. وإذا كان بعض الثوب إبريسمًا وبعضه قطنًا أو كَتَّانًا جاز لَبْسُهُ ما لم يكن الإبريسمُ غالبًا.

(فصل) ويلزمُ في الميت أربعة أشياء : غُسلُه ، وتكفينه ، والصَّلاة عليه ، ودفنه . واثنان لا يُغسَّلان ولا يصلَّى عليهما : الشهيد في معركة المشركين ، والسقط الذي لم يستهلَّ صارخًا . ويُغَسَّلُ الميتُ وترًا ويكونُ في أوَّل غُسله سيدرٌ وفي ءَاخرِه شيءٌ من كافور ،

ويكفَّنُ في ثلاثة أثواب بيض ليس فيها قميصٌ ولا عمامةٌ، ويُكبرُ عليه أربع تكبيرات يقرأ الفاتحة بعد الأولى ويصلّي على النبي على النبي بعدَ الثانية ويدعو للميت بعد الثالثة فيقولُ: اللهمُّ هذا عبدُكَ وابنُ عَبْدَيْكَ خَرَجَ من رَوحِ الدُّنيا وسَعَتها ومحبوبهُ وأحباؤهُ فيها الي ظلمة القبر وما هو لاقيه ، كان يشهد أن لا اله الآأنت وحدك لا شريكَ لك وأنَّ محمدًا عبدكَ ورسولكَ وأنت أعلمُ به منَّا، اللهمَّ إنهُ نزلَ بكَ وأنتَ خيرُ مَنْزول به، وأصبحَ فقيرًا إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبينَ إليك شُفعاءَ لهُ، اللهم إن كان مُحسنًا فَزدْ في إحسانه وإن كان مُسيئًا فتجاوزْ عنهُ ولَقّه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبيه ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثَهُ ءامنًا إلى جنَّتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويقول في الرابعة: اللهم لا تحرمنا أجرهُ ولا تفتنًا بعْدَهُ واغفر لنا وله. ويسلّمُ بَعْدَ الرابعة ويُدْفَنُ في لحد مستقبلَ القبلة ويُسكُ من قبل رأسه برفق ويقول الذي يُلحدُهُ : بسم الله وعلى ملَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويُضجَعُ في القبر بعدَ أَنْ يُعمَّقَ قامةً وبَسطةً ويسَطَّحُ القبرُ ولا يُبْني عليه ولا يُجصُّص ولا بأسَ بالبُكاء على الميّت من غير نَوْح ولا شَقّ جَيْب، ويُعزَّى أهلُهُ إلى ثلاثة أيام من دفنه؛ ولا يُدفنُ اثنان في قبر

﴿ كتاب الزَّكَاةِ ﴾

تجبُ الزكاةُ في خمسة أشياء وهي: المواشي، والأثمان، والزروعُ، والثمارُ، وعروضُ التجارة. فأما المواشي فتجبُ الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي: الإبلُ، والبقرُ، والغنمُ. وشرائطُ وجوبها ستةُ أشياءَ: الإسلامُ، والحريَّةُ، والملكُ التامُّ، والنصابُ، والحولُ، والسُّومُ. وأمَّا الأثمانُ فشيئان: الذهبُ، والفضةُ. وشرائطُ وجوب الزَّكاة فيها خمسةُ أشياءً: الإسلامُ، والحريةُ، والملكُ التامُّ، والنصابُ، والحولُ. وأما الزروع فتجب الزكاةُ فيها بشلائة شرائط : أن يكون ممّا يزرعه الآدميون، وأن يكون قوتًا مُدَّخرًا، وأن يكون نصابًا وهو خمسة أوسق لا قشرَ عليها. وأمَّا الثمارُ فَتَجِبُ الزكاةُ في شيئين منها: ثمرةُ النَّخل، وثمرةُ الكرم. وشرائطُ وجوب الزكاة فيها أربعةُ أشياءَ: الإسلامُ، والحريةُ، والملكُ التامُّ، والنصابُ. وأما عروضُ التجارة فتجب الزكاة فيها بالشرائط المذكورة في الأثمان.

(فصل) وأوّلُ نصاب الإبلِ خمس وفيها شاة ، وفي عشر شاتان ، وفي خمس وفي خمس وفي خمس وفي خمس عشر ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بنت مُخاض ، وفي ست وثلاثين بنت لبُون ، وفي ست

وسبعين بنتا لبون، وفي إحدى وتسعين حقَّتان، وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون، ثمَّ في كلّ أربعين بنت لبون، وفي كلّ خمسين حقَّة .

(فصل) وأولُ نصاب البقرِ ثلاثونَ وفيها تبيعٌ، وفي أربعينَ مسنةٌ، وعلى هذا أبدًا فَقَسْ.

(فصل) وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جَذَعة من الضأن أو تنية من المعز، وفي مائتين شاتان، وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه، وفي أربعمائة أربع شياه، ثم في كل مائة شاة .

(فصل) والخليطان يُزكّيان زكاة الواحد بسَبْع شرائط: إذا كانَ المراحُ واحدًا والمسْرَحُ واحداً ، والمرعى واحدًا ، والفحلُ واحدًا ، والمشربُ واحدًا ، والحداً ، وموضعُ الحلب واحدًا .

(فصل) ونصابُ الذهب عشرونَ مثقالاً وفيه ربعُ العُشرِ وهو نصفُ مثقال وفيما زاد بحسابه. ونصابُ الورق مائتا درهم وفيه ربعُ العُشرِ وهو خمسةُ دراهم وفيما زاد بحسابه. ولا تجبُ في الحلي المباح زكاةٌ.

(فصل) ونصابُ الزروعِ والشمارِ خمسةُ أوسقِ وهي ألف (١) وهو قول ضعيف، والمعتمد أنه لا يشترط اتحاد الحالب.

وستمائة رطل بالعراقي وفيما زاد بحسابه، وفيها إن سُقيت باء السماء أو السَّيح العُشْر، وإن سُقيت بدولاب أو نضح نصف العشر. العشر.

(فصل) وتُقوم عروض التجارة عند ءاخر الحول بما اشتريت به ويُخرج من ذلك ربع العشر. وما استخرج من معادن الذهب والفضة يُخرَج منه ربع العشر في الحال، وما يوجد من الرّكاز ففيه الحُمس .

(فصل) وتجبُ زكاةُ الفطرِ بثلاثة أشياء: الإسلامُ، وبغروب الشَّمسِ من الحريوم من شهر رمضان ، ووجود الفضل عن قوته وقوت عياله في ذلك اليوم. ويُزكِّي عن نفسه وعَمَّن تلزمهُ نفقته من المسلمين صاعًا من قوت بلده وقدره حمسة أرطال وثلث بالعراقي .

(فصل) وتُدفعُ الزكاةُ إلى الأصناف الثمانية الذين ذكرهم اللهُ تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى: ﴿ إِنَّما الصَّدَقَاتُ للفُقراءِ والمساكينِ والعاملينَ عليها والمؤلّفةِ قُلُوبُهُمْ وفي الرّقابِ والغارمينَ وفي سبيلِ اللهِ وابنِ السبيلِ وإلى من يوجدُ منهمْ. ولا يقتصرُ على أقلّ من ثلاثة من كلّ صنف إلا العاملَ. وخمسةٌ لا يجوزُ دفعُها إليهمْ: الغنيُّ بجالٍ أو كسب، والعبيدُ، وبنو هاشم، وبنو المطلب،

والكافر، ومن تلزمُ المزكي نفقتُهُ لا يدفعُها إليهم باسمِ الفُقراعِ والمساكين.

﴿ كتابُ الصيام ﴾

وشرائط وُجوب الصيام ثلاثة أشياء: الإسلام، والبلوغ، والعقلُ. وفرائضُ الصومِ أربعةُ أشياءَ: النيةُ، والإمساكُ عن الأكل والشرب، والجماع، وتعمد القيء. والذي يفطرُ به الصائمُ عشرة أشياءً: ما وصلَ عمدًا، إلى الجوف والرأس، والحقنةُ في أحد السبيلين، والقيء عمدًا والوطء عمدًا في الفرج، والإنزال عن مباشرة، والحيضُ، والنَّفاسُ، والجنونُ، والرِّدَّةُ. ويستحبُّ في الصوم ثلاثةُ أشياءً: تعجيلُ الفطر، وتأخيرُ السحور، وتركُ الهُجر من الكلام. ويحرُّمُ صيامُ خمسة أيام: العيدان، وأيامُ التشريق الثلاثةُ. ويكرهُ صومُ يوم الشكِّ إلا أن يوافقَ عادةً لهُ. ومنْ وطيءَ في نهار رمضان عامدًا في الفرج فعليه القضاءُ والكفَّارةُ وهي: عتقُ رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا لكل مسكين مدِّ. ومن مات وعليه صيام من رمضانَ أطعمَ عنهُ لكلّ يوم مدّ (١). والشيخُ إن عَجَزَ عن الصَّوم

⁽١) هذا القول الجديد وهو ضعيف، أما القول القديم وهو الراجح ان وليه يصوم

يُفطِرُ ويُطعِمُ عن كلّ يومٍ مدًا، و الحاملُ والمرضعُ إن خافتا على أنفسهما أفطرتا وعليهما القضاءُ والكفارةُ عن كلّ يومٍ مُدُّ وهو رطل وثلثُ بالعراقي، والمريضُ والمسافرُ سفرًا طويلاً يُفطران ويقضيان.

(فصل) والاعتكاف سنة مستحبة وله شرطان: النية، واللبث في المسجد. ولا يخرج من الاعتكاف المنذور الا لحاجة الانسان أو عذر من حيض أو مرض لا يمكن المقام معه، ويبطل بالوطء.

﴿ كتاب الحج

وشرائط وجوب الحج سبعة أشياء: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، ووجود الزّاد والرّاحلة، وتخلية الطريق، والعقل، والحرية، ووجود الزّاد والرّاحلة، وتخلية الطريق، وإمكان المسير. وأركان الحج أربعة : الإحرام مع النيّة، والوقوف بعرفة، والطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة. وأركان العمرة ثلاثة : الإحرام، والطواف، والسعي؛ والحلق أو التقصير في أحد القولين. وواجبات الحج غير الأركان ثلاثة أشياء: الإحرام من الميقات، ورمي الجمار الثلاث، والحلق (١). وسنن الحج سبع : الإفراد وهو تقديم الحج على العمرة، والتلبية، والمبيت

⁽١) القول المعتمد أنه من الأركان.

مُزدلفَة (١)، وركعتا الطواف، والمبيتُ بمنى، وطوافُ الوداعِ (٢)، ويتحبر دُ الرجلُ عندَ الإحرامِ من المخيط ويلبَسُ إزارًا ورداءً البيضين.

(فصل) ويحرمُ على المحرمِ عشرةَ أشياءَ: لُبسُ المخيط، وتغطيةُ الرأسِ منَ الرَّجُل، والوجه [والكفين] (٣) من المرأة، وترجيلُ الشعر [بالدهن] (٤)، وحلقُهُ، وتقليمُ الأظفار، والطيبُ، وقتل الصيد، وعقد النكاح، والوطءُ والمباشرةُ بشهوة، وفي جميع ذلكَ الفديةُ إلاّ عقد النكاح فإنّهُ لا ينعقدُ، ولا يُفسدُهُ إلاّ الوطءُ في الفرج ولا يخرجُ منه بالفساد. ومن فاتهُ الوقوفُ بعرفة تحلّلَ بعمل عمرة وعليه القضاءُ والهديُ. ومن ترك رُكنًا لمْ يَحلَ من إحرامه عمرة وعليه القضاءُ والهديُ. ومن ترك رُكنًا لمْ يَحلَ من إحرامه حتى يئتي به. ومن ترك واجبًا لزمة الدمُ، ومن ترك سُنّةً لم يلزمة بتركها شيءٌ.

(فصل) والدماءُ الواجبةُ في الإحرامِ خمسةُ أشياءَ أحدها: الدَّمُ الواجبُ بترك نُسك وهو على الترتيب: شاةٌ، فإن لم يجدْ فصيامُ عشرة أيام: ثلاثة في الحجّ وسبعة إذا رجع إلى أهله. والثاني: الدَّمُ

⁽١) هو من واجبات الحج على القول المشهور.

⁽٢) والأظهر أنه من واجبات الحج.

⁽٣) و(٤) زيادة من بعض النسخ.

الواجبُ بالحلق والترفُّه وهو على التخيير: شاةٌ، أو صومُ ثلاثة أيام، أو التصدّق بثلاثة ءاصع على ستة مساكين. والثالثُ: الدمُّ الواجبُ بإحصار فيتحللُ ويُهدي شاةً. والرابعُ: الدَّمُ الواجبُ بقتل الصيد وهو عل التخيير إن كان الصيدُ مَّا له مثلٌ أخرج المثلَ من النَّعم، أو قوَّمهُ واشترى بقيمته طعامًا وتصدَّقَ به، أو صامَ عن كلِّ مدّ يومّا؛ وإن كان الصيدُ مما لا مثلَ له أخرجَ بقيمته طعامًا أو صامَ عنْ كُلِّ مُديومًا. والخامسُ: الدُّمُ الواجبُ بالوطء وهو على الترتيب: بدنة ، فإن لم يجد فبقرة ، فإن لم يجدها فسبع من الغنم ، فإنْ لم يجدُّها قوَّم البَدِّنَةَ واشترى بقيمتها طعامًا وتصدَّق به، فإن لم يجد صامَ عن كلّ مدّ يومًا. ولا يجزئهُ الهَديُ ولا الإطعامُ إلا بالحرم، ويجزئهُ أن يصومَ حيثُ شاءً، ولا يجوزُ قتلُ صيد الحرم ولا قطعُ شجره، والْمحلُّ والمحرمُ في ذلك سواءٌ.

﴿ كتابُ البيوعِ وغيرها من المعاملات ﴾

البيوعُ ثلاثةُ أشياءً: بيعُ عين مشاهدة فجائزٌ، وبيعُ شيء موصوف في الذمة فجائزٌ إذا وُجددتُ الصفّةُ على ما وُصفَ به، وبيعُ عين عائبة لم تشاهدْ فلا يجوزُ. ويصحُ بيعُ كلّ طاهر منتفع به مملوك، ولا يصحُ بيعُ عين نجسة ولا ما لا منفعة فيه.

(فصل) والربّا في الذهب والفضة والمطعومات؛ ولا يجوزُ بيعُ ما الذهب بالذهب ولا الفضة كذلك إلا متماثلاً نقداً. ولا بيْعُ ما ابتاعَهُ حتى يقبضه ولا الفضة ولا بيع اللحم بالحيوان. ويجوزُ بيعُ الذهب بالفضة متفاضلاً نقداً؛ وكذلك المطعومات لا يجوزُ بيعُ الجنس منها بمثله إلا متماثلاً نقداً ويجوزُ بيعُ الجنس منها بغيره متفاضلاً نقداً. ولا يجوزُ بيعُ الجنس منها بغيره متفاضلاً نقداً. ولا يجوزُ بيعُ الغرر.

(فصل) والمتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا؛ ولهما أن يَشتَرطا الخيارَ الى ثلاثة أيام. وإذا وُجد بالمبيع عيب فللمشتري ردَّه ولا يجوز بيع الثمرة مطلقاً إلا بعد بدو صلاحها ولا بيع ما فيه الربا بجنسه رَطبًا إلا اللَّبن .

(فصل) ويصح السّلمُ حالاً ومؤجلاً فيما تكامل فيه خمسُ شرائطَ: أن يكونَ مضبوطًا بالصفة، وأنْ يكونَ جنسًا لم يَخْتلط به غيرهُ، ولم تدخلهُ النارُ لإحالته، وأن لا يكونَ مُعينا، ولا من معيّن. ثمَّ لصحة المسَلّم فيه ثمانيةُ شرائطً: وهو أن يصفهُ بعد ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلفُ بها الئمن (١)، وأنْ يذكر قدرة عاينفي الجهالة عنه، وإن كان مؤجلاً ذكر وقت محله، وأن يكونَ موجودًا عند الاستحقاق في الغالب، وأن يذكر موضع قبضه،

⁽١) في بعض النسخ: « الغرض».

وأن يكونَ الثمنُ معلومًا، وأن يتقابضا قبلَ التفرُّقِ، وأن يكون عقدُ السلم ناجزًا لا يدخلُهُ خيارُ الشرط.

(فصل) وكلُّ ما جازَ بيعُهُ جازَ رهنهُ في الديون إذا استقرَّ ثبوتُها في الذمة، وللراهنِ الرُّجوعُ فيه ما لم يقبضه، ولا يضمنُهُ المرتهنُ إلا بالتعدي. وإذا قبض بعض الحق لم يَخرُج شيءٌ من الرَّهنِ حتى يقضي جميعَهُ.

(فصل) والحجرُ على ستة: الصبيُّ، والمجنونُ، والسفيهُ المبدّرُ لله، والمفلسُ الذي ارتكبتُّهُ الديونُ، و المريضُ في ما زادَ على الثلَث، والعبدُ الذي لم يُؤذنْ له في التجارة. وتصرُّفُ الصبيُّ والمجنون والسفيه غيرُ صحيح، وتصرفُ المفلس يصحُّ في ذمته دونَ أعيان ماله، وتصرفُ المريضُ فيما زادَ على الثلث موقوفٌ على إجازة الورثة من بعده، وتصرُّفُ العبدِ يكونُ في ذمته يُتبعُ به بعد عتْقه.

(فصل) ويصحُّ الصلحُ مع الإقرار في الأموال وما أفضى إليها، وهو نوعان: إبراءٌ، ومعاوضةٌ. فالإبراءُ اقتصارهُ من حقّه على بعضه، ولا يجوزُ تعليقهُ على شرط، والمعاوضةُ عدولُهُ عن حقه الى غيره ويجري عليه حكمُ البيع. ويجوزُ للإنسان أن يُشرِعَ روشنًا في طريق نافذ بحيثُ لا يتضررُ المارُّ به. ولا يجوزُ في الدرب

المشترك إلا بإذن الشركاء. ويجوزُ تقديمُ البابِ في الدربِ المشتركِ ولا يجوزُ تأخيرهُ إلا بإذن الشركاء.

(فصل) وشرائطُ الحوالة أربعةُ أشياءَ: رضا المحيل، وقبولُ المحتال، وكونُ الحق مُستقرًا في الذمة، واتفاقُ ما في ذَمَّة المحيل والمحالَ عليه في الجنس والنوع والحلول والتأجيل، وتبرأ بها ذمة المحيل.

(فصل) ويصح ضمان الديون المستقرة في الذّمة إذا عُلم قدرها، ولصاحب الحق مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه إذا كان الضمان على ما بيّنا، وإذا غرم الضامن رَجَع على المضمون عنه إذا كان الضمان على ما بيّنا، وإذا غرم الضامن رَجَع على المضمون عنه إذا كان الضمان والقضاء بإذنه. ولا يصح ضمان المجهول ولا ما لم يجب إلا درْك المبيع.

(فيصل) والكفالة بالبدن جائزة إذا كان على المكفول به حق الآدمي .

(فسصل) وللشركة خمس شرائط: أن يكون على ناض من الدراهم والدنانير، وأن يتفقا في الجنس والنوع، وأن يخلطا المالين، وأن يأذن كل منهما لصاحبه في التصرف، وأن يكون الربح والخسران على قدر المالين، ولكل واحد منهما فسخها متى شاء، ومتى مات أحدهما بطكت .

(فصل) وكُلُّ ما جاز للإنسان التصرف فيه بنفسه جاز له أن يُوكِل أو يتوكل فيه . والوكالة عقد جائز ولكل منهما فسخها متى شاء . وتنفسخ بموت أحدهما . والوكيل أمين فيما يقبضه وفيما يصرفه ولا يضمن إلا بالتفريط . ولا يجوز أن يبيع ويشتري إلا بثلاثة شرائط: أن يبيع بثمن المثل ، وأن يكون نقدًا بنقد البلد ، ولا يجوز أن يبيع من نفسه ، ولا يُقرَّعلى موكله إلا بإذنه (١) .

(فصل) والمُقرَّبه ضرَّبان: حقُّ الله تعالَى وحقُّ الآدميّ، فحقُّ الله تعالى يصحُّ الرجوعُ فيه عن الإقرار به، وحقُّ الآدميّ لا يصحُ الرجوعُ فيه عن الاقرار به. وتفتقرُ صحةُ الإقرار إلى ثلاثة شرائط: البلوغُ، والعقلُ، والاَ ختيارُ؛ وإن كان بمال اعتبرَ فيه شرطُّ رابعُ وهو الرشدُ؛ وإذا أقرَّ بمجهول رُجعَ إليه في بيانه. ويصحُّ الاستثناءُ في الإقرار إذا وصله به وهو في حال الصَحة والمرض سواءٌ.

(فصل) وكلُّ ما يُمْكنُ الانتفاعُ به مع بقاء عينه جازَتْ إعارتُهُ إذا كانتْ منافعه عنه عنه عنه جازَت إعارتُهُ إذا كانتْ منافعه عاثارًا. وتجوزُ العارية مُطلَقة ومقيدة على المستعير بقيمتها يوم تلفها.

(فصل) ومن غَصَبَ مالاً لأحد لزمه ردّه وأرش نقصه وأجرة مثل) ومن غَصَبَ مالاً لأحد لزمه مثل أو بقيمته إن لم يكن له

⁽١) هذا قول ضعيف، والمعتمد انه لا يصح مطلقًا.

مثل أكثر ما كانت من يوم الغصب إلى يوم التلف.

(فصل) والشُّفعةُ واجبةٌ بالخُلطة دونَ الجوارِ فيما ينقسمُ دونَ ما لا ينقسمُ، وفي كلّ ما لا يُنقلُ من الأرضِ كالعقار وغيره بالثمن الذي وقع علي ما لا يُنقلُ من الأرضِ كالعقار وغيره بالثمن الذي وقع عليه البيعُ؛ وهي على الفورِ فإنَ أخّرَها مع القُدرة عليها بطلت . وإذا تزوج امرأة على شقص أخذه الشفيعُ بمهرِ المثلِ، وإن كان الشفعاءُ جماعة استحقُّوها على قُدْر الأملاك.

(فصل) وللقراض أربعة شرائط: أن يكون على ناض من الدراهم والدنانير، وأن يأذن رب المال للعامل في التصر في مطلقا أو فيما لا ينقطع وجوده غالبًا، وأن يشترط له جُزءًا معلوماً من الربح، وأن لا يقد مجدة، ولا ضمان على العامل إلا بعدوان. وإذا حصل ربح وخسران جُبر الخسران بالربح.

(فصل) والمساقاة جائزة على النخل والكرم ولها شرطان أحدهما: أن يقدرَها بمدة معلومة ؛ والثاني: أن يُعين للعامل جزءًا معلومًا من الثمرة . ثم العمل فيها على ضربين : عمل يعود نفعه إلى الثمرة فهو على العامل ، وعمل يعود نفعه إلى الأرض فهو على ربّ المال .

(فصل) وكلُّ ما أمكنَ الانتفاعُ به مع بقاء عينه صحَّتْ إجارتهُ إذا ثُدرتْ منفعتهُ بأحد أمرينِ: بمدة، أو عمل. وإطلاقها يقتضي

تعجيلَ الأجرة إلا أنْ يشترطَ التأجيلُ. ولا تبطُلُ الإجارةُ بموتِ أحد المتعاقدينُ وتبطُلُ بتلفِ العينِ المستأجرة، ولا ضمانَ على الأجير إلا بعدوان.

(فصل) والجَعالةُ جائزةٌ وهو أن يشترطَ في ردَّ ضالته عوضًا معلومًا فإذا ردِّها استحقَّ ذلك العوضَ المشروط.

(فصل) وإذا دَفَع إلى رجل أرضاً ليزرَعَها وشرط له جُزءاً معلوماً من ريعها لم يَجُز ، وإن أكراه إياها بذهب أو فضة أو شرط له طعاماً معلوماً في ذمته جاز .

(فصل) وإحياءُ الموات جائزٌ بشرطين: أن يكونَ المُحْيي مسلمًا، وأن تكونَ الأرضُ حُرَّةً لَم يجر عليها ملكٌ لسلم. وصفةُ الإحياء ما كان في العادة عمارةً للمُحيا . ويجب بذلُ الماء بثلاثة شرائط: أن يفضل عن حاجته ، وأن يحتاج إليه غيرهُ لنفسه أو لبهيمته ، وأن يكونَ مما يُستخلف في بئر أو عين .

(فصل) والوقف جائز بثلاثة شرائط: أن يكون مما ينتفع به مع بقاء عينه، وأن يكون على أصل موجود وفرع لا ينقطع ، وأن لا يكون في محظور، وهو على ما شرط الواقف من تقديم أو تأخير أو تسوية أو تفضيل.

(فصل) وكلُّ ما جمازَ بيعهُ جازت هبتُهُ. ولا تلزمُ الهبة إلا

القبض. وإذا قبضها الموهوب له لم يكن للواهب أن يرجع فيها إلا أن يكون والدًا. وإذا أعْمَر شيئًا أو أرْقَبَه كان للمعمر أو للمرقب ولورثته من بعده.

(فصل) وإذا وجدَ لُقطةً في مَوات أو طريق فله أخذُها أو تركُها، وأخذُها أوْلى من تركها إن كان على ثقة من القيام بها. وإذا أخذها وجب عليه أن يعرف ستة أشياء : وعاءها، وعفاصها، ووكاءها، وجنسَها، وعددَها، ووزنَها؛ ويجفظها في حرز مثلها، ثمَّ إذا أرادَ تملَّكها عرَّفها سنةً على أبواب المساجد وفي الموضع الذي وجدها فيه، فإن لم يَجد صاحبَها كان لهُ أنْ يتملَّكُها بشرط الضَّمان. واللقطة على أربعة أضرب أحدُها: ما يبقى على الدوام فهذا حكمُهُ؛ والثاني: ما لا يبقى كالطعام الرَّطب فهو َمخيّرٌ بينَ أكله وغُرمه أو بيعه وحفظ ثمنه؛ والثالثُ: ما يبقى بعلاج كالرَّطب ليفعلُ المصلحةَ من بيعه وحفظ ثمنه أو تجفيفه وحفظه؛ والرابعُ: ما بحتاجُ إلى نفقة كالحيوان وهو ضربان: حيوانٌ لا يمتنعُ بنفسه فهو مخيرٌ بين أكله وغُرم ثمنه، أو تركه والتطوع بالإنفاق عليه، أو بيعه وحفظ ثمنه؛ وحيوانٌ يمتنعُ بنفسه، فإن وجَدهُ في الصحراء تَركَهُ، إن وجدَهُ في الحضر فهو مخيرٌ بين الأشياء الثلاثة فيه.

(فصل) وإذا وُجد لقيط بقارعة الطريق فأخذه وتربيتُه وكفالته

واجبةٌ على الكفاية، ولا يُقَرُّ إلا في يَد أمين، فإن وُجدَ معهُ مالٌ أنفق عليه الحاكمُ منْهُ، وإنْ لم يُوجَدُ معهُ مالٌ فنفقتُهُ في بيت المال.

(فصل) والوديعة أمانة ويستحب قبولها لمن قام بالأمانة فيها، ولا يضمن إلا بالتعدي، وقوال المودع مقبول في ردها على المودع، وعليه أن يحفظها في حرز مثلها، وإذا طولب بها فكم يُخرِجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن .

﴿ كتابُ الفرائضِ والوصايا ﴾

والوارثونَ من الرّجال عشرةٌ: الابنُ، وابنُ الابنِ وإن سَفلَ، والأبُ، والجدُّ وإن علا، والأخُ، وابنُ الأخِ وإن تراخى، والعمُّ، والأبُ وإن العمّ وإن تباعد، والزّوجُ، والمولى المُعتقُ. والوارثاتُ من النساء سبعٌ: البنتُ، وبنتُ الابنِ، والأمُّ، والجدةُ، والأختُ، والزوجةُ، والمولاةُ المعتقةُ. ومن لا يسقطُ بحال خمسةٌ: الزوجان، والأبوان، وولدُ الصُّلب. ومن لا يرثُ بحال سبعةٌ: العبدُ، والمدبَّرُ، وأمُّ الولد، والمكاتبُ، والقاتلُ، والمرتدُّ، وأهلُ ملتين. وأقربُ العصبات: الابنُ، ثم ابنُه، ثم الأبُ، ثم أبوه، ثم الأخُ للأب والأم، ثم ابنُ الأخِ للأب والأم، ثم ابنُ عَدمت الأخِ مَا اللهُ عَدمت اللهُ عَدمت الأبَ عَدمت اللهُ اللهُ المنابُ أَنْ المنْ الأبُ أَنْ المنْ الأبُ والأم، ثم ابنُ الأخِ للأب والأم، ثم ابنُ الأخِ للأب، ثم ابنُهُ، فإن عُدمت الأخ للأب، ثم ابنُهُ، فإن عُدمت المنهُ المنهُ المنهُ، فان عُدمت المنهُ المنهُ المنهُ المنهُ المنهُ فإن عُدمت المنهُ المنهُ المنهُ المنهُ المنهُ فإن عُدمت المنهُ المن المنهُ المنه المنهُ المنهُ المنه المنه المنه المنه المنه المنهُ المنه ال

العصباتُ فالمولى المعتقُ.

(فصل) والفروضُ المذكورةُ في كتاب الله ستةٌ: النَّصفُ، والرَّبعُ، والثمنُ، والثلثان، والثلثُ، والسُدسُ؛ فالنصفُ فرضُ خمسة: البنتُ، وبنتُ الابن، والأختُ من الأب والأمّ، والأختُ من الأب، والزُّوجُ إذا لم يكن معه ولدُّ؛ والرُّبعُ فرضُ اثنين: الزوجُ مع الولد، أو ولد الابن وهو َ فرضُ الزوجة والزُّوجات مع عدم الولد أو ولد الابن؛ والثمنُ فرضُ الزوجة والزوجات مع الولد أو ولد الابن؛ والثلثان فرضٌ أربعة: البنتين، وبنتي الابن، والأخــتين من الأب والأمّ، والأخــتين من الأب، والثلُّثُ فــرضُ اثنين: الأمُّ إذا لم تحجب وهو للاثنين فصاعدًا من الإخوة والأخوات من ولد الأمَّ؛ والسَّدسُ فرضُ سبعة : الأمُّ مع الولد أو ولد الابن أو اثنين فصاعدًا من الإخوة والأخوات وهو للحدة عند عدم الأمّ، ولبنت الابن مع بنت الصَّلب وهو للأخت من الأب مع الأخت من الأب والأمّ وهو فرض الأب مع الولد أو ولد الابن، و فرض الجد عند عدم الأب وهو فرض الواحد من ولد الأم .

وتسقطُ الجداتُ بالأمّ، والأجدادُ بالأب. ويسقطُ ولدُ الأمّ مع أَرْبعة: الولد، وولد الابن، والأب، والجدّ. ويسقط الأخُ للأب إوالأمّ مع ثلاثة: الابن، وابن الابن، والأب. ويسقطُ ولدُ الأب

بهؤلاء الثلاثة وبالأخ للأب والأمّ. وأربعة يُعصّبونَ أخواتهم: الابنُ ، وابن الابن، والأخُ من الأب، والأمِّ، والأخُ من الأب. وأربعة يرثون دون أخواتهم وهم: الأعمامُ، وبنو الأعمام، وبنو الأخمام الأخ، وعصباتُ المولى المعتق.

(فصل) وتجوزُ الوصيّةُ بالمعلوم والمجهول والموجود والمعدوم وهي من الثلث فإن زادَ وُقفَ على إجازة الورثة. ولا تجوزُ الوصيةُ لوارث إلا أن يَجيزها باقي الورثة. وتصحُّ الوصيّةُ الوصيّة من كلّ بالغ عاقل لكلّ متملك وفي سبيل الله. وتصحُّ الوصيَّةُ الى من اجتمعت فيه خمس خصال: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحريّة، والأمانة.

﴿ كتابُ النكاحِ وما يتعلقُ به من الأحكام و القضايا ﴾

النكاحُ مستحبٌ لمن يحتاجُ اليه، ويجوزُ للحرِّ أنْ يجمع بينَ أربع حرائرَ وللعبد بينَ اثنتين، ولا ينكحُ الحرُّ أمةً إلا بشرطين: عدم صداق الحرة، وَخَوْفُ العَنَت، ونظر الرجل الى المرأة على سبعة أضرُبَ أحدُها: نظرهُ الى أجنبية لغير حاجة فغيرُ جائز، والثاني: نظرهُ الى زوجته أو أمته فيجُوزُ أن ينظر الى ما عدا الفرج

منه ما (۱). والثالث: نظرُهُ إلى ذوات محارمه أو أمته المزوَّجة ليجوزُ فيما عدا ما بين السُرَّة والركبة. والرابعُ: النظرُ لأجلِ النكاحِ ليجوزُ إلى الوجه والكفين. والخامسُ: النظرُ للمداواة فيجوزُ الى المواضع التي يحتاجُ إليها. والسادسُ: النظرُ للشهادة أو للمعاملة لميجوزُ النظرُ الى الوجه خاصة. والسابعُ: النظرُ إلى الأمة عند التياعها فيجوزُ إلى المواضع التي يحتاجُ إلى تقليبها.

(فصل) ولا يصحُّ عقدُ النكاح الا بوليّ وشاهديْ عدْل . ويفتقرُ الوليُّ والشاهدان الى ستة شرائط: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحريةُ، والذكورةُ، والعدالةُ (٢)؛ إلا أنه لا يفتقرُ نكاحُ الذمية إلى إسلام الولي، ولا نكاحُ الأمة إلى عدالة السيّد. وأولى الولاة: الأبُ ثمَّ الجدَّ أبو الأب ثمَّ الأخُ للأب والأمّ ثمَّ الأخُ للأب ثمَّ ابن الأخ للأب والأمّ ثمَّ ابن الأخ للأب ثم العمّ ثم ابنه على هذا الترتيب، فإذا عُدمت العصباتُ فالمولى المعتقُ ثم عصباتُهُ ثم الحاكم. ولا يجوزُ أَن يُصرّحَ بخُطبة معتدة ويجوزُ أَنْ يعرّض لها وينكحها بعد انقضاء عدتها. والنّساء على ضربين: ثيّبات وأبكار، فالبكرُ يجوزُ للأب والجدّ إجبارُها على النكاح، والثيبُ لا يجوزُ

الكراهة. على أحد الأقوال، وعلى قول يجوز مع الكراهة.

⁽٢) هذا على أحد الأقوال في المذهب بالنسبة لاشتراط عدالة ولي النكاح.

تزويجها الابعدَ بلوغها وإذنها.

(فصل) والمحرَّماتُ بالنص ّأربع عشرة ، سبع بالنسب وهن : الأم وإن علت ، والبنت وإن سفلت ، والأخت ، والخالة ، والعمة ، وبنت الأخ ، وبنت الأخت ؛ واثنتان بالرضاع : الأم المرضعة ، والأخت من الرضاع ؛ وأربع بالمصاهرة : أم الزوجة ، والربيبة أذا دخل بالأم ، وزوجة الأب ، وزوجة الابن ؛ وواحدة من جهة الجمع وهي أخت الزوجة ، ولا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها . ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب . وتُردُّ المرأة بخمسة عيوب : بالجنون ، والجُذام ، والبرص ، والرَّتق ، والقرن . ويردُّ الرَّج في ويردُّ الرَّج بالجنون ، والجنون ، والجنون ، والجنون ، والبرص ، والرَّت ، والبرص ، والبَرص ، والبَرس ، والبَرص ، والبَرس ،

(فصل) ويستحبُّ تسمية المهر في النكاحِ فإن لم يسم صحَّ العقدُ. ووجبَ المهرُ بثلاثة أشياءَ: أن يفرضهُ الزوجُ على نفسه، أو يفرضهُ الخاكمُ، أو يدخلَ بها فيجبُ مهرُ المثلِ. وليس لأقلَّ الصَّداق ولا لأكثره حدُّ؛ ويجوزُ أن يتزوجَها على منفعة معلومة. ويسَقُطُ بالطلاق قبل الدخول بها نصفُ المهر.

(فصل) والوليمة على العُرسِ مستحبة والإجابة إليها واجبة إلا من عذر. (فصل) والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة ؛ ولا يدخل على غير المقسوم لها لغير حاجة ؛ وإذا أراد السفر أقرع بينهن وخرج بالتي تخرج لها القرعة ؛ وإذا تزوج جديدة خصها بسبع ليال إن كانت بكرا و بثلاث إن كانت ثيبًا. وإذا خاف نُشوز المرأة وعظها فإن أبت إلا النشوز هجرها فإن أقامت عليه هجرها وضربها.

(فصل) والخُلعُ جائزٌ على عوض معلوم وتملكُ به المرأةُ نفسَها ولا رجعةً له عليها إلا بنكاح جَديدً. ويجوزُ الخلعُ في الطهرِ وفي الحيض. ولا يلحقُ المختلعةُ الطلاقُ.

(فصل) والطلاق صربان: صريح وكناية ؛ فالصريح ثلاثة الفاظ: الطلاق ، والفراق ، والسراح . ولا يفتقر صريح الطلاق الفاظ: الطلاق ، والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيرة ويفتقر إلى النية . والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيرة ويفتقر إلى النية . والنساء في مربان: ضرب في طلاقهن سنة وبدعة وهن ذوات الحيض ؛ فالسنة أن يُوقع الطلاق في طهر غير مجامع فيه ، والبدعة أن يوقع الطلاق في طهر جامعها فيه . وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة وهن أربع : الصغيرة ، والآيسة ، والحامل ، والمختلعة التي لم يدخل بها .

(فصل) ويملكُ الحرُّ ثلاث تطليقات والعبدُ تطليقتين؛ ويصحُّ

الاستثناءُ في الطلاق إذا وصلَه به ويصح تعليقه بالصفة والشرط ؟ ولا يقع الطلاق قبل النكاح ، وأربع لا يقع طلاق هم : الصبي ، والمجنون ، والنائم ، والمكره .

(فصل) وإذا طلق امرأته واحدة أو اثنتين فله مراجعتها ما لم تنقض عدَّتُها فإن انقضت عدَّتُها حلّ له نكاحُها بعقد جديد وتكون معه على ما بقي من الطلاق، فإن طلّقها ثلاثًا لم تحلّ له إلا بعد وجود حَمس شرائط: انقضاء عدَّتها منه وتزويجها بغيره ودخوله بها وإصابتُها وبينونتُها منه وانقضاء عدَّتها منه .

(فصل) وإذا حلف أن لا يطأ زوجتَهُ مطلقًا أو مدةً تزيدُ على أربعة أشهر مُول ، ويُؤجَّلُ لهُ إن سألتْ ذلكَ أربعة أشهر ، ثمَّ يُخَيَّرُ بين الفَيئة والتكفير أو الطلاق فإن امتنع طَلَّقَ عليه الحاكمُ.

(فصل) والظهارُ أن يقول الرجلُ لزوجته: أنت علي كظهرِ أمّي، فإذا قال لها ذلك ولم يُتبعث بالطلاق صار عائدًا ولزمَتْهُ الكفارة، والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا كل مسكين مدّ، ولا يحلُّ للمظاهر وطؤها حتى مُكفّى.

(فصل) وإذا رمى الرجُلُ زوجتَهُ بالزّنا فعلَيْه حدُّ القذف إلا أن

يقيم البينة أو يلاعن فيقول عند الحاكم في الجامع على المنبر في جماعة من النّاس: أشهد بالله إنني لمن الصادقين فيما رميت به زوجتي فُلانة من الزّنا وأنَّ هذا الولد من الزّنا وليس منّي، أربع مرات، ويقول في المرة الخامسة بعد أن يعظه الحاكم: وعلي لعنة الله إن كنت من الكاذبين. ويتعلق بلعانه خمسة أحكام: سقوط الحدّ عنه، ووجوب الحدّ عليها، وزوال الفراش، ونفي الولد، والتحريم على الأبد. ويسقط الحدّ عنها بأن تلتَعن فتقول: أشهد والتحريم على الأبد. ويسقط الحدّ عنها بأن تلتَعن فتقول: أشهد وتقول في المرة الخامسة بعد أن يعظها الحاكم : وعلي غضب الله إن مرات وتقول في المرة الخامسة بعد أن يعظها الحاكم : وعلي غضب الله إن من الرّيا، أربع مرات وتقول في المرة الخامسة بعد أن يعظها الحاكم : وعلي غضب الله إن

(فصل) والمعتدة على ضربين: متوفّى عنها، وغير متوفّى عنها. فالمتوفّى عنها إن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل؛ وإن كانت حائلاً فعدتها أربعة أشهر وعشر وعشر للتوفى عنها إن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل؛ وإن كانت حائلاً وهي من ذوات الحيض فعدتها بوضع الحمل؛ وإن كانت حائلاً وهي من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة قُروء وهي الأطهار؛ وإن كانت صغيرة أو ءايسة فعدتها ثلاثة أشهر. والمطلقة قبل الدخول بها لا عدة عليها. وعدة الأمة بالحمل كعدة الحرة وبالاقراء أن تعتد بقر أين، وبالشهور عن الوفاة أن تعتد بشرين وخمس ليال، وعن الطلاق أن تعتد بشرة بشهر الوفاة أن تعتد بشرين وخمس ليال، وعن الطلاق أن تعتد بشهر

ونصف فإن اعتدَّتْ بشهرين كانَ أولى.

(فصل) ويجب للمعتدة الرجعية السُّكني والنفقة، ويجبُ للبائنِ السُّكني دون النفقة إلا أن تكونَ حاملاً. ويجبُ على المتوفى عنها زوجُها الإحداد وهو الامتناعُ من الزينة والطيب، وعلى المتوفى عنها عنها زوجُها والمبتوتةُ ملازمةُ البيت إلا لحاجة.

(فصل) ومن استحدث ملك أمة حَرَّمَ عليه الاستمتاع بها حتى يستبرئها إن كانت من ذوات الحيض بحيضة ، وإن كانت من ذوات الشهور بشهر فقط، وإن كانت من ذوات الحمل بالوضع، وإذا مات سيد أم الولد استبرأت نفسها كالأمة.

(فصل) وإذا أرضعت المرأة بلبنها ولداً صار الرضيع ولدها بشرطين أحدهما: أن يكون له دون الحولين، والثاني: أن تُرضعه بشرطين أحدهما: أن يكون له دون الحولين، والثاني: أن تُرضعه خمس رَضعات متفرقات، ويصير وجُها أبا له. ويحرم على المرضع التزويج وليها وإلى كل من ناسبها. ويحرم عليها التزويج إليها وإلى كل من ناسبها. ويحرم عليها التزويج إلى المرضع وولده دون من كان في درجته أو أعلى طبقة منه.

(فصل) ونفقة العَمُودين من الأهل واجبة للوالدين و المولودين، فأما الوالدون فتجب نفقتهم بشرطين: الفقر والزَّمانة، أو الفقر والجنون؛ وأما المولودون فتحب نفقتهم بثلاثة شرائط: الفقر والصّغر، أو الفقر والزَّمانة، أو الفقر والجنون؛ ونفقة الرقيق والبهائم واجبة ، ولا يكلفون من العمل ما لا يطيقون . ونفقة الزوجة المكنة من نفسها واجبة وهي مقدرة فإن كان الزوج موسرا فمدان من غالب قوتها . ويجب من الأدم والكسوة ما جرت به العادة ، وإن كان معسرا فمد من غالب قوت البلد وما يأتدم به المعسرون ويكسونه ؛ وإن كان متوسطاً فمد ونصف ومن الأدم والكسوة الوسط . وإن كان متوسطاً فعليه إخدامها ؛ وإن أعسر بنفقتها فلها فسخ النكاح وكذلك إن أعسر بالصداق قبل الدخول .

(فصل) وإذا فارق الرجل زوجته وله منها ولد فهي أحق بحضائته إلى سبع سنين، ثم يخير بين أبويه فأيهما اختار سلم إليه. وشرائط الحضائة سبع : العقل، والحرية، والدين، والعفّة، والأمانة، والإقامة، والخلو من زوج؛ فإن احتل منها شرط سقطت .

﴿ كتاب الجنايات ﴾

القتلُ على ثلاثة أضرب: عمدٌ محضٌ، وخطأ محضٌ، وعمدٌ خطأ. فالعمدُ المحضُ : هو أنْ يعمدَ إلى ضربه بما يقتُلُ غالبًا ويقصدَ قتلَهُ بذلك فيجبُ القودُ عليه، فإن عفا عنهُ وجَبَتْ ديةٌ مغلظةٌ حالَةٌ

في مال القاتل. والخطأ المحضُّ: أن يرمي إلى شيء فيُصيبَ رجلاً فيقتُلَهُ فلا قودَ عليْه بل تجبُ عليه ديةٌ مُخَفَّقَةٌ على العاقلة مؤجلةٌ في ثلاث سنينَ. وعمدُ الخطإ: أن يقصدَ ضربَهُ بما لا يقتلُ غالبًا فيموتُ فلا قودَ عليه بل تجبُ ديةٌ مغلظةٌ على العاقلة مؤجلةٌ في ثلاث سنينَ. وشرائطُ وجوب القصاص أربعةٌ: أن يكونَ القاتلُ بالغًا، عاقلاً، وأن لا يكونَ والدَّا للمقتول، وأن لا يكونَ المقتولُ أنقصَ من القاتل بكفر أو رق. وتُقتلُ الجماعةُ بالواحد. وكلَّ شخصين جرى القصاص بينه ما في النفس يجري بينَه ما في الأطراف. وشرائط وجوب القصاص في الأطراف بعد الشرائط المذكورة اثنان: الاشتراكُ في الاسم الخاص، اليُّمني باليمني، واليُسرى باليسرى؛ وأن لا يكونَ بأحد الطرفين شكلٌ. وكلُّ عضو أخذَ من مفصل ففيه القصاص في الجروح إلا في الموضحة.

(فصل) والدّية على ضربين: مغلظة ومخفّقة ؛ فالمغلّظة : مائة من الإبل: ثلاثون حقّة وثلاثون جَذَعة وأربعون خَلفة في بطونها أولادها. والمخففة مائة من الإبل عشرون حقّة وعشرون جَذَعة ، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون بنت مخاض، فإنْ عُدمت الإبل انتُقل إلى قيمتها ؛ وقيل : يُنتقل إلى ألف دينار، أو اثني عشراً الف درهم ، وإن غُلظت زيد عليها الثلث . وتُغلّظ دية أ

الخطإ في ثلاثة مواضع: إذا قتل في الحرم، أو قتل في الأشهر الحُرم، أو قتل ذا رحم مَحْرَم. ودية المرأة على النصف من دية الرجل، ودية اليهودي والنصرائي ثلث دية المسلم، وأما المجوسي ففيه ثلثا عُشر دية المسلم. وتكمل دية النفس في قطع اليدين، والرجلين، والأنف، والأذنين، والعينين، والجفون الأربعة، واللسان، والشفتين، وذهاب الكلام، وذهاب البصر، وذهاب السمع، وذهاب الشمع، وذهاب العقل، والذكر، والأنثيين. وفي الموضحة والسن خمس من الإبل، وفي كل عُضُو لا منفعة فيه الموضحة والسن خمس من الإبل، وفي كل عُضُو لا منفعة فيه المخين الرقيق عُشر قيمة أمة. ودية الجنين الحر غرقة عبد أو أمة. ودية الجنين الرقيق عُشر قيمة أمة.

(فَصل) وإذا اقترنَ بدعوى الدم لوث يقع به في النفس صدق المدعي حَلَفَ المدعي خمسين عينًا واستحق الدية ؛ وإن لم يكن هناك لوث فاليمين على المدعى عليه. وعلى قاتل النَّفْس المحرمة كفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب المضرة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين.

﴿ كتابُ الحُدودِ ﴾

والزاني على ضربين: مُحصَنُ وغيرُ محصَن؛ فالمحصنُ حدُّهُ الرّجمُ، وغير المحصن حدُّهُ مائةُ جلدة وتغريبُ عام إلى مسافة

القصر. وشرائط الإحصان أربع : البلوغ ، والعقل ، والحرية ، ووجود الوطء في نكاح صحيح . والعبد والأمة حداهما نصف حد الحر . وحكم اللواط وإتيان البهائم كحكم الزنا ، ومن وطىء فيما دون الفرج عُزر ولا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود .

(فصل) وإذا قذف غيرة بالزنا فعليه حد القذف بثمانية شرائط، ثلاثة منها في القاذف، وهو أن يكون الغنا، عاقلاً، وأن لا يكون والدا للمقذوف؛ وخمسة في المقذوف، وهو أن يكون مسلما بالغنا، عاقلاً، حراً، عفيفاً. ويحد الخر ثمانين والعبد أربعين. ويَسقُطُ حد القذف بثلاثة أشياء: إقامة البينة، أو عفو المقذوف، أو اللعان في حق الزوجة.

(فصل) ومَنْ شرِبَ خمرًا أو شرابًا مُسكرًا يُحدُّ أربعينَ، ويجوزُ أن يبلغ به ثمانينَ على وجه التَّعزيرِ . ويجبُ عليه بأحدِ أمرينِ : بالبينة، أو الإقرار . ولا يُحدُّ بالقيء والاستنكاه .

(فصل) وتُقطع يد السارق بثلاثة شرائط: أن يكون بالغا، عاقلا، وأن يسرق نصابًا قيمته ربع دينار من حرز مثله لا ملك له فيه ولا شبهة في مال المسروق منه. وتُقطع يده اليمنى من مفصل الكوع، فإن سرق ثانيًا قُطعت رجله اليسرى، فإن سرق ثالثًا قطعت يده اليسرى، فإن سرق ثالثًا قطعت يده للسرى، فإن سرق مون مسرق بعد ذلك

عُزّرَ وقيلَ يُقتلُ صبرًا.

(فصل) وقُطَّاعُ الطريق على أربعة أقسام: إن قَتلوا ولم يأخُذوا المال قُتلوا، فإن قَتلوا وأخذوا المال قُتلوا وصلبوا، وإن أخذوا المال ولم يقتلوا تُقطَّعُ أيديهم وأرجُلهم من خلاف؛ فإن أخافوا السبيل ولم يقتلوا تُقطَّعُ أيديهم وأرجُلهم من خلاف؛ فإن أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالاً ولم يقتلوا حُبسوا وعُزرواً. ومن تاب منهم قبل القُدرة عليه سقطت عنه الحدودُ وأخذ (١) بالحقوق.

(فصل) ومن قُصدَ بأذًى في نفسه أو ماله أو حريمه فقاتَلَ عن ذلكَ وقُتلَ فلا ضمانً ما أتلفتهُ دابتُهُ.

(فصل) ويُقاتَلُ أهلُ البغي بثلاثة شرائط: أن يكونوا في منَعة ؟ وأن يخرجوا عن قبضة الامام، وأن يكون لهم تأويل سائغ . ولا يُقتلُ [مُدبرُهُم ولا](٢) أسيرُهُم ولا يُغْنَمُ مَالهُمْ ولا يُذَفّفُ على جريحهم .

(فصل) ومن ارتدَّ عن الاسلام استُتيبَ ثلاثًا فإن تابَ وإلا قُتِلَ، ولم يُغسَّلُ ولم يُصلَّ عليه ولم يُدفنُ في مقابر المسلمينَ.

(فصل) وتاركُ الصلاة على ضربين أحدُهما: أن يتركَها غيرً معتقد لوجوبها فحكمُ أُحكمُ المرتد، والثاني: أن يتركَها كسلاً

⁽١) في نسخة: وأوخدً.

⁽٢) زيادة من بعض النسخ.

معتقدًا لوجوبها فيُستتابُ، فإن تابَ وصلى وإلا قُتلَ حدًا وكان حكمة محكم السلمين [في الدّفن والغسل والصلاة](١).

﴿ كتابُ الجهادِ ﴾

وشرائطُ وجوب الجهاد سبعُ خصال: الإسلامُ، والبلوغُ، والعقلُ، والحريةُ، والذكوريةُ، والصّحَّة، والطاقةُ على القتال. ومن أسرَ من الكفار فعلى ضربين: ضربٌ يكونُ رقيقًا بنفس السبّي وهم الصبيانُ والنّساءُ؛ وضربُ لا يَرقُ بنفس السبي وهم الرجالُ البالغونَ، والإمامُ مخيرٌ فيهم بين أربعة أشياءَ: القتلُ، والاسترقاقُ و المنُّ، والفديةُ بالمال أو بالرجال، يفعلُ من ذلك ما فيه المصلحةُ. ومن أسلمَ قبلَ الأسر أحرزَ مالَهُ ودمَهُ وصغارَ أولاده. ويحكمُ للصبيّ بالإسلام عند وجود ثلاثة أسباب: أن يُسلمَ أَحَدُ أبويه، أو يسبيهُ مسلمٌ منفردًا عن أبويه، أو يوجدُ لقيطًا في دار الإسلام.

(فصل) ومن قَتلَ قتيلاً أعطي سلبه وتُقسَم الغنيمة بعد ذلك على خمسة أخماس، فيعطى أربعة أخماسها لمن شهد الوقعة، ويعطى للفارس ثلائة أسهم، وللرّاجل سهم . ولا يُسهم إلا لمن استكملت فيه خمس شرائط : الإسلام، والبلوغ، والعقل،

⁽١) زيادة من بعض النسخ.

والحرية ، والذكورية ، فإن اختل شرط من ذلك رضخ له ولم يسهم له . ويُقسم الخُمُس على خمسة أسهم : سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعده للمصالح ، وسهم لذوي القربي وهم بنو هاشم وبنو المطلب ، وسهم ليتامي ، وسهم للمساكين ، وسهم لأبناء السبيل .

(فصل) ويُقْسَمُ مالُ الفيء على خمس فرق: يُصرفُ خمسُهُ على من يُصرفُ على من يُصرفُ عليهم خُمسُ العنيمة ويُعطى أربَّعة أخماسه للمقاتلة وفي مصالح المسلمين.

(فصل) وشرائط وجوب الجزية خمس خصال: البلوغ، والعقل، والحرية، والذكورية، وأن يكون من أهل الكتّاب أو ممن له شبهة كتاب. وأقل الجزية دينار في كلّ حول، ويؤخذ من المتوسط ديناران ومن الموسر أربعة دنانير، ويجوز أن يشترط عليهم الضيافة فضلاً عن مقدار الجزية. ويتضمن عقد الجزية أربعة أشياء أن يؤدوا الجزية، وأن تجري عليهم أحكام الإسكام، وأن لا يذكروا دين الإسلام إلا بخير، وأن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين. ويُعرفون بلبس الغيار وشد الزنار، ويُمنعون من ركوب الخيل.

﴿ كتابُ الصيدِ والذبائع ﴾

وما قدرَ على ذكاته فذكاته في حلقه ولبَّته، وما لم يُقدرُ على ذكاته فذكاته فذكاته عقره حيث قُدرَ عليه. وكمال الذكاة أربعة أشياء: قطع الحلقوم والمرىء والودجين، والمجزىء منهما شيئان: قطع الحلقوم والمرىء. ويجوز الاصطياد بكل جارحة معلَّمة من السباع ومن جوارح الطير.

وشرائطُ تعليمها أربعةٌ: أن تكونَ إذا أرسلتُ استرسلتُ وإذا زُجرَت انزَجَرَت، وإذا قَتلتُ صيدًا لم تأكل منه شيئًا، وأن يتكرّر ذلك منها؛ فإن عُدمت إحدى الشرائط لم يحلَّ ما أخذته إلا أن يُدرك حيّا فيُذكّى. وتجوزُ الذكاةُ بكلّ ما يجرحُ إلا بالسّنِ والظفرِ.

وتحلُّ ذكاةً كل مسلم وكتابي ولا تحلُّ ذبيحةُ مجوسي ولا وثني . وذكاةُ الجنين بذكاة أمه إلا أن يُوجد حيًا فيُذكّى . وما قُطع من حي فهو مَيتُ إلا الشعور المنتفع بها في المفارش والملابس .

(فصل) وكلُّ حيوان استطابته العربُ فهو حلالٌ إلا ماوردَ الشرعُ بتحريمه؛ وكلُّ حيوان استخْبَثَتْهُ العربُ فهو حرامٌ إلا ما وردَ الشرعُ بتحريمه؛ وكلُّ حيوان استخْبَثَتْهُ العربُ فهو حرامٌ إلا ما وردَ الشرعُ بإباحته . ويحرمُ من السباعِ ما له نابٌ قويٌ يعدو به؛ ويحرمُ من الطيورِ ما له مخلبٌ قويٌ يجرحُ به . ويحلُّ للمضطرّ في المخْمَصة الطيورِ ما له مخلبٌ قويٌ يجرحُ به . ويحلُّ للمضطرّ في المخْمَصة

أَنْ يَأْكُلَ مِن المِيتَةِ المُحرَّمَةِ مَا يَسُدُّ بِهِ رَمَقَهُ. ولنا ميتتانِ حلالانِ : السَّمَكُ والجرادُ؛ ودَمَان حلالان: الكَبدُ والطحالُ.

(فصل) والأضحيةُ سُنَّةٌ مؤكدةٌ ويُجزىء فيها الجَذَعُ من الضأن والثَّنيُّ من المعز والثَّني من الإبل والثَّني من البقر؛ وتجزىءُ البدنةُ عن سبعة والبقرة عن سبعة والشاة عن واحد. وأربع لا تجزىء في الضَّحَايَا: العوراءُ البيّنُ عَورُها ، والعرجاءُ البيّن عَرَجُها ، والمريضةُ البيِّنُ مرضُها، والعَجفاءُ التي ذهبَ مُخُّها من الهُزال؛ ويجزيءُ الخصيُّ، والمكسورُ القَرْن؛ ولا تجزىءُ المقطوعةُ الأذُن والذَّنب. ووقتُ الذبح من وقت صلاة العيد الي غروب الشمس من ءاخر أيام التشريق. ويُستحبُّ عند الذبح خمسة أشياء : التسمية ، والصلاةُ على النبيُّ ﷺ، واستقبالُ القبلة، والتكبيرُ، والدعاءُ بالقبول. ولا يأكلُ المضحّي شيئًا من الأضحية المنذورة، ويأكلُ من الأضحية المتطوع بها، ولا يبيعُ من الأضحية ويُطعمُ الفقراءَ

(فصل) والعقيقة مُسْتَحبَّة وهي الذبيحة عن المولوديوم سابعه، ويُذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ويُطعم الفقراء ويلام المساكين.

﴿ كتابُ السَّبقِ والرَّمْي ﴾

وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهام إذا كانت المسافة معلومة وصفة المناضلة معلومة ، ويُخرج العوض أحد المتسابقين حتى إنه إذا سبق استرده وإن سبق أخذه صاحبه له؛ وإن أخرجا معالم يَجُز إلا أن يُدخلا بينهما مُحللاً فإن سبق أخذ العوض وإن سبق لم يغرم .

﴿ كتابُ الأيمانِ والنذور ﴾

لا ينعقدُ اليمينُ إلا بالله تعالى أو باسم من أسمائه أو صفة من صفات ذاته. ومن حلف بصدقة ماله فهو مخيرٌ بين الصدقة أو كفارة اليمين؛ ولا شيء في لغو اليمين. ومن حلف أن لا يفعل شيئًا فأمر غيرة بفعله لم يحنث . ومن حلف على فعل أمرين ففعل أحدهما لم يحنث . وكفارة اليمين هو مخيرٌ فيها بين ثلاثة أشياء: عتق رقبة مؤمنة ، أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين مدا أو كسوتُهم ثوبًا ثوبًا ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام .

(فصل) والنذرُ يلزَمُ في المُجَازاة على مباح وطاعة كقوله: إنْ شفى اللهُ مريضي فلله علي أن أصلي أو أصوم أو أتصد قن ، ويلزمه من ذلك ما يقع عليه الاسم. ولا نذر في معصية كقوله: إن قَتَلْتُ

فلانًا فلله على كذا. ولا يلزمُ النذرُ على تركِ مباحٍ كقوله : لا ءاكُلُ لله على ولا أَشربُ لبنًا و ما أشبه ذلك .

﴿ كتابُ الأقضية والشهادات ﴾

ولا يجوزُ أن يلي القضاءَ إلا من استكملَتْ فيه خمسَ عشرةً خصلةً: الإسلام، والبلوغُ، والعقلُ، والحريةُ، والذكوريةُ، والعدالةُ، ومعرفةُ أحكام الكتاب والسّنة ، ومعرفةُ الإجماع، ومعرفةُ الاختلاف، ومعرفةُ طرُق الاجتهاد، ومعرفةُ طرف من لسان العرب، ومعرفةُ تفسير كتاب الله تعالى، وأنْ يكونَ سميعًا، وأن يكون بصيرًا ، وأن يكون كاتبًا ، وأن يكون مستيقظًا ، ويستحبُّ أن يجلسَ في وسط البلد في موضع بارز للنَّاس ولا حاجبَ لهُ ولا يَقْعُدُ للقضاء في المسجد، ويسوّي بين الخصمين في ثلاثة أشياءً: في المجلس واللفظ واللحظ. ولا يجوزُ أن يقبلَ الهديّة من أهل عمله، ويجتنبُ القضاءَ في عشرة مواضع : عند الغضب، والجوع، والعطش، وشدَّة الشهوة، والحزن، والفرح المفرط، وعند المرض، ومدافعة الأخبثين، وعند النعاس، وشدَّة الحرّ والبرد . ولا يسألُ المدَّعي عليه إلا بعد كمال الدعوى ؛ ولا يُحلَّفُهُ إِلا بعد سؤال المدّعي؛ ولا يلقَّنُ خَصْمًا حُجَّةً؛ ولا يُفهمُهُ كلامًا؛ ولا يَتَعَنَّتُ بالشهداء؛ ولا يقبلُ الشهادةَ إلا ممن ثبتَت

عدالتُهُ؛ ولا يقبلُ شهادةَ عدو على عدوه؛ ولا شهادةَ والدلولده ولا ولدلوالده، ولا يقبلُ كتابُ قاض إلى قاض اخر في الأحكامِ إلا بعد شهادة شاهدين يشهدان بما فيه.

(فصل) ويفتقرُ القاسمُ إلى سبعة شرائط: الإسلامُ، والبلوغُ، والعقلُ، والحريةُ، والذكورةُ ، والعدالةُ، والحسابُ؛ فإن تراضا الشريكان بمن يقسمُ بينهما لم يفتقرْ الى ذلك؛ وإن كان في القسمة تقويمٌ لم يُقتصرْ فيه على أقلّ من اثنين؛ وإذا دعا أحدُ الشريكينَ شريكهُ إلى قسمة ما لا ضررَ فيه لزمَ الآخرَ إجابتُهُ.

(فصل) وإذا كان مَع المدعي بينة سمع ها الحاكم وحكم له بها، وإن لم يكن معه بينة فالقول قول المدعى عليه بيمينه، فإن نكل عن اليمين رُدَّت على المدعي فيحلف ويستحق . وإذا تداعيا شيئًا في يد أحدهما فالقول قول صاحب اليد بيمينه؛ وإن كان في أيديهما تحالفا وجُعل بينهما. ومن حلف على فعل نفسه حلف على البت والقطع. ومن حلف على فعل غيره فإن كان إثباتًا حلف على البت والقطع، وإن كان نفيًا حكى البت القطع، وإن كان نفيًا حكى على البعر والقطع، وإن كان نفيًا حكف على العلم.

(فصل) ولا تُقبلُ الشهادةُ إلا ممن اجتمعتْ فيه خمسُ خصال: الإسلامُ، والبلوغُ ، والعقلُ، والحريةُ، والعدالةُ. ولَعدالة خمسُ شرائطَ: أنْ يكونَ مجتنبًا للكبائر ، غيرَ مصرّعلى

القليلِ من الصغائرِ، سليمَ السريرةِ، مأمونَ الغضبِ، محافظًا على مُرُوءَةً مثله.

(فصل) والحقوقُ ضربان: حقُّ الله تعالى، وحقُّ الآدمي؛ فأما حقوقُ الآدميين فثلاثةُ أضرُب: ضربٌ لا يُقبلُ فيه إلا شاهدان ذكران وهو ما لا يُقصدُ منهُ المالُ ويَطَّلعُ عليه الرجالُ؛ وضربٌ: يُقبلُ فيه شاهدان أو رجلٌ وامرأتان أو شاهدٌ و يمين المدعى وهو ما كان القصدُ منهُ المالُ. وضربٌ يُقبلُ فيه رجلٌ وامرأتان أو أربعُ نسوة وهو ما لا يطَّلعُ عليه الرجالُ. وأما حقوق الله تعالى فلا تقبلُ فيها النساءُ وهي على ثلاثة أضرب: ضربٌ لا يُقبلُ فيه أقلُّ من أربعة وهو الزنا؛ وضرب يُقبل فيه اثنان وهو ما سوى الزنا من الحدود؟ وضرب يُقبلُ فيه واحدٌ وهو هلالُ رمضانَ ؛ ولا تقبلُ شهادةٌ الأعمى إلا في خمسة مواضعَ: الموتُ، والنَّسَبُ ، والملكُ المطلقُ، والترجمةُ، وما شهدَ به قبل العمى وعلى المضبوط. ولا تقبلُ شهادة جارً لنفسه نفعًا ولا دافع عنها ضررًا.

﴿ كتابُ العتق

ويصح العتق من كل مالك جائز التصرف في ملكه، ويقع بصريح العتق والكناية مع النية . وإذا أعتق بعض عبد عتق عليه جميعه ، وإذا أعتق شركًا له في عبد وهو موسر سرى العتق الى باقيه

وكان عليه قيمة نصيب شريكه. ومن ملك واحدًا من والديه أو مولوديه عَتَقَ عليه.

(فصل) والوكاء من حقوق العتق وحكمه حكم التعصيب عند عدَمه، وينتقل الولاء عن المعتق إلى الذكور من عصبته. وترتيب العصبات في الولاء كترتيبهم في الإرث. ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته .

(فصل) ومن قال لعبده: إذا مت فأنت حر فهو مُدَبَّر يعتق بعد وفاته من ثلثه، ويجوز له أن يبيعه في حال حياته ويَبْطل تدبيره . وحكم المدبّر في حال حياة السيد حكم العبد القن .

(فصل) والكتابة مستحبّة إذا سألها العبد وكان ما مونا مكتسبا. ولا تصح إلا بمال معلوم ويكون موجلا إلى أجل معلوم أقله في تحمان، وهي من جهة السيد لازمة ومن جهة المكاتب جائزة فله فسخها متى شاء وللمكاتب التصرف فيما في يده من المال. ويجب على السيّد أن يضع عنه من مال الكتابة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ، ولا يعتق إلا بأداء جميع المال.

(فصل) وإذا أصاب السيد أمته فوضعت ما تبيّن فيه شيء من خلق عادمي حرر عليه بيعها ورهنها وهبتها وجاز له التصرف فيها بالاستخدام والوطء ، وإذا مات السيد عُتقت من رأس ماله قبل

الديون والوصايا، ووكدُها من غيره بمنزلتها. ومن أصاب أمة غيره بنكاح فالولدُ منها مملوكُ لسيّدها، وإن أصابها بشبهة فولدُهُ منها حُرَّ وعليه قيمتُهُ للسيّد، وإن ملك الأمة المُطلّقة بعد ذلك لم تصر أم ولد له بالوطء في النّكاح وصارت أم ولد له بالوطء بالشّبهة على أحد القولين، والله أعلم.

﴿تم الكتاب﴾

﴿الفهرس﴾

٤	ترجمة المؤلف
٦	كـــتاب الطهارة
١,	كـــتاب الصلاة
۲.	كـــتاب الزكـــاة
44	كــتاب الصيــام
4 £	كتاب الحبج :
4 4	كــتاب البيوع وغيرها من المعاملات
٤٣	كتاب الفرائض والوصايا
41	كتاب النكاح وما يتعلق به من الأحكام والقضايا
٤٣	كتاب الجنايات
٤٥	كتاب الحدود
٤٨	كتاب الجهادعاب الجهاد المناسسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيسيس
٥.	كـــتاب الصيد والذبائح
01	كــتاب السبق والرمي
0 4	كتاب الأيمان والنذور
04	كتا ب الأقضية والشهادات
00	المساد المساد

نها المتالين ويب في نظم غاية التقريب في الفقه الشافي تأليف : شرَف الدين بجيل لعمريطي لشافي



ترجمة موجزة للناظم

هو العلامة النحرير الفهامة الشيخ شرف الدين يحيى بن موسى بن رمضان بن عميرة الشافعي الشهير بالعمريطي نسبة إلى بلاد عمريط بفتح العين كما هو مشهور أو بكسرها وهي ناحية من نواحي مصر بالشرقية من أعمال بلبيس.

ترك الناظم عدة مؤلفات منها:

١- نهاية التدريب في نظم التقريب وهو هذا الكتاب.

٢- التيسير في نظم التحرير في الفقه الشافعي، أتم نظمه في
 عاشر رجب سنة ٩٨٨هـ، وهومطبوع.

٣- تسهيل الطرقات لنظم الورقات للامام الجويني في
 الأصول، وهو مطبوع، أرخ إتمامه في منتصف سنة ٩٧٠هـ.

٤- الدرة البهية نظم الآجرومية في النحو، وهو مطبوع، وقد أتم نظمها في منتصف سنة • ٩٧هـ .

توفي الناظم بعد سنة ٩٨٨هـ رحمه الله تعالى.

⁽١) انظر ترجمته في: معجم المؤلفين لكحالة ١٣ / ٢٣٤، هدية العارفين ٢/ ٥٢٩، الأعلام للزركلي ٧/ ١٧٥.

ين خالفان

للعلم خير خلقه وكسرفا علَى النَّبِيِّ أَفِ صَلَ الأَنام وَ التَّــابعينَ كُلُّهمْ وَحــزْبه لا سيَّما فقه الإمام الشَّافعي لَهُ نَظِيراً مِنْ قُريش مُجْتَهِدُ مُطَابِقًا للْوارد اتّفَاق ويَعْدَدُهُ أَصْحَابُهُ الأجلَّهُ إِمَامُهُمْ وَ حَيْرُ كُتْبِ كُتْبُهُمْ مُسخْتَ صَرًا في غَايَة الإبداع فصار يسمى (غاية التقريب) وَحَصْره خصَالَ كُلِّ بَاب مُسَهً لا لحفظه وَفَهمه أَوْ لازمُا كَلَمُطْلَقَ قَلِيَّادُتُهُ وَلَمْ يُمَيِّزْ خَسْيَةَ التَّطُويل مُضَعَّفًا أتَيْتُ بِالْمُفْتِي بِهِ ورُبُّه احَذَفْتُهُ من أصله

الحَــمْـدُ للَّه الَّذِي قَـد اصْطَفى وأفْضَلُ الصَّلاة والسَّلام مُحَمَد وَءاله وصحبه وبكعد ذا فسالعلم خسيسر رافع فَهُوا بْنُ عَمّ المصطفى وكم نَجد مُطَبِّعًا بعلمه الطّباقا مُ جَدًّا فَي عَصره للملَّهُ أعظم بهم أئمَّةً وَحَسْبُهُم وَ صَنَّفَ القَاضِي أبو شُـجَاع وَغَايَة التَّقُريبِ والتَّدْريب مَعْ كَثْرَة التَّقْسيم في الكتاب نَظَمْتُهُ مُ سُتَوفياً لعلمه مَعْ ما به تَبَرُّعًا أَلْحَ قُ تُكُ تَتَــمَّــةً لأصله الاصيل وَحَيْثُ جَاءَ الحُكْمُ في كَتَابِهُ مُسبَيِّنًا ما اخْتَارَهُ بِنَقْله إنْ لَمْ أجد لحَمله دَليلا

و قد مشيت مشيه في الغالب في مسررة بسينا مم مسررة بسا ترتيب مم مسبينا مم في الوضوح و في الوضوح و أرجس بذاك أعظم التسواب و وربينا المسوول في نيل الأمل و

في عَسدة وحسدة المناسب مُخاطبًا للمُبتدي مثلي أنا ممخاطبًا للمُبتدي مثلي أنا وكُنتُ فيه كالأب النَّصوح والنَّفْعَ في الدَّارَيْنِ بالكتاب والعَوْنِ في الإِثْمَامِ مَعْ حُسْنِ العَمَلُ والعَوْنِ في الإِثْمَامِ مَعْ حُسْنِ العَمَلُ

كتاب الطهارة

لهَا مياه سبعة وهي المطر إمَّ إِيكُونُ طَاهِرًا مُطَهِّ را أوْطاهرا مُطَهّ رالكنّهُ أوْ طاهرًا ولَمْ يَكُنْ مُطَهِّ را بطاهر مُسخالط كَثير رَابِعُ هِا مُنَجَّسٌ بِمَا وَصَلَ منْ قُلَّتَ يْن أوْ بها تَغَيَّرا والقُلَّتَ ان نصفُ ألف قُربا وكُلُّ شَيْءِ مائع معْ كَــــــــُــرَته " ولَوْ جَـرَى قَليلُ مـا على مَـحَلُ

والمساء من بَحْر وبعُر ونهَر ثُمَّ المياهُ أرْبَعُ أيضًا تُعَد أي مُطْلَقًا ولَيْسَ مَكْرُوهًا يُركى مُ شَحَسٌ بقطر حَر يُكُرهُ لكونه مُستَعْمَ الأَأُوغُيِّرا سَواءٌ الحسي والتَقديري إليه من نَج اسَه وَهُو أَقَلُ مَعْ كَـوْنه بالقُلَّتَهِيْن قُـدّرا برطْل بَغْسدادَ الذي قَد جُسربا كالماء في التَّنْج يس حَالَ قلَّته نجَاسَة أزالهَا ثُمَّ انْفَصل

ولَمْ يَزِدْ وَزْنًا وَلا تَغَيِيراً فَطَاهِرٌ وَلَمْ يَكُنْ مُطَهِّرِراً

فصل في السواك والآنية

سُنَّ السَّواكُ مُطْلَقًا لكنَّهُ لصائم بَعْدَ الزَّوالِ يُكْرَهُ وأكَّدُوهُ للصَّلاة والوُّضُو وبَعْد نَوْم أوْ لأزْم يَعْرضُ وَجَازَ أَن تُسْتَعْمَلَ الأواني وإن تَكُنْ منْ أَنْفَس الأعْيَانِ إلاَّ منَ النَّقُدين فَاحْكُمْ في الإنا بحُرْمَة اسْتعْمَاله والاقْتنا لا ضَبَّة من فضَّة صَغيرَه في العُرف أو لحاجَة كبيرة

باب الوضوء

فَرْضُ الوُضُوءِ نِيَّةٌ مَعْ غَسْلِهِ لِوَجْهِهِ وَغَسْلُ وَجْهِ كُلَّهِ وَغَـسْلُ كُلِّ سَاعـد وَمَرْفَق فَإِنْ أَبِينَ بَعْـضُـهُ فَـمَا بَقي وَمَسْحُ بَعْض الرَّأْس مُطْلَقًا بِمَا وَغَسْلُهُ رِجُلَيْه مَعَ كَعْبَيْهِما والسَّادسُ التَرْتيبُ مثلما ذُكر وعَطسَةٌ تكفي وإن لَم يَسْتَقر وَهَاكَ عَسَسْرًا كُلُّهَا تُسَنُّ لَهُ ٱلنُّطْقُ فيه أوَّلا بالبَسْمَلَهُ والغَسْلُ للْكَفِّيْنِ خَارِجَ الوعَا ومَضْمضَنُ واسْتَنْشقَنُ ولْتَجْمَعا وِ امْسَحْ جَميعَ الرَّأْسِ أَوْ مَا قَدْسَتَرْ والأذُّنين باطنًا ومسا ظَهَ سر

بِماً وخَلَلُ سائراً الأصابِعِ ولحيدة كشيفة في الواقعِ وقد م السُمنى على الشمالِ مُستَلَثَا في كُلّها مُسوالي

باب المسح على الخفين

أربعَة مِنَ الشَّرُوطِ تُتَّبَعُ ويَسَتُرا مَحَلَّ فَرْضَ يُغْسَلُ ويَسَتُرا مَحَلَّ فَرْضَ يُغْسَلُ وطَّهُ رُكُلِّ زيدَ شَرْطًا رابعَا مَصَافِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْمُعُمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللْمُ اللْمُ

مَسْحُهُمَا يَجُوزُ في الوصُوء مَعُ أَنْ يُلْبَسَا مِنْ بَعْد طُهْ ريكُمُلُ وَيَصْلُحَا لِمَسْيَه مُتَابِعَا وَيَصْلُحَا لِمَسْيَه مُتَابِعَا وَيَصْلُحَا لِمَسْيَه مُتَابِعَا وَيَمْسَحُ المَقيمُ في إقامَتِهُ ويَمْسَحُ المُسَافِ مِنْ المُوالي ويَمْسَحُ المُسَافِ مُنْ المُوالي في المُحَسَدُ المُدتَيْنِ بِالحَددَثُ وَمَنْ يُسافِ بَعْدَ مَسْح في الحَضَرُ ومَنْ يُسافِ بَعْدَ مَسْح في الحَضَرُ ومَدَّتِهُ ومَنْ يُسافِ بَعْدَ مَسْح في الحَضَرُ ومَدَّ المُسْحِ بَعْدَ صحَتِه في الحَضَرُ ومُلْهِ ومَنْ يُطلِاتُ المَسْحِ بَعْدَ صحَتِه في الحَضَرُ ومُلْهِ ومَنْ يُطلِاتُ المَسْحِ بَعْدَ صَحَتِهُ

باب الاستنجاء

ويَجِبُ اسْتَنْجَاءُ كُلِّ مُحْدِثِ مِنْ كُلِّ رِجْسِ خَسارِجٍ مُلُوتْ بِالمَاءِ أَوْ ثَلاثُهُ أَحْسِ جَسَارٍ يُنْقِي بِهِنَّ مَسُوضِعَ الأَقْسِذَارِ بِالمَاءِ أَوْ ثَلاثُهُ أَحْسِ جَسَارٍ يُنْقِي بِهِنَّ مَسُوضِعَ الأَقْسِذَارِ وَالمَاءُ أَوْلَى وَحْدَهُ إِنَ اقْسَدَ صَرَ وَالمَاءُ أُولَى وَحْدَهُ إِنَّ اقْسَدَ صَرَ وَالمَاءُ أُولَى وَحْدَهُ إِنَ اقْسَدَ صَرَ وَالمَاءُ أُولَى وَحْدَهُ إِنَّ اقْسَدَ مَا لَهُ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَلَى وَالمَاءُ وَالْمَاءُ وَلَى وَالْمَاءُ وَلَى وَالْمَاءُ وَلَى وَالْمَاءُ وَلَى وَالْمَاءُ وَلَا الْمَاءُ وَلَا الْمَاءُ وَلَى وَالمَاءُ وَلَا اللَّهُ وَالْمَاءُ وَلَا الْمَاءُ وَلَى وَلَيْ وَلَيْ وَلِي وَالمَاءُ وَلَا الْمَاءُ وَلَا الْمَاءُ وَلَاءً وَلَاءً وَلَاءُ وَلَى وَالْمَاءُ وَلَى وَالْمَاءُ وَلَا الْمَاءُ وَلَا الْمَاءُ وَلَا الْمَاءُ وَلَى وَالْمَاءُ وَلَامَ وَلَامَ وَلَامَ وَلَامَ وَلَامَ وَلَهُ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَى وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَلَامَ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَلَامَ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَلَامَاءُ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَلَامَ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامِ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَالْمَاءُ وَلَامَ وَالْمَاءُ وَلَامِ وَالْمُوالِمِ وَالْمِلَاءُ وَالْمِلْمِ وَالْمِلْمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمِلْمُ وَلَامُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُولِمُ وَالْمُولِمُ وَالْمُوالِ

وَلْيَ جُ تَنبُ قَ بُلَتَنَا بِعَ وَرَتهُ قُبُ لِا وَدُبُرًا عِنْدَ فَقُد سُتُوته كذا القُعُودُ صَوْبَ شَمْس وقَمَرْ وتَحْتَ كلّ مُثْمر منَ الشَّجَرْ والظّل والطّريق والأحْدجَار وكلّ مساء لم يَكُن بجساري وحَـمْلَ ذكْر والكلامَ والعَـبَثْ وَطُهْرَهُ بالماء مَـوْضعَ الخَـبَثْ

باب نواقض الوضوء

نَواقضُ الوُّضُوء خَمْسٌ خارجُ منْ مَخْرَجَيْه لا المنيُّ الخارجُ

وَنَوْمُ لهُ إِلاَّ مَعَ التَّ مُكين ومَا أَزَالَ العَقْلَ كَالجُنُون ومَسُّ فَ رَجِ الآدمي بِبَطْن كَفْ وَلَمْسَ أَنْثَى رَجُلاً حَيْثُ انْكَشَفُ لا لَمْسُ أَنْثَى مَحْرَمًا أَوْ في الصّغَر وَلا بسنّ أو بظُفْ ر أو شَعَر

باب الغسل

وُجُ وبُهُ بستّ ة أشياء الحَدِيْضُ والنّفَ اسُ والولادَهُ واشترك النّسامع الرّجال في الموت والجسماع والإنزال وإنْ تُردْ فُرُوضَه فالنّيَّه والغَسْلُ للنَّجاسَة العَيْنيَّه وأنْ يَعُمَّ الماءُ سَائرَ البَدَنْ ويُسْتَحَبُّ قَـبْلَهُ الوُضُوءُ لَهُ والبَدْءُ باليَمين فالشّمال

ثَلاثَةٌ تَخْستَصُّ بالنَّسَاء عند انقطاع الكُلّ للعسبَادة مَعَ الشُّعُتور ظَاهرًا وما بَطَنْ والنُّطْقُ في ابْتدائه بالبَّسْمَلَهُ مُدلِّكًا مُدثَلَّقًا مُصوالي

فصل في الاغسال المسنونة

بسنبعة وعششرة عكدا حسن وغُسْل الاسْتسْقاء والخُسُوف في ديننا من بعُد كُفْر اغْتَسك إذا أف اق غُ سُلُهُ مَ سُنُونُ كـــذا دُخُــولُ البَلْدة الحَـرام وللْمُ بِيت بَعْدُ بِالْمُزْدَلَفَ هُ وللطّواف سيائر الأيّام

وهَاكَ أَيْضًا عَدَّ أَغْسَال تُسَنُّ لجُمْعَة والعيد والكُسُوف ومَنْ يُغَسِلُ مَسِيَّا ومَنْ دَخَلُ وَمَنْ بِهِ إِغْدَ مَدَاءً او جُنُونُ وقَسَاصِدُ الدُّخُسُول في الإحْسرام وللوقُسوف بَعْسدَها في عَسرَفَسه وفىي مسنى ثىلاثىة للسراًمىي

باب التيمم

شُرُوطُهُ وَجُودُ عُنْ دَكَسَفَرْ الْوَمْرَض يُفْضِي مَعَ المَا للضَّرَرُ أمَّا الفُرُوضُ مُطْلقًا فِالنِّيَّهُ فَيَسْتَبِيحُ القُربَةَ الْمَنْويَّهُ وَمَـسْحُ كُلِّ الوَجْهِ واليَهِ دَيْن وَسُنَّ بِسْمِ اللهِ فِــالتَّــوالي وأبْطَلُوهُ بارتداد يَحْسِصُلُ ورُؤية الما غَسَيْرَ مُرخرم بما قَصضاؤُها مِن بعده لن يَلْزَما

ووَقَتُ فَعِلْ مَالهُ تَيَمَدَمَا وسَعْيُهُ فِي الوَقْت في تخصيل ما والفَقْدُ بعْدَ سَعْيه المذُّكُور وأخْدذُ تُرْب خالص طَهُور مُ رَبَّ بَ يُن أي بض ربَّت يُن مُ قَدّمَ اليُ منى على الشّمال وكُلّ ما به الوُضُوءُ يَبْطُلُ

عَنِ العَليلِ بَعْدَ مستحها بما وغَسل ما يَبْدو منَ الصَّحيح في وتَثْت طُهْر عُضوه الجَريح ما لم تكن بم وضع التَّ يَ مُم ولَم يَجُزُ تَيَسممٌ مَعَ الْخَسبَثُ لكلّ فَـرْض لالنَفْل فـاعْلَم

وَمَنْ به جَسِيرةٌ تيمَّما وحيث صكَّى فالقَضَا لم يَلْزَم أوْ وُضعَت بغيره على خَدك ْ وأوْجَبوا إعادةَ التّنيَمّم

باب النجاسة

من أيّ فَ رج بَحِسٌ إلا المني لا الكلب والخنزير مَعْ فَرْعَيْهِما لا الآدمي والجَـراد والسَّمك كَمَيْتَه الحيّ الذي منهُ فُصلُ كذا الشُّعُورُ حُكْمُ كُلِّ حُكْمُها نجاسَةً كالخَمْر لاما خَدَّرا فلا يَضُرُّ مَنْتُهُ قَليلَ ما وعن دَم ونَحْــوه يَســيــر مُحَدِّثُم بَلُ سائر الأخباث بالعَسِيْن منْهُ والتَّسلاثُ تُنْدَبُ خُبْزًا فيكفي رشَّهُ عن غَسله

وعَـيْنُ كُلِّ خَـارج مُـيَـقَّن وكُلُّ حَى طَهْ رُهُ تَحَتَّما وكُلُّ مَــيْت نَجِسٌ بغَــيــر شَكُ وكُلُّ جُـزُء في الحياة مُنْفَصل وَجِلْدُ كُلِّ مَـيْتَـة وَعَظْمُها وعَــيْن كُلّ مــائع إن أسْكَرا وليُعْفَ عهمًا لم يَسلُ لَهُ دمَا إن لم يَكُن مع طَرْح او تَغْسِيسِ والغَــسْلُ في الأبوال والأرواث بغَـسلة تَعُـمُـهُ وتَذْهَبُ إلا صَبِيا بالَ قَبْلَ أكله

سَبْعُ وإحْسداهُنَّ بالتَّسرابِ في جِلْدِ غَسِسْرِ الكلبِ والخِنْزِيرِ ما لم يكن بِطَرْحِ عَسِنْ في الإنا والشَّرْطُ في نَجَاسَةِ الكلابِ ثُمَّ الدَّباغُ ءالَةُ التَّطهَ يَرِ

باب الحيض

ئَلاثةٌ تُعَـــدُّ بِالخُـــروج وفَهُ مُ هِا يَحتاجُ للرّياضَهُ وليس عن وصنع ولاعن علَّه عداهُما استحاضَةٌ فليُعْلَما سنينَ أو مع طَلْقها والوَضْع وليْلةٌ بيروم ها أدْناهُ وكونَّهُ مِنْ بعد تسْعِ قدْ وَجَبْ كنصف شهر ثُمَّ أقصاهُ جُهلُ فَفَضْلُ شَهْر بعدَ حيض غالب وغـــالبــا يكُونُ أربَعـــينا فنصفُ عسام بينَ وضْع وَحَسبَلْ

كُلُّ الدَّما مِن سائر الفُروج نفَاسٌ أو حيضٌ او استحاضَهُ فَالحِيْضُ ما تأتي به الجبلَّهُ ثُمَّ النَّف اسُ بعد وَضْعِ ثُمَّ ما كسخسارج قسبل تمام تسع والحيض نصف شهرها أقصاه وستَّةٌ أوْ سبْعةٌ لما غَلَبْ أقَلَّ طُهُ ربينَ حيضيها جُعلْ وَ إِنْ أَرَدْتَ قَدْرَهُ فِي الغالب وغاية النفاس للستينا ولحْظَةُ أَقَلُهُ إِذَا حَصَلُ وإِنْ أَرَدْتَ مُدَّةَ الحمل الأقلَ وبالسّنينَ أربع للأكهر وغالبا بتسعة مِنْ أشْهُ رِ

با ب ما يحرم على المحدث

وتحسر مُ الصّالاةُ كالتّطوّف والنّطُق بالقُراال لم تَقْصد كَذَا الدّحُولُ حيثُ تُنضَحُ الدّما يَكُونُ بيْنَ سُرة وَرُكْ بينَ سُرة وَرُكْ بينَ سُرة وَرُكْ بينَ الله وصَوْمُها مِن قَبْلِ الاغتسال وما عَدا النّالاثَة المؤخّد وكُلُ ما حَرَّمتَهُ بالحيْض حَلُ وكُلُ ما حَرَّمتَهُ بالحيْض حَلُ وكُلُ ما حَرَّمتَهُ بالحيْض حَلُ

من حائض ومَسُها للمُصْحَفِ أَذْكَارَهُ ولُبْثُها في المَسْجِدَ والصَّوْمُ واستَمْتاعُ زوْجها بما والصَّوْمُ واستَمْتاعُ زوْجها بما بوَطئها ولَمْسها لا الرُّويَة يوحلُّ دونَ سائر الخصال يَحلُّ دونَ سائر الخصال حَسَرِمْ في المَّنابة المؤثّرةُ لمُصَدِّدًا اللَّا الثَّلُاثَةُ الأولُ لمُصَحْدِدُ إلاَّ التَّللاثَةَ الأولُ

كتاب الصلاة

مَفْروضُها حَمْسٌ فوقتُ الظُّهْرِ اذْ صارَ ظِلَّ كُلِّ شيء مِسْفُلَهُ والْحُصْرُ يَأْتِي مَعْ مَصِيرِ ظِلَّهِ والْعَصْرُ يَأْتِي مَعْ مَصِيرِ ظِلَّهِ وإنْ يَصِرُ مِشْلَيْسه ظِلٌّ طَارِي وإنْ يَصِرُ مِشْلَيْسه ظِلٌّ طَارِي وبَعْدَهُ الجَوازُ ما لم تَغْسرُب لطُهِ والشَّتْرِ والأذانِ معْ لطُّهرِهِ والسَّتْرِ والأذانِ معْ لطُهرِهِ والسَّتْرِ والأذانِ معْ

من الزّوال يَنتهي بالعصص بله بعد الزّوال غَير ظل قَالله بَعْد الزّوال غَير ظل قَالله بَعْد الزّوال ذائدا عن مسئله بعد الزّوال فه و الاختياري وبالغروب جاء وقت المغرب إقامة وخدمس ركعات يسع أ

الى العشا والرَّاجِحُ اعتمادُهُ على الجديد يَنْقصي إذا انقَضي ويَنْتَهِي إذا بدا فَحِرْ صَدَق جــوازُهُ إلى طُلوع الفَــجـر ويَنْتَهِي بِالشَّهِي بِالشَّهِي بِالشَّهِ ثُمَّ الجـوازُ للطُّلوع الجـاري

وفي القديم يلزم امستداده ووقتُه أفي الاختيار ما مَضي ثُمَّ العشامنْ بَعْد حُمْرَة الشَّفَق مُـخْـتارُهُ لثُلْث لَيل يجْري والصُّبْحُ بالفَجْرِ الأخير يُشْرَعُ وَوَقَتُهُ الْحَسَارُ للإسْفار

والطُّهُـر من حـيض ومن نفـاس ويُضْرَبُ الصَبِيُّ بعْدَ عِنْد والنَّفْلُ أقْـسامٌ فَخَـمسٌ تُفْعَلُ وَهُنَّ الاستسقاءُ والكُسُوفُ ومنْهُ سَبْعَ عَسْرةً لا تُشْرعُ منْ قَبْل فرْض الصُّبْح ركْعتان وأرْبَعٌ مِنْ قَــبُل فَــرْضِ الظُّهُــر من بَعْد فَرْض الْمَعْرِب اثْنَتَسان

فَ رَضُ الصالة لازمُ الأنام بالعَقل والبلوغ والإسلام قَدْرَ الصَّلاة باتّفاق النَّاس وبعُدَ سَبِع يُكْتِفي بِالأمْر جَماعةً كالفرض وَهْيَ أَفْضَلُ للشَّمس والعيدان والخُسُوفُ جسماعَةً بل للفُروض تُتْبَعُ والظَّهُ رُ أيضًا بَعْدَهَا ثنْتِان وأرْبَعٌ كذاك قَـبْل العَـصْر ثُمَّ العسشاءُ بَعْدَها ثنْتَان

فإن يُصَلّ قَبْلها عَشْراً كَملُ مَعَ التَّراويحِ التَّللاثُ أكَّدوا ولم يَزدهُ الجُلُّ عَنْ ثمسان وهُ وَالَّذي من بعُد نَوْم يُوجَدُ شهر الصّيام كُلَّ لَيْلة تَفي شهر الصّيام كُلَّ لَيْلة تَفي

وركْ عسة لوثره وهي الأقل كيد كهذا الضّحى ونَفْلُ لَيْلٍ يُوجَدُ ثُمَّ الضُّحى أقلُها لَيْلٍ يُوجَدُ ثُمَّ الضُّحى أقلُها ليُنتان أما صكة اللَّيْلِ فالتَّهَا شُدُ أَما صكة اللَّيْلِ فالتَّهَا شُدُ وَلِلتراويحِ اعتبر عشرين في

باب شروط الصلاة

شُروطُهَا أَرْبِعةٌ لذي الفِطَن طُهُ رُ اللّباسِ والمكانِ والبَدن وستُر لون عَوْرة وَ إِنْ خَلا وعِلْمُهُ بِالوَقْتِ ولْيَسْتَقْبِلا وتَرْكُ الاسْتقبالِ في نَفْلِ السَّفَر وشِدَّة الخَوْفِ المباحِ مُغْتَفَر وشِدَّة الخَوْفِ المباحِ مُغْتَفَر

باب أركان الصلاة

بِعَسْرة تُعَدُّ مَعْ ثَمَانِيَهُ مَعَ النِيهُ مَعَ القِيامِ في الفُروضِ إِنْ قَدَرُ فَاتِحَة الكِتابِ منها البَسْمَلَة ثُمَّ اعْتَدلُ ولْتَطْمئِنَ رافعا وبَعْدة اجْلسْ واطْمئِنَ وافعدا

أرْكانُها على الطَّريقِ الآتية نَيَّتُها معْ لَفُظْ تَكْبيرِ صَدَرْ وبَعْدَهُ القِراءَةُ اللَّستَكُمِلَةُ وبَعْدَها ارْكعْ واطمئن راكعا واسجُدْ إذا ثُمَّ اطمئن ساجدا

تكبيرة مع نيَّة فأوَّلا مُسلِّمًا مُرتّبًا كما ذُكر

وَبَعْدَهُ اسْجُدْ سجدةً كالسَّابِقَهْ واعْدُدْهُما رُكْنًا بِلا مُفارَقَهُ وهكذا في كُلِّ ركْعَــة خَــلا واجْلسْ أخيراً وأت بالتَّشَهُّد وبَعْددَهُ صَلَّعلى مُحمَّد ونيَّةُ الخُروج في قَول هُجر

وسُنَّتِان في خـــلال فــعلهـــا

وللصَّالة سُنَّتان قَابْلها فالأوَّلُ الأذانُ والإقامَة لفرضها حتى القَضَا إذْ رامَهُ والنَّان أوَّلُ التَّسْسَةُ دَيْن في كُلِّ فرْضِ فوْقَ رَكْعَتَيْنِ كــذا القُنوتُ ءاخـرًا إذا اعْــتَــدَلْ في الصُّبْح بلْ في الْخَمْسِ إِنْ أَمْرٌ نَزَلَ كَــذا قُنُوتُ الوتْر في قــيامــه من نصف شَهْر الصَّوم لاختتامه

في خَمْسَ عَشْرَ خَصْلَةً مَحْصورة رُكوعه والرَّفْعُ منهُ إذْ رَفَعُ أمّ القُــر وان ثُمَّ سُـورَةٌ تَفي وجُمْلةُ التَسْميع كُلَّما اعْتَدَلُ وفي السُّجود موْضع الخُيضُوع

وهذه هَيا أتُها الذُّكُورَهُ رفْعُ اليَـــــــدَيْن معْ تَحَــــرُّم ومَعْ ووَضَعُهُ اليمنى على اليسرى كذا تَوجُّه وذكه وذكره التَّعَوُّ والْجَهُ رُ والإسْرارُ والتَّامِينُ في والنّطْقُ بالتَّكْسِير كُلّما انْتَـقَلْ كــذلك التَّسبيحُ في الرُّكوع والافتراش في الجُلوس الأوَّل أمَّا وبَسْطُهُ الشَّحمال مِنْ يَدَيْهِ مَوْف وَبَسْطُهُ الشَّحمال مِنْ يَدَيْهِ مَوْف وقبضُهُ اليُمنى سوى المُسَبِّحَة فلمُ عُرْفَعُ مَعْ تَشَهُد مُسْسِرة مُ بذاك

أمَّ الأخير فالتورُّكُ الجَلِي مَوضوعَتَيْنِ قُربَ رُكْبَتَيْهِ مَوضوعَتَيْنِ قُربَ رُكْبَتَيْهِ فلم تزل مبشوطة مُسبّحه فلم تزل مبشوطة مُسبّحه بذاك والتَّسليمة الأخيرة

فصل

في خَمْسة تُخالفُ الأنشى الذَّكر ، فَـمر فُ قَيْه سُنَّ أَنْ يُباعدا وأنْ يُقلُّ بطُّنَهُ عَن الفِّحِدُ وجَهِ رُهُ يُسَنُّ بِالغُ رُوبِ وتَخْفضُ الأنثى بكُلّ حال والسَّنَّةُ التَّسبيحُ للذُّكُور وتَصْفِقُ الأنْثي ببَطْن كَفِّها وَعَوْرَةُ الرِّجالِ حيثُ تُشْتَرَطْ وعَـوْرَةُ الْحُـرَّة دونَ مَـيْن وإنْ تَكُن رَقييةً فكالذَّكر أ

في الحُكُم نَدْباً أو وُجُوباً مُعتَبَرْ عنْ جانبَيْه راكعاً وسَاجدا عندَ السُّجود وهْيَ ضَمَّتْ حينتَـذْ إلى طُلُوع الشَّمْس في المَكْتوب صَوتًا لها بحَضرَة الرِّجال إِنْ نَابَهُم شيءٌ من الأمُ ور ظَهْرَ اليَد الشَّمال بعْدَ كَشْفها منْ سُسرَّة لرُكْ بَحة هُنا فَ قَطْ ماكان غَيْرَ الوَجْه والكَفَّيْن وسَوْفَ يأتي حُكْمُ عوررة النَّظرُ

فصل في مبطلات الصلاة

لمَنْ أرادَ عَدُّها إحدى عَد شر إذا بَدى حرفان نحْوُ القَهْ قَهَهُ ومـــا طرى من نجَس إذا مَكَثُ ومـثْلُ ذَلكَ انْكشـافُ عَـوْرَته وَآنْ يَصـيـرَ تاركَـا لقـبْلتـه وأَكْلُهُ وَشُ رَبُهُ وردَّتُهُ أَوْغُيّرَتْ بعْدَ انعقادنيّتُهُ

والمُبْطلاتُ للصَّلات تُعْتَبَرْ وهْيَ الكَلامُ العَمْدُ أوما أشْبَهَهُ والفعْلُ إِنْ يَكْشُرُ ولاءً وَالْحَدَثُ

فصل

وكُلُّ ما في الخَـمْس مَرَّ وانْجَلا قَوْلاً وَفعْلاً خُذْهُ أَيْضاً مُجْمَلا فالرِّكَعَاتُ سَبْعَ عَشْرَةً تُرى والسَّجَداتُ ضعْفُها بلا امْترا والخَمْسُ فيها عَشْرُ تَسْليمات وتسْعَةٌ منَ التَّهُ شَهُ دات تَسْبِيحُها مُثَلَّثٌ بهامئه ونصْفُها بعْد كَلاث مُنْشَاه وجُمْلَةُ التَّكْبِيرِ حَيثُ يُجْمَعُ فِإِنَّهِا تسْعِونَ ثُمَّ أَرْبَعُ عـشرون ثُمَّ ستَّةٌ مُـجـزًّاه منْها ثلاثونَ ابْتداءً خُصَّصَتْ بالصُّبْح فافْهَمْ كَيْفَ منْهُ لُخَّصَتْ

وجُـمْلَةُ الأرْكـان منْ بعْـدالمئـهْ

بأرْبعينَ بعُـــدَها رُكُنان على رُباعي فَقطْ مُوزَّعَهُ وجُ مُلةُ الأركان لَيْ سَتُ تُفهم عن القيام جالسًا فليُحِزه أيضاً جُلوسًا فَلْيُصِلٌ مُضْطَجعٌ

والمَغْربُ اختصَّتْ منَ الأركان وقَدْ بَقي خَمْ سيون ثُمَّ أرْبَعَ هُ وكُلَّ ذاكَ بالبَـــديــه يُعْلَمُ ومَنْ يُصِلُ الفَرْضَ عنْدَ عَسجْزه وإنْ يكُنْ مَعْ عسجنزه لم يستطع

باب سجود السهو

عن فعله أو ترك مامروربه فاسجُدُ لهُ إِنْ كَانَ سَهُواً يَحْصُلُ أو غَيْسِره منْ هَيْسَنَدة أوْ بَعْض بَلْ فَعِلْهُ مُ حَسِيًّمٌ وإِنْ ذُكِرْ على البنائم السُّج ودُينُدَبُ فَــمــثْلُهُ يَكُفي إذاً عنْ فــعْله بل يَحْرُمُ استدراكُ مُ إِذْ يُتْركُ ويُنْدَبُ السُّجُودُ جبْرًا للخَلَلْ وتاركُ الهَ يُستَدة لا يَعودُ لفعلها وَلا لهُ سُجودُ

سُنَّ السَّجُودُ عنْدَ فعل ما نُهي فَحَيْثُ كَانَ الفعلُ عمدًا يُبْطلُ والتَّـرُكُ للمـأمـور تَرْكُ فَـرُض فالفَرْضُ لَيْسَ بالسُّجُود ينْجَبرْ بعْدَ السَّلام والزَّمان يقْرُبُ وَ إِنْ يَكُنْ مِن بَعْدِ فِعْلِ مِسْلِهِ والبعض حيث فات لا يُستدرك إِنْ كِيانَ بِعْدَهُ بِفَرِضِ اشْتَعْلُ ومنْ يَشُكُ في صَلاته اعْتَمَدْ يقينَهُ وبَعْدَ أَنْ يَبْنِي سَجَدْ ثُمَّ السُّجودُ سَجْدَتَانِ بَعْدَمَا يُتِمُّها وقبْلَ أَنْ يُسلّما

فصل في الأوقات التي تكره فيها الصلاة

سَبَبُ في الخَمْسة الأوْقات حثمًا تُجْتَنَبُ مِن اللهُ مَا اللهُ اللهُ

كلُّ صلاة كم يَكُنْ لها سَبَبُ مِن وقْتِ الأَدَا مِن بعد فَرْضِ الصَّبْحِ من وقْتِ الأَدَا وَبعْدَ ذَلِكَ الطُّلُوعِ المُعْتَبَرُ وَعِنْدَ الاسْتِ واء إلاَّ الجُّمُعَة وَبَعْدَ فَرْضِ العَصْرِ لاصْفرارِها وبَعْدَ فَرْضِ العَصْرِ لاصْفرارِها

باب صلاة الجماعة

صَلاتُنا جماعة أمر نُدب والشَّرْطُ في المأموم لا الإمام ويقْت دي النساء بالرّجال ويقْت دي النساء بالرّجال ولا اقْت داء مُ شكل بجنسه ولا اقْت داء مُ شكل بخنسه ولا اقت داء مُ مُ شكل بخنسه ولا اقت داء قارىء للفاتحة ولا اقت داء قارىء للفاتحة أو مُ دُغم وليْسَ في مَ حَله ومُطلَقًا صَحَت صَلاة المُقتدي

في الخَيْسُ والمنصُوصُ أنّها تَجِبُ وَيَسَتُها في حالة الإحْرامِ ولا يَصِحُ عَكْسُهُ بِحَسالِ ولا يَصِحُ عَكْسُهُ بِحَسالِ ولا بأنثى بخسلاف عَكْسِهُ ولا بأنثى بخسلاف عَكْسِه ولا تَصِحُ قُسَدُوةٌ بمُقْسَتَدي ولا تَصِحُ قُسَدُوةٌ بمُقْسَتَدي بمسقط بعض الحُروف الواضحة أو مُسبُدل ويقستدي بمشله أو مُسبُدل ويقستدي بمشله إنْ كانَ مع إمامه في المسجد

أو حائلٌ بنحسو باب أغلقسا أو فيه شخص منه ما فليَ قتد فان يَكُن مع رابط مُقابل صَحَّ اقْتداء سائر الأقوام هُنا ثَلاثٌ من مئينَ تُخْتَبَسِرُ بكُلِّ شَخْص مُسلم مُسمَيِّز وما جَرى عليْه في انْتقاله في مو قف وبالفَ ساد يُحكمُ صَلاتَي المأمسوم والإمسام وعكُسُهُ في الكُلّ غيْرُ جائز كذا القَضاء بالأدا على الأصَح

ولا يَضُر فيه بُعْدٌ مُطْلَقًا وإنْ يَكُن كلُّ بغَـيْـر مَـسْـجـد بشرط قُرب وانتفاء الحائل لنافذ لمسوضع الإمسام وذَرْعُ حَدُّ القُرب حيثُ يُعْتَبَرْ وحيث صكحت قُدوة فَ جوز بشرط علم المقتدي بحاله ولمْ يَجُزُ للمُ قُتدي التَّقَدَّمُ وشرطُها توافُّقُ انتظام ف الخَــمْسُ بالكُسُــوف والجَنَائز وفَرضُها بنفلها والعكْسُ صَحَ

باب صلاة المسافر

قَصْرُ الرَّباعي جائزٌ وليُعْتَبَرْ والْ يُرى وأنْ يكونَ جائزًا وأنْ يُرى وأنْ يُرى ونيَّةُ القَصْرِ مع الإحرام وكونيَّةُ القَصَرِ مع الإحرام وكسونه مع وديًّا لكنْ قسصر والجَمعُ بينَ ظُهْرِه وعصر وعصر والجَمعُ بينَ ظُهْرِه وعصر وعصر والجَمعُ بينَ ظُهْرَه وعصر وعصر والجَمعُ بينَ ظُهْرِه وعصر والجَمعُ بينَ ظُهْرِه وعصر والجَمعُ بينَ ظُهْرِه وعصر والجَمعُ بينَ طُهْرِه وعصر والمُحمد والمحمد والمِحمد والمحمد و

لهُ شُرُوطٌ ستَّةٌ وهْيَ السَّفَرُ المَّ فَرُ السَّفَرُ المَّ المَا المَا المَّ المَا الم

كذاك جَمْعُ مَغْرِب مَعَ العِشَا في وَقْتِ أَيّ ذَيْنِكِ الفَرْضَيْنِ شَا وَلِلمُ حَمْعُ الْحَشَا عُلَديمِ عَطَر مُ حَسَارِنِ التَّسْليمِ ولِلمُ حَسِمِ الجَمْعُ بَالتَّقْديمِ عَظَر مُ حَسَارِنِ التَّسسليمِ مِنْ أُوّلِ الفَرْضَيْنِ والتَّحَرَّمِ أَيْضًا بِكُلِّ مِنْهُ مَا فَليُعْلَمِ

باب صلاة الجمعة

كونُ المصلي عند ذاكَ مُـسْلمــاً ذا صحَّة بحيث لم يَنَلُ ضَرَرُ بأربعين واستدامة العدد أو رَكْعَة وكونْهُم من أهلها في وَقُــتــهـا وذاكَ وقْتُ الظُّهــر للفَ صْل بِينَ الخُطْبَ تِينَ إِنْ قَدَرْ على النَّبيّ والأمر بالخَيرات و ءايةً منَ القُصران تَاليك فالظُّهُ رُعند يأسهم منها لزم ولو أقاموا عُمرَهُم بوادي إلاَّ كَبِيراً فَلْيَجُزْ فيه العَدَدُ فان تَكُنْ زيادةً فابالله

لها شُروطٌ سَبْعةٌ لتَلْزَما مُكَلَّفًا مُ سُتوطنًا حُرًّا ذُكَرْ والشَّرْطُ فيها أن تُقامَ في بَلَدُّ وكَونُها جماعةً في كُلُّها وخُطبتان قَـبْلَها مَعْ طُهْر مع القيام والجُلوس المُعْتَبَرْ والخَمدُ لله مع الصّالة وكونه للمؤمنين داعيا وحيثُ ضاقَ الوقْتُ أَوْ شَرَطٌ عَدمُ فلل تُقامُ في ذَوي البَوادي ولا يَجُونُ جُمْعَتَان في بَلَدُ لا مُطْلَقًا بَلْ قَدْرَ ما يُحْتاجُ لَهُ

عنْ جُمَع لو جَمَّعوا بها كَفَتْ ولا يضُرُّ كَوْنُ غَيْر الزائدة تعاقبَتْ إذْ كُلُّها كواحدة وحيثُ ما لم يُعْلَم التَّقَدَّمُ وغَيْرُهُ فِالظَّهُ رُبَعْدُ يَلْزَمُ وأخسذ أظفار وطيب فليسسن. لخُطبة وتَحْرُمُ الصَّلاةُ لداخل أخف قَـدر يُطلب

إذا عَلمْنا أنَّهـــا تخلَّفَتْ والغُسلُ منْدوبٌ وتنظيفُ البَدَنْ واللُّبْسُ للبياض والإنْصاتُ إلا صَــلاةَ رَكْـعــتَــيْن تُنْدَبُ

باب صلاة العيدين

وَأَكَّدُوا الصَّلاةَ للعيديدين وَوَقُتُها منَ الطُّلُوعِ يُحُسَبُ يُكَبِّرُ الإنسانُ في القيام مُسَبّحًا مُحَمْدلاً مُهلّلا وَ بَعْدَ تَكْبِيرِ قِيامِ الثَّانِيهُ وبَعْدَهَا يُسَنُّ خُطْبَتَان يَسْتَ فُ تح الأولى بتَكْبيرات يُعلِّمُ الأقــوامَ حُكْمَ الفطر ويُشْرَعُ التَّكْسِيرُ في المساجد

في حَقّ ذي التّكليف ركْعتيْن إلى الزَّوال والقَ ضاء يُنْدَبُ سَبْعًا سوى تكبيرة الإحرام معَ الجميع قبل أنْ يُبَسملا يأتي بخمس مثل سَبْع ماضيَه كَجُمْعة في سائر الأركان تسع وفي الأخسري بسسبع ياتي ويَوْمَ عيد النَّحْرِ حُكْمَ النَّحْر وغييرها أيضيا بلفظ وارد

منَ الغُروب ليلةَ التَسعْسيد وبعد أن يُصلّى المكتروبة مِنْ صُبْحِ يَوْمِ قَسِبْلَ يُومِ نَحْسِرِهِ

إلى الدُّخُول في صلاة العيد وغَــيْـرَها منْ سُنَّة مطلوبه لآخر التَّشْريق بَعْد عَمِصْره

باب صلاة الكسوفين

وللخُــسوف بالأدا المعـروف كذا الرُّكوعُ في كلا الثَّنتَين تطويله التَّسبيح كُلَّما ركع ، ورجَّحوا تطويلَهُ فَلْيُعْتَمَدُ وسُنَّ جَهُرُّ في الصَّلاة للقَمرُ والخُطْبَتِان سُنَّةٌ كها مَضى

يُسَنُّ ركَّ عَ تان للكُسُوف فليات بالقيام مرتين يُطيلُ في قراءة الجَراءة مع مُخَفِقًا سُجودَهُ إذا سَجَدْ وفي كُسوف الشَّمْس مَن صَلَى أُسَرُ وحَيْثُ فاتَتُ فيهما فلا قَضا

باب صلاة الاستسقاء

يُسسَنُّ عندَ قبلَه الأمسطار فلْيَحْهَ مَانْ يُصالحوا الإمامُ قَبْلُ بالنّدا يأمُرُهُمْ بأنْ يُصالحوا العدا وتوبَة منْ كُلِّ ذَنْب مُ وبق وكَثْرَة الخيْرات والتَّصَدُّق وصومهم ثَلاثَةً أياما

صَلاةُ الاستسقاء في الأقطار وليَخرُجوا في رابع صياما إلى المصلَّى مُظهري التَّخَشُّع بأخْ شَن التِّياب والتَّخَضُّع في القول والأفعال والتأكيد زيادة التّرهيب والتّرهيب ويندل التّكبير باستغفار ويندل التّكبير باستغفار عَن النبي بلفظه المنشور عَن النبي بلفظه المنشور كيذا اليسار لليمين حوله سرا دَعَوا وأمّنوا إن أسمعا واغتسكوا في سيل واد إن جَرى صلاة الاستسقا إذ لم يُمْطروا

وخُطبَتان بَعْدَها كالعيد لكن هُنا يُسن للخطيب كذا الدُّعا بالجَهْر والإسرار وليَدعُ أيْضًا بالدُّعا المأثور وليَحعَلن أعلى الرداء أسفكه وليحعَلن أعلى الرداء أسفكه وليخعلوا كفعله وإن دَعا وسبَحوا للرَعْد أوْ بَرْق يُرى ويُستَحوا للرَعْد أوْ بَرْق يُرى

باب كيفية صلاة الخوف

أنواعُ ها تُلاثَةٌ في إنْ رَأُوا صَلَّى الإمامُ رَكْ عية بطائف وكَ مَّلَت لنَفْ سها ولتَنْصَرِف وكَ مَّلَت لنَفْ سها ولتَنْصَرِف ولتأت الأخرى بالإمام تقتدي وكمَّلَت لنَفْ سها كما ذُكر وكمَّلَت لنَفْ سها كما ذُكر وإنْ يكُنْ في القبلة الأعْداءُ صَفَ وإنْ يكُنْ في القبلة الأعْداءُ صَفَ وليُرْكعوا وليُحْرموا جَميعُهُمْ وليَرْكعوا

أعُداءَهُمْ في غَيْرِ قبلَة دُنُواْ وغَيْرُها عندَ العَدوّ واقفه وغيرها عندَ العَدوّ واقفه إلى العَدوّ مَوْضِعَ الأخرى تَقف يؤمنها في ركْعَة وليَقْعُد يؤمنها في ركْعَة وليَقْعُد وسكَمّت معَ الإمسام المُنْتَظر وسكَمّنا أصحابة كما عَرف مع الإمام كُلُّهُم وليَرفُحوا

وغَيْسرُهُم بالسَّيْف للأعْدا وَقَفْ عنْدَ انتصاب غيرهمْ ولْيَقفوا فليس جُد الإمامُ بالذي حَرَسُ ويَسْحُدونَ بَعْدَهُ إِذَا قَعَدَ ويَجْلسونَ كَالَّذِينَ قَابْلَهُمْ وسَلَّموا مَعَ الإمام كُلُّهُمْ ثالثُها عنْدَ التحامِ حربهم فليُحْرموا مَعَ اخْتلاطهم بهم مهما استطاع ماشيًا أو راكبا ولا كَـــــــر الفــعل مع توالي ولم يُضَعُه أَف القَصاء كَلزَمُ

وليه في معنه للسجود أهل صف ولْيَسْجُد الَّذينَ قد تَخَلَّفوا وفعْلُهُمُ في الرَّكْعة الأخرى انعكس ْ في غَيْرها ولْيَحْرُس الَّذي سَجَدْ وليَــرْعَ كُلُّ مـا يَكونُ واجــبـا ولايَضُرُّ تَرْكُ الاستقبال ومَنْ يُصِبْ سلاحَـهُ مِنْهُمْ دَمُ

فصل في اللباس

على الرَّجـال يحْـرُمُ الحريرُ وجـازَ أَنْ يُكْسى به الصَّـغـيـرُ وم ثلُهُ الإِبْرَيْسَمُ الْمُركَّبُ مَعْ غَيْره إِنْ كان وَزَنَّا يَعْلبُ وكالحَرير لُبْسُ خاتَم الذَّهَبُ وكُلُّ ذاكَ للنَّاء مُسْتَحَبُ وفي الصَّلاة لمْ يَجُز لُبْسُ النَّجس

وما دَعَتْ لَهُ ضَرُورَةٌ لُبسْ

كتاب الجنازة

وينبخي للمَرء شَغْلُ فكره بمَوْته مُهَيّبًا لأمره

ولِلْمَ ريضِ تُنْدَبُ الوصِيَّةُ وَرَدُّهُ مَظَالِمَ البَسِريَّةُ

مُستَقبلاً وليّنَت أعضاه والدَّفْنُ للأمسوات واجسساتُ وغَ سِلْهُ وإنْ تفساحَسَ الدَّمُ إنْ لم تبن أمارة الحسياة فإنْ تَبِنْ فكالكبير مُطْلَقًا ذي ذمَّــة وَجـازَ أن يُغــسَّــلا وم ثله دو الع هد والأمان وجـــاز أنْ يُرمى الى الكلاب

وحَيْثُ ماتَ غُمضت عَيْناهُ والغُــسلُ والتَّكْفينُ والصَّـلاةُ إلا الشَّهيدَ فالصَّلاةُ تَحْرُمُ والسَّقْطُ كالشَّهيد في الصَّلاة وواجبُ التجهيز إنْ تَحْلَقا وتَحْرُمُ الصَّلاةُ مُطْلَقًا على والدَّفْنُ والتكفينُ لازمـــان ويُسْتَرُ الحربيُّ بالتُّراب

نيَّتُ أُلغاسل ولَمْ تَجِب أوكه بالسَّدر والخطميّ وفييه شيءٌ قَلَّ من كافور وإنْ تُردُ أَقَلَ واجب الكَفَن فذاكَ تُوب ساتر كُلَّ البَدن لَفِ اللهِ والخرجس للإناث أِنْ لا يكونَ في الحياة يَحْرُمُ

وغَـسْلُهُ كَـالْحَيّ لكن ذا نُدِب وكَوْنُهُ وتْرًا كَعَسْل الحي وءاخراً بخالص الطَّهور والأفْ ضَلُ التكفينُ في ثلاث منَ الشيابِ السيضِ لكنْ يَلْزَمُ

كوجْه أنثى أحْرَمَتْ فَلْيَحْرُم ومُطْلَقًا ينوي بها الفَرْضيَّه أمَّ القُران بَعْد أولاها تلا على النبيّ المصْطَفَى الأجَلّ ليت وسُن بالمأثسور وألزَموا المأموم بالمتابعك وبعدد هُنَّ الواجبُ السَّلامُ

ولا يجوز سَتْر رأس المحرم ثُمَّ الصَّلاةُ ولتكُن بالنبَّدة وليات بالتكسير أربكا ولآ وبعْد أناني ها إذًا يُصلّي وليَدْعُ بعد تالث التَّكْسير وبالدُّعا المأثورِ بعد الرَّابعة فيهن لا إنْ خَمسَ الإمامُ

فصل في كيفية حمل الميت ودفنه

للقَبْر حَتْمًا ثُمَّ يُلْحدونَهُ إذا أرادوا وضعك في رَمْسه وكَونُهُ على اليمين يُضْجَعُ وأوْجبوا استقبالَهُ إذْ يُوضَعُ والجَـمْعُ بِين اثنينِ في قَبْرِ مُنعُ فـإِنْ دَعَتْ ضَـرورَةٌ لم يَمْـتَنعُ بينَهُ ما أو ملكٌ أو زوْج يَ هُ بعُمْقه كذا السّباعُ الجارحَهُ وأنْ يكونَ فوقَه عَلاَمَه

ثُمَّ الرِّجالُ بَعْدُ يَحْملونَهُ ويُسْتَحَبُّ سَلَّهُ من رأسه وجائز ان كان مَحْرَميَّه وَواجِبٌ في القبر مَنْعُ الرَّائحة ، ويُسْتَحبُّ بَسطةً وقامهُ

وأن يُعَزَّى أهْلُهُ إذا قَصَى إلى ثلاث بعْدَ دفْن قدْ مَضَى وأن يُعَزَّى أهْلُهُ إذا قَصَى وحصيتُ لا لَطُمُّ ولا نُواحُ وشَقُّ جَيْب فالبُّكا مُباحُ ويُكْرَهُ التجْصيصُ والبنا ولا تُجزْ بناءً في مكان سُبلا

كتاب الزكاة

وهْ يَ المُواشِي والزُّرُوعُ والثَّمَ مَ المُحامِ المُحَامِ المُحَمِمِ المُحَمِمِ المُحَمِمِ المُحَمِمِ ال

ورار البع النقدان أم المشتخر والرابع النقدان أم المشتخر والرابع النقدان أم المشخص حرا المسلما والحول إلا في الزووع والشمر وسوم المعناه أن لا تأكلا

فصل في زكاة الإبل

من إبل وبقسر ومَن غنم وفي بيان الفرض والنصاب وبعددها في كُلّ خسمس شاة وبعددها في كُلّ خسمس شاة أو شاة مسعد سنها حسولان بنت مَخاض بعد عامين اقبلا بنت كبون بعد عامين اقبلا بعد ثلاث فهي مُستَحقًه

أما المواشي ها هنا فهي النّعم ونَبْت دي بالإبل في الحساب فلدون خدمس لم تَجب زكاة من بعد حَول إن تكن من ضان من بعد حَول إن تكن من ضان والخمس والعشرون فرضها جعل وفرض ست مع ثلاثين اجعك وست مع ثلاثين اجعك

إحْدى وستّونَ المؤدّى جَذَعه وهْيَ الَّتي في السّنّ وفَّت أربَّعَه ، وإِنْ تَكُنْ سَبْعِينَ معْ ستٍّ وَجَبْ بنتا لبون والمُعيبُ يُجْتَنَّبُ وإِنْ تَكُنْ تَسْعِينَ مَعْهَا وَاحِدَهُ فَيَحَقَّتَانَ بِالنُّصِوصِ الواردةُ أوكانَ معْ عشْرينَ من بَعْد المائهُ واحدةٌ تَكُن ثَلاثٌ مُسجْزئهُ إِنْ كَانَ كُلُّ أُمُّ هِا لَبُونُ وبَعْدَ ذَاكَ ضَابِطٌ يَكُونُ بنْتُ لَبِونَ كُلَّ أَرْبَعِ بِنَا وَحَقَّةٌ فِي كُلِّ مَا خَمْ سِينَا

فصل في زكاة البقر والغنم

ثُمَّ الثلاثونَ التي منَ البَقَرْ فيها تَبِيعٌ سنَّهُ حَولٌ ذكر ، والأرْبعونَ فرضُها مُسنّه وسنُّها حَـولان فادْر السُّنَّهُ وهكذا بمُ قُد ضى الحساب تَكرُّرُ الفررضين والنّصاب وإِنْ تُردْ أَدْني نصاب في الغَنَمْ فأرْبعونَ فيه شاةٌ حيثُ تمْ إحْدى وعشرينَ اجمَعَنْ معَ المائهُ فيها اثنتان قدرُ فرْض أجْزأهُ والمائتان حيثُ زادتُ واحده فيها ثلاثٌ من شياه واردَهُ وحيثُ صارتُ أربَعًا مئينا فيهاشياهُ أربَعٌ يقينا وهكذا تكررُّ للشات الله من بعد ذا بعدد المسات

فصل في الخُلْطَة وشروطها

ذكاة شكف واحد فقط ومَر واحد فقط ومَر ومسرح الجسميع ثم المحلب ومطلقا في شركة الشياع

وفي الخَليطين الزَّكاةُ تُعتَبَرْ إِنْ يَتَحدُ مُراحُها والمَشرَبُ والفَحدُ لُ والمرْعي كذاك الرَّاعي

فصل في زكاة الزروع وبيان النصاب

بشَرْط كـونها من المزروع وماعلى نخل وكرم من تُمَر والفرض عُشْرُ ما بسَيْل قد سُقي وقسطُ كُلِّ منهُ ما بقَدره ستُّونَ أي في سائر السقاع أرْبُعَ ــ أُ في سائر البلاد رطْلٌ وثُلُثٌ وهُو باتّف اق في وزنه أي كم يكون درهكما وبعُدَها ثلاثةٌ تَتُبَعُها من درهَم أيضً

وتَلْزَمُ الزَّكِ الزُّروع وأنْ يكونَ الحَبُّ قوتًا مُلدَّخرْ ثم النّصابُ خَـمْ سَـةٌ من أوْسُق وما سُقي بالنَّضْح نصْفُ عُسُره وكُلُّ وَسْق كَـيْلُهُ بِالصَّاعِ وقَدْرُ هذا الصَّاع بالأمداد وورزن هذا الله بالعراقي والخُلْف في رطل العراق قد سما قال النواوي مائة ورُبع المالة واجْمَع لها أربعة الأسباع

باب زكاة النقدين وبيان النصاب

وإنْ يكونا غَسير مسض روبين سوى حُليّ المرأة المباح ولوكسيراً قبابلَ الإصلاح فمَن حوى عشرينَ مَثقالاً ذَهَبُ حَوْلاً ففيها نصفُ مثقال وَجَبُ أوْم ائتين من دَراهم الورق فَخَمْ سنةٌ دَراهم للمُ ستَحق وخُ لَا لَكُلِّ زَائد بِقَ لَدُره ونسب بَهُ المَا خَوْدُ رُبُّعُ عُ شُوه وإن يكُنْ منْ مَعْدَن يُسْتَخرَجُ فَرَبْعُ عُـشْر منْهُ حالاً يُخْرَجُ وفي الرّكاز الخُمْسُ فورًا يُخْرَجُ وهوَ الدَّفينُ الجاهليُّ المُخرَجُ وقَوَّمَ التُّجارُ عَرْضَ المَّتْجَرِ في الحول بالنَّقْد الذي به اشتُري وليُخرجوا من ذاكَ رُبْعَ عُشره كالنَّقْد في نصابه وقدره

وتَلْزَمُ الزكاةُ في النَّقْدَين

باب زكاة الفطر

أوْجب زكاة الفطر بالإسلام عند غُلروب واحر الصيام مَعَ اليَــــــارعنْدَ ذاكَ وهُو أَنْ يَزيدَ قَــدْرُمــاله عن الـمــؤَنْ من كُلِّ ما يحتاجُهُ في ليلته ويَوْمها لنَفْسه وعَـيْلَته فليُخْرج الإنسانُ يومَ العيد عنْ نفْسه والأهْل والعبيد صاعًا لكُلِّ واحد أو ما وَجَدْ من غالب الأقوات في ذاك البكد

ولَمْ تَجِبْ عَنْ ناشر وكافر بك الأدا في الحال عن مُسافر

فصل في قسم الزكاة

وعَـدُّهُم في الذِّكْر غَـيـرُ خـافي وعـــامل وداخل في ديننا مُكاتَبٌ وغارمٌ وغازي مع مُنشىء الأسفار أو مُجْتاز والواجبُ استيعابُهُمْ بالقسمة إنْ يوجَدوا ويُحصروا في البَلْدَة وعنْدَ فقد بعُضهمْ منَ البَلَدُ فليَقْتصرُ على الذي منْهُم وَجَدُ من كُلِّ صنْف أهْلُهُ لم يحْفُروا تعسميهم وكو بنقل مطلق لكافــــر ولا لآل طه ومَنْ عليه ذو الزكاة أنفَقًا وغارم لفتنة قد سكَّنا

وتُدْفَعُ الزَّكِانِ اللهِ اللهُ الله فَـقـيـرُنا ومـثله مـسكيننا وواجبٌ ثلاثةٌ فَاكُـــثـــرُ وأوْجبوا حيثُ الإمام ُ فَرَقا ولَمْ تقَعْ عن فرض مَن أعطاها أو لغَنيّ او رَقــيق مُطْلَقــا لكن لغساز أجسزأت مع الغنى

كتاب الصيام

أوْ حُكُم قاض قَسبْلُ بالهللال شهر الصيام واجب الصيام بالعَقل والبلوغ والإسلام وقُــــــــــــــــــــــــوم معْ نيَّــــة فَـــرْضــــالكُلّ يوم وأجْـزأتْ في النفْل قَـبْلَ ظُهْـره مُهفظر عهداكالاستعاط

وبانتها شعبان للكمال وواجب تقديمها عن فَحره وشر طه الإمساك عن تعاطي

وأكْله وشُربه وحُ قْنَته ووَطئه وقَ ي ع ورَدَّته كذلك الإنزالُ عن مُباشرَه ومسابإحليل وأذن قَطّره والحيضُ والنَّف اسُ والجُنونُ وافْعَلْ ثلاثًا فعْلُها مسنونُ ف الفطر عَجَلُ والسُّحور أخِّر وقول هُجْر في الصّيام ف اهْجُر والصُّومُ في العيديْن والتَّشْريق لمْ يَجُزْ بحال والفَسادُ فيه عَمْ مسالم يوافق عسادة التطوع أو كان عن كفَّارة فيُرتَّضَى صيامُهُ وكُلِّ مَنْ قدْ صَدَّقه

ويومُ شك مــ ثُلُهـا فليُــمنَع أو صامَه عن نذره أو عن قَصَا لكنْ على ذي الرؤية المُحَـقَّـقَـهُ

فصل في موجب الكفارة والفدية وغير ذلك

ومن يُجامع عامدًا نَهارَه فبالقَضَا ألزمُه والكفاره إعْسَاقُ عَبْد مُومن وما به عيْبٌ يُخلُّ بَعْدُ باكستسابه لكنهُ إن لم يَجد دُيص ومُ شَه رَيْن معْ تتابُع يَدومُ أوْلمْ يُطقُ فَلْيُطْعِمَنُ مَا غَلَبْ سِتِّينَ مِسْكِينًا لكُلِّ مُلدُّ حَبُّ وبعْدَ ذا لم يَسْقُط الوُجوبُ بالعَبِجْز لكن يَسْقُطُ التَّوْتيبُ ومَنْ يُتُ بلا قسط إن قسسًرا كان الولى بعُدة مُسخيرا إِنْ شَاء صِام صُوْمَهُ أَوْ أَطْعَما عَنْ كُلِّ يَوْم مُلدَّ حَبَّ قَدَّما وجائز للشَّخص في سنّ الكبَرْ ترْكُ الصِّيام إنْ تَحقَّقَ الضَّررُ

عنْ كُلِّ يوم مُللَّ حَبِّ للفلدا وحاملٌ ومُرْضعٌ تضرر ركت بصومها أوْضُر طفل أفْطَرَت وإِنْ يَكُنْ خُوْفاً على طَفْلِ وَجَبْ مَعَ القَصْاعَنْ كُلِّ يَوْم مُدُّحبْ وَ فَطُرُ ذِي تَمَرُّض وذي سَفَرْ قصر مُباحٌ والقَضالم يُغْتَفَرْ حتى أتى شهر الصيام كفرا وكُـــرِّرتْ تَكرَّرَ الأعـــوام

ولا قصاء بل تعسيَّن الأدا وكُلُّ شَـحْص بالقـضـا تأخَّـرا وعديّة الأمداد كالأيّام

باب الاعتكاف

والاعتكافُ سُنَّةٌ وليُعْتَبَرْ وجُسوبُهُ في حقّ مَنْ لَهُ نَذَرْ ولَيْسَ منْ شُروطه الصّيامُ بل شرطُهُ التمييزُ والإسلامُ ولُبْ أَنْ عُم مَنذوره الفَرضيَّه وليُّنُو في مَنذوره الفَرضيَّة وبالجُنون والجماع يَبْطُلُ كذا بحيض أو نفاس يحْصُلُ وبالخُرِيخُ رَجُ المعنذورُ لكن لعُذر يَخْرَجُ المعندورُ

كتاب الحج

كُلُّ امرىء ف مُلْزَمٌ كما أُمرُ بأنْ يَحُجَّ مَرَّةً ويَعْسَتَ مرْ إِنْ كِ اِنْ حُرًا مُ سُلمًا مُكَلَّفًا وأَمْكَنَ المسيرُ والخَوْفُ انْتَفَى أرْكَانُهُ الإحْرامُ والوُقوفُ مَعْ حَلق وسَسعْي وطواف إذْ رَجَعْ

أرْكانَ كُلِّ عُـمْرة بها اعْتَمرْ والرَّمْيُ للجـمـار في أوْقـاته وفي منى الليالي المشرَّفة وأنْ يطوفَ للوَداع ءاخـــرا وأنْ يطوف كلقُكدوم إذْ أتى بِأَنْ يَحُبِّ ثُمَّ بَعْدُ يَعْتَمِدُ كذا البياضُ والإزارُ والرّدا

وكُلُّها غَيْرَ الوقوف تُعْتَبَرُ والواجبُ الإحرامُ من ميقاته وأنْ يَبِيتَ الشَّخْصُ بِالْمُزْدَلِفِهُ وتَرْكُ ما يُسْمَى مَخيطًا ساترا ويُسْت حَبُّ أَنْ يُلَبِّي الفتي وأنْ يَكُونَ مُسفسردًا لما ذُكسرْ وركْسعَستان للطّواف أُكِّسدا

باب محرمات الإحرام

منْ مُسحرم وكُلُّها سَستُعلَمُ وهذه عَسشرُ خسصال تَحْرُمُ لُبْسُ المَخيط مُطْلقًا من الذَّكَرْ وستُرُبعُض رأسه بلاضَررُ ووَجْهُ ها كرأسه إذا اسْتَتَرْ وقَلْمُ أَظْفُ الكَلِيهِ عَلْقُ الشَّعَ رُ والقَطْعُ من أشجاره كالصيد ثَمْ وقَتْلُ صيد كالحلال في الحَرَمْ والوطاء والنَّكاح والمباسَره بشك فوة ومس طيب عاشره ثُمَّ الفدا في كُلِّ ما منها وُجد " والظُّفُ رُ فيه اللُّهُ والظُّفران والنُّسُكان مُطْلقًا قَدْ أَبْطلا وواجبٌ بالوطء هَدُيُ والقَضَا

ومَنْ يَفُتْ وُقَــوفُــهُ تَحلّلا بعُمْرة إِنْ كَانَ عَنْ حَصْر خَلا أوفاته رُكُن سواه لم يَحل من ذلك الإحرام إلا إن في عل أ وإِنْ يَفُستْ هُ واجب يُرق دَمَ اللهِ الْوسُنَّةُ فلما بشيء أَلْزمَ ا

فصل في بيان الدماء وما يقوم مقامها

وسائرُ الدّماء في الإحرام محمصورةٌ في خَمْسَة أقسام فـــالأوَّلُ الْمَرَتَّبُ الْمَقَــدَّرُ بتَــرْك أمْــر واجب ويُجْــبَــرُ بذَبْح شاة أوَّلاً وَصَاما للعَجْز عَنْهُ عَشرَةً أيَّاما ثَلاثَةً في الحَجّ في مَصحله وسَعِمةً إذا أتى لأهله ثاني الدّما مُخَيّرٌ مُ قَدّرُ بنَحْ و حَلْق من أم ورتُحْظرُ فالشَّاةُ أو ثلاثةٌ أيَّامُ يَصومُها أو ءاصُعٌ طَعامُ لستَّة هُمُ من مساكين الحَرَمْ لكُلّ شَخْص نصف صاع منه تم ثَالُّتُ هَا مُخَيَّرٌ مُعَدَّلُ بِقَطْعِ نَبْتِ أَوْبِصَيْد يُقْتَلُ فَلْيَذْبُحِ المثلَ ابْتداءً في الحَرم حَبا بقَدْر ما لَهُ منَ القيمُ يصومُ أعن كُلّ مُ لدّ يَوْما إثلاف صَـيْند حـيْثُ مـثْلُهُ نُفي فَواجِبٌ بِالْحَصْرِ حَيْثُ يَحْصُلُ

فإنْ يَكُنْ للصَّيْد مثْلٌ في النَّعَمْ أو يَشْتَري لأهل ذلك الحَرمُ أوْ يَعْدِلُ الأمدادَ منهُ صَوما وخَيَّروا في الصَّوْم والإطْعام في رابعُ هِ امُ رَبَّ مُ حَدِلًكُ

قوتاً يُرى بقَدْر قيمة الدَّم ما يَعْدِلُ الأمْدِادَ منْ أيَّام مُسرَتَّبُ مُسعَسدًّلٌ كسالرًّابع وبَعْدهُ للعَعِدْ رأسٌ من بَقَرر ثُمَّ الطَّعامُ يُشْترى عنْدَ العَدمْ وعَدلُهُ منَ الصّيام إنْ فُقد والهَدْيُ والإطعامُ فيه مُلْتَزَم للدّين والدُّنيا وكُلّ ما طُلب ، وأنْ نزورَ بَعْدُ قبْدرَ الْمُعْطَفي وءاله وصَحبه وكسراًما

دَمٌ فإنْ لمْ يَسْتَطعُ فليُطعم وصام عند العَـجْز عن إطعام خامسها يَخْتص بالمجامع لكِنْ هُنَا البَعيرُ قَبْلِ مُعْتَبَرْ وعِنْدَ عَـجْزِعنْهُ سَـبْعُ مَنْ غَنَمْ بقيمة البَعير حَيْثُما وُجدْ ولَمْ يَجِبْ كُونُ الصيامِ في الحَرَمُ وشُربُنا من ماء زمْزَم نُدب كالعلم والنكاح أيضا والشفا صكى عليه ربُّنا وسكَّما

كتاب البيع

وبيع شيء لم يُشاهَد فاسد في ذمَّة بالوصف بَيْعًا أوسكم إذا جَـرى في طاهر معلوم به انتفاع مُمكن التَّسليم بصيغة صريح أوكنايه ولا مُبيعٌ قَبْلَ قَبْض مُعْتَبَرْ

يَصحَّ بَيْعُ حاضر يُشاهدُ لكنْ يَصحُّ بيْعُ شيء مُلتَـــزَمْ من مسالك أو مَن له ولايه ولا يَصحُّ مُطْلقًا بيْعُ الغَررَ

باب الربا

لَهُ التَّساوي إنْ يَكُنْ جنْسًا فَ قَطْ حَقيقةً في مَجْلس المُعاوَضَهُ ولا يَج وزُ مُطْلقًا إلى أجَلُ نَقُدُ بِنَقُد جنسه أَوْ مُخْتَلفُ فيما يَجفُّ بالجَفاف الكامل يَسِيعَهُ بجنسه إلاّ اللَّبَنْ يَجُزْ بحال والفَسادُ فيه عَمْ

بَيْعُ الطَّعام بالطَّعام يُشْتَرطُ كَذلكَ الحُلولُ والمُقابَضَه فَلَمْ يُبَعْ بجنسه چنس فَنضَلْ وكالطَّعام في جَميع ما عُرف ْ ثُمَّ اعْتبارُ العلم بالتّماثُل فلا يَجوزُ في الطَّعام الرَّطْب أنْ والحَسيَسوانُ إِنْ يُبَعُ بِاللَّحْمِ لَمْ

باب الخيار

فشابت للمستري والبائع حتى يُرى مُفارقًا أوْ مُلزما ثلاثةً كـمالهُ إسقاطُهُ والمشتَسري يَرُدُّ ما اشتَراهُ بكُل عَسيْب عنْد مسايراهُ أو بالقَضا العُرْفي أو بالتَّصْريَهُ فلل يُردُّ حسيثُ بائعٌ أبي

أما خيار مجلس التبايع فيَسْتَمر مُّحقٌ كُلِّ منْهُ ما وغَيِيْ رُهُ لكُلّ اشتسراطُهُ إمَّا بشَرْط لَمْ يَكُنْ مُـوَفِّيَـهُ وحَيْثُ عَنْدَ الْمُشْتَرِي تَعَيَّبا

فصل في بيع الثمار والزروع

قَـبْلَ الصّـلاح مُـستَـحقُ المَنْع إِنْ أَفْرِدَتْ فِي بَيْعِها عِنِ الشَّجَرِ وتَرْكُهُ بِعِدَ الصَّلاحِ مُغْتَفَرْ والزَّرعُ عنْدَ بَيْعه منثلُ الشَّمَر في بيعه والأرْضُ مَعْهُ كالشَّجر لا بَعْدَهُ وإن يُبَعْ مَعْها سَقَطْ

بَيْعُ الشَّمار دونَ شَرْط القَطْع فقطعُهُ قَبْلَ الصَّلاحِ يُشْتَرَطْ

كتاب السلم

هُو اصطلاحًا بَيْعُ مال مُلْتَزَمُ في ذمَّة بالوصف مَعْ لَفظ السَّلَمُ مؤجَّلاً بالشَّرْط أَوْمُ عَجَّلا وحَيثُ كَانَ مُطْلَقًا تَعَاجً لا وشكر وشكر أس المال مكانّه مع علمه والحال وعلمُ كُلِّ منْهُ ما قَدْرَ الأجَلُ وموضعَ التَّسْليم حيثُ القَبْضُ حَلْ مع جنسه ونوعه ويحصر إن كانت الأغراض فيه تَخْتَلف مُ إمْكانُ ضَـبْط لوْ أريدَ ضَـبْطُهُ أو كانت الأركان فيه تنضيط ولم يكُنْ مُعَيَّنًا فلو عَقَد في صُبْرة أو بعض صُبْرة فَسَد وُج ودُهُ حسيتُ الأداءُ يُطلَبُ لا مَعِلْس بل ذاكَ يقْتَ ضيه

وقَدْرُ مِا أَسْلَمْتَ فِيهِ يُذْكِرُ بوصنف وشكله الذي ألف ثُمَّ الَّذِي أَسْلَمْتَ فيه شَرِطُهُ وكونه بغيره لم يختلط وكَـونُهُ وقْتَ الحلول يغْلبُ وليَـمـتنع خـيـار شرط فـيـه

كــذاك من مــوانع التَّـجُــويزِ تأثيــرُ نار ليس َللَّـمُ يــيــزِ باب القرض

والقَرْضُ للمُحْتاجِ مَنْدوبٌ ولمْ يَصِحَّ إلا قَرْضُ ما فيه السَّلَمْ وجازَ قَرْضُ الخُبْزِ لا قَرْضُ الإمَا إِنْ حَلَّ وَطَاءٌ ولْيَحِبُزُ إِنْ حُرَّمًا

بابُ الرهن

يصح ومن سائر الأعسيان إن صح فيها البيع لاكالجاني بكُل دَيْن لازم وفي زَمَن خيار شَرُط أو سواهُ بالتَّمَن عيار شَرُط أو سواهُ بالتَّمَن ولا رُجوعَ بَعْدُ قَبْض الْمُرْتَهِنُ فإنْ تَعَدَّى بعد قبضه ضَمن جَميعها إلى وفاء دَيْنه يُبِاعُ كُلُّ الرَّهْنِ أَوْ جُرْءٌ كَلِهُ

وحَـقُه مُـعَلَقٌ بعَـيْنه وبامــــتناع راهن من الوَفـــا

بابُ الحَجر

والشَّخصُ ممنوعٌ من التَّصرُّف بمانع من ستة لم تَخْتَف لكن يَصحُّ مُطْلقًا في ذمَّته في حَدْدا النَّكَاحُ ثُمَّ خلعُ زوْجَته

وهي الصّب اكذا جنون يُعْرَف فلا يَصحُّ معْهُ ما تَصَرُّفُ ولا منَ الْمَبَ ذَر السَّف يه إنْ كانَ مَحْجُ ورًا عَلَيْه فيه وكالسَّفيه مُفلسٌ مَدينُ تزيدُ عن أمـــواله الدُّيونُ

وليسَ للرَّقيق فيما في يكه تصررُّفٌ إلا بإذْن سييده فإنْ شَرى بغَيْر إذْن واقْتَرَضْ يكُنْ عليه بعْدَ عَتْقه العوض وإِنْ يُعامَلُ بَعْدَ إِذَن سَيده يَجِبُ وفاءُ الدَّيْن ممّا في يده وإنْ جنى جنايَةً في رقّب في حَقُّها مُعَلَّقٌ بعُنْق ه وفي سواه بيسعسه أو الفدا فلا قصاص مُطْلَقًا بحال

وهُو القصاصُ إِنْ جَنِي تَعَمُّدا وحيث ما جنى على أمروال

ثُمَّ المريضُ نافذُ التَّصَرُّف في قدر ثُلث ماله وإنْ شُفي فالْ يَزِدْ وداؤُهُ مَسخُوفُ فالحُكُمُ فيما زادَهُ موْقُوفُ

حــتى يُجــيــزَ وارثوهُ بَعْــدَهُ أُو يُــبْـطــلــوهُ إِن أرادوا رَدَّهُ

باب الصلح

والشالثُ المُعاوضاتُ الجاريهُ فإنْ جرى عنْ دَيْنه الْحَقَّق بَعَضه فَمُ بُرىءٌ مَّا بَقي بالبَعْض فالباقي لغاصب وُهب في الملك بالسُّكْني فَصُلْحُ العاريه أصُلاً وأما ضابطُ المُعاوَضَه

يَصحُ بالإقرار في مال وما يُفضي إليه كقصاص لزما أنواعُـــهُ حَطيطةٌ وعـــاريَهُ وإنْ جَرى عن عبْده الذي غُصبْ وإنْ جـرى عن نحـو دار جـاريه ولم يَجب فيما مضى مُقابَضَهُ

وكُلُّ ما في البيع فيها قد جرى كردّة عَيْب والتماس شُفْعَة ومَنْع بَيْع قَـبْل قبض السّلعة و شَرْطُهُ خُصومَةٌ قبلَ الطَّلَبُ

فصلُحُه عسمًا ادَّعي بآخرا والشَّرْطُ فيه حيثُ ضَرَّ يُجْتَنَبُ

فصل في إشراع الروشن في الطريق وما يُذُّكرُ معه

يَجِعِلْ عليه إنْ أرادَ رَوْشَنا كظُّلُمَة وصَدْمة لمَنْ يَمُرُ بناهُ للدَّرْبِ الَّذِي لن يَنْفُـــنا هُمْ كُلُّ شَــخْص بابُ داره به مـــا بَيْنَ بابَيْ داره ودَرْبه إحْــداثُ باب داخل عن بابه لكن بشَرط أنْ يُسَلدَّ الأوَّلُ ووضع أخسساب على جداره

ومن له ُ في جَنْب شـــارع بنا وشر وشه لم سلم إنْ لَمْ يَضُر ولا يجوزُ جعْلُهُ أصلاً إذا إلا باذْن كُللّ أهْلل دَرْبه وحق كُل واحدد منهم به فماله بلارضي أصحابه وعكْسُهُ بغير إذن يُفعَلُ والصُّلْحُ يجري في مَمر داره

باب الحوالة

غَــريمَهُ على غــريم ثاني وجَــوَّزوا حَــوالةَ الإنســان بكُل دَيْن لازم معلوم لا الإبل في الدّيات والنّجُ وم والشَّرْطُ أَنْ يَرْضي بها الْحيلُ ومنْ مُحال يوجَدُ القَبولُ كذا اتفاقُ الجنس في دَيني هما والنَّوع والأوصاف مع قَدري هما

كـــذلك الحُلولُ والتـــأجــيلُ وحيثُ صَـحَّتْ يَبْـرأ الْحـيلُ ودَيْنُهُ الَّذي على المحال عليه صار الآن للمحال باب الضمان

صَحَّ ضَـمانُ كُلِّ دَيْن قـدْ لَزمْ معْ كـونه قَـدرًا وجنسًا قَـدْ عُلمْ لا نَحْو قَرْضه الَّذي سَينُ فَعَلُ ولا ضمان الجَعْل أوْما يُجْهَلُ وصَحَّ في رَدّ المبيع إذ يُشك في حلّ مال المُشتري وهو الدَّرك ، ومُسسْتَسحقُ الدَّيْن مكَّنوهُ منْ تَغْريه الأصيلَ والذي ضمن أ عَلَيه حَقُّ ءادميّ بالبَدنُ للمُستَحق يَبْرأ الكفيل

فَكُلُّ مَنْ وفَّاهُ منهُ منه ما وَجَبْ سُقُوطُ ما عليه ما من الطَّلَبُ ثُمَّ الأصيلُ غارمٌ للثاني بإذنه في الدَّفْع والضَّمان وجـــائز أنْ يَكْفَلَ الإنســـانُ مَنْ فإِنْ يُسَلِّمْ نَفْ سَهُ المَكْفُ ولُ

باب الشركة

بلُ كُلِّ مشلي كحب في الأصبح ماليهما والإذن في التَّصَرُّف تَعندُّر التمييز حيثُ يُطْلَبُ بنسبة المالين فيها يُجعَلُ

وعقْدُها بصيغَة في النَّقْد صَحْ مع اتّفاق الجنس والصّفات في والخَلْط للماليْن خَلْطًا يوجب والربحُ والخُسرانُ حيثُ يَحْصُلُ

والعَقْدُ فيها جائزٌ لنْ يَلْزَما

ثُمَّ الشَّريكُ مُطْلَقًا أمينُ لكنْ على المُفرَّط التَضمينُ فليَنْفُ سخ عموت فَسرْد منْهُ ما وفَـسخُه له متى يشاء

باب الوكالة

ما كان فيه جائز التَّصَرُّف بنَفْ سله ثُمَّ الوكيلُ مشلُّهُ والقولُ في قَبْض وصَرف قولُهُ والمالُ في تَفْريطه منضْمُونُ مُعَجَّلاً معْ قَبْضه بالقيمة وجـــاز لابن بالغ وأصله فقُل لكُلّ فَسنخُهُ متى يَشَا كــذا الجُنُونُ مُـبُطلٌ إذا حَـصكَ وسَائر الأيْمَان والظّهَار مُعْتَرِفٌ بِالْحَقِّ لِلْوكِيلِ

يجــوزُ أَنْ يُوكِّلَ الإنسـانُ في بل الوكيلُ مُطْلَقًا أمينُ فللايبع إلابنقسدالبَلْدة ولا يَبعُ من نَفْسسه وطفله وعَ قُدُها فيه الجَوازُ قَدْ فشا وحيثُ مات منْهُ ما شَخْصٌ بَطَلُ ويُمنّعُ التوركيلُ في الإقرار لكنَّهُ بصيخَة التَّوْكيل

فصل في أحكام الاقرار

بغَيْر مال صَحَّ من مُكلَّف ومُطلَقًا منْ مُطلَق التَصرُّف طَوْعًا بحَقّ الله والإنسان ولا رُجوعَ بَعْدَهُ في الثاني وجائزٌ إقْرارُهُ بما جُهلْ ثُمَّ البيانُ واجبٌ إذا سُئلُ

في نوعه ولو بغير جنسه ويُقْبِلُ التَّفْسيرُ بالحَقير ولَفْظُ الاستشناء بَعْدَهُ قُبلُ ويَسْتوي الإقرارُ في حال المركض ،

فإنْ أبى فاحْكُمْ إذًا بحَبسه وإنْ جـرى الإقـرارُ بالكَثـيـر ما لم يكُنْ مُسْتَغْرِقًا أَوْ مُنْفَصِلُ وَغَيْسِره في الاتُقَدِّمُ بِالعَرَضُ

باب العارية

تَبْقى مع استعمالها إنْ حَلَّت وجاز أن يُبيحَه نسلاً ودَرْ حَسِثُ الْمعيرُ مالكُ المنافع وكان ذا تَبَرُع في الواقع كذا الرَّجُوعُ قَبْلَ أَنْ يُقْضِي الأَجَلُ إِنْ تَكْفَتْ بِغِيرِالْاسْسَعْمِال بما يُســاوي عــيْنَهُ إِذْ تَتْلَفُ

وجائز إعارة العكين التي وكانَ أَيْضاً نَفْعُها مَحْضَ أَثَرُ وجائزٌ تَوْقيتُ ها إلى أجَلُ والمُسْتَعيرُ ضامنٌ في الحال ثُمَّ الضَّمانُ للمُعارِيعُرفُ

باب الغصب

كُلُّ امرىء فالغَصْبُ منهُ قد صَدَقَ أوْ عُدَّ دونَ أَخْذه مُسْتوليًا أو طارً طيرٌ عند فَتْحه القَفص ، وألزَمُ وهُ أَجْرَةَ المَعْصُوب والمثلَ في المثليِّ منهُ للعَـــدَمْ منْ وَقُت غَصْبه إلى الإثلاف

بأخْذ حَقّ غَيْسِره بغَيْسِر حَقْ أو مُستُلف العسينه تعسديا أوْ حَلَّ زَقَّا فيه زَيْتٌ فَنَقَصْ مَعْ رَدّه والأرْشَ للمَـعـيب وفي سوى المثلي أكثر القيم وصَــدَّقُــوهُ عنْدَ الاخـــتــلاف

باب الشُّفعة

كالأرْض والبناء والأشهار وللشريك أخذ أها بالشفعة ولا تجوز شفعة للجار ولا تجوز شفعة للجار من مثل او من قيمة للمشتري بالشقص أو بجعله صداقها مع علمه تفوته إن قصرا

إنْ يَشْتَرِكُ شخصان في عَقارِ في الحُصَّةِ في الحُصَّةِ في الحُصَّةِ إِنْ صَحَّ قَسَمُ ذَلِكَ الْعَسَقِ الْعَسَقِ الْعَسَقِ الْعَسَقِ الْعَسَقِ الْعَسَقِ مَا بِهِ الشَّتُرِي وَيَلْزَمُ الشَّفِيعَ مَا بِهِ الشَّتْرِي وَيَلْزَمُ الشَّفِيعَ مَا بِهِ الشَّتُرِي وَيَلْزَمُ الشَّفِيعَ مَا بِهِ الشَّتْرِي وَيَلْزَمُ الشَّفِيعَ مَا بِهِ الشَّتْرِي وَيَلْزَمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّلْمُ الللَّلِي الْمُلْمُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللْمُلِلْمُ اللَّهُ الْمُل

باب القراض

تجارة بب عض ربح المبلكغ بسكة مُ عَدينًا مَ عُلومًا للم يَسْكَة مُ عَدينًا مَ عُلومًا للم يُسْتَرطُ عليه أن يُراجعه أو خص نوعًا دائما في الغالب من حصة كنصف ربح حاصل وبالتَّعدي أوْجَبوا ضَمانهُ فلينفسخ بفسخ في شخما

يجوزُ دَفْعُ مسبلَغِ لَبْستَغي اِنْ كَان نَقْدًا خالصًا مختومًا مختومًا من الشُّروط إِذْنُ رَبّ المال مُن وَسَالهُ الأمور الواقعة مُف وَسَالهُ الأمور الواقعة مُسعَد مّم الأنواع للمكاسب مسعَد مّم الأنواع للمكاسب ثالثُ ها تعيينُ ما للعامل والمال مَد عُدة مُطلقًا أمانَة في القراض جائزٌ لن يكزما في القراض جائزٌ لن يكزما

وإِنْ يُؤَقَّتْ أَوْ يُعَلِّقُ لَم يَصِحْ ويُجبَرُ الْخُسرانُ عَا قَدْ رُبح باب المساقاة

هي اكْتراءُ عامل يَسْقَنِي الشَّجَرْ ونَحْوَهُ بحصَّة منَ التَّحَرُ في النَّخْل ثُمَّ الكَرْم مُطْلَقًا تَقَعْ لا في سوى النَّوْعَيْن إلاّ بالتَّبعُ وشَرْطُها تَقْديرُها بُدَّة وعلْمُ كُلِّ قَدْرَ تلْكَ الحصَّة وما منَ الأعْمال عادَ للثَّمَرْ فلازمٌ للعامل الذي اسْتَقَرْ وإنْ يَعُدُ للأرض كالمالك في حَفْرها فلازمٌ للمالك فلا يَصحُ فسسخُه لمَنْ نَدمْ كما اقْتَضاهُ عُرْفُ تلك النَّاحيهُ

وعَـقـدُها من جـانبَيْـه قــدُ لَزمُ وسائرُ الأعْمال فيها جاريه ْ

فصل في المزارعة والمخابرة

لمَنْ يُريدُ زرعَها بسعضه أرْضًا وبَذْرًا لامرىء ليزْرَعا بحصَّة معلومة مما زُرع أو أجْرة من غيره لم يَمْتنع

ولم يَجُ ز للمَ راء دَفْعُ أرضه كذاك أيْضا لم يجُزْ أَنْ يَدْفعا

باب الاجارة

وكُلَّ شيء صُحّحت إعارتُه فيمامضي صحّت هُنا إجارتُه * وقُدرَتْ إما بوقْت أوْ عَملُ كالدَّار شَهرًا أوْ بنا هذا المَحَلُ بأجْسرة قدْعُسجّلتْ اوْ أجّلتْ وحَيْثُما إِنْ أطْلقَتْ تعجّلتْ

ولْيَنْفَ سِخ في مُ عُرجَ ر إذا تَلف ْ وحيث مات عاقد للم تَبْطُل مالم يكُنْ في حفظه مُقصرا والعقْدُ باللُّزوم فيها قدْ وُصفْ لكن يُخَصُّ الفسخُ بِالْسُتَقُبِل ولا ضمان يَلْزَمُ المستأجرا

باب الجعالة

هي التزامُ مَن يَضِلُّ عَبْدُهُ بِدَفْعِ مِسْال لِلذي يَرُدُّهُ

فكُلُّ شَـخْصِ رَدَّهُ تَعَـيَّنا تسليمُهُ الجُعْلَ الّذي قدْعَيَّنا

باب إحياء الموات

تُسمى مَواتاً ينبغي إحياه لا غيرها والعكسُ للكُفار إنْ لم يَكُنْ ملكَ امرىء سواهُ لمثله في كُل مارده أولى بذاك البئر باتفاق وفياضيلاً عن حاجَة الذي حَفَرْ من شُرْبِ شَخْصِ أو بهيمة مَعَهُ ولا لشُـرْب إنْ يَحُـرْهُ في إنا

وكُلُّ أرضِ ما لها مياهُ للمُ سلمينَ مُطْلَقًا بالدَّار ويَمْلكُ الإنسانُ ما أحْسِاهُ ويكزم المحيي اتباع العادة وحافر "بئراً للارتفاق وحيث كان الماء في ذاك المَقَر فلا يَجُونُ مُطلقًا أَنْ يَمْنَعَهُ وكم يَجب لسَفي زَرْع أوْ بنا

باب الوقف

يَصحُ وَقَفُ مُطْلَق التَّصرِيُّف بصيغَة مُبَيِّنًا للمَصرف والشَّرطُ في الموقوف كالمُعار لانَحْو مَطْعوم ولا مزَّمار ولم يجُزُ إلاّ على شَخْص وُجد كاصْله وفَرعه الَّذي ولد ولا يَضُرُّ بَعْدَ ذَا أَنْ يَنْقَطع عَ عَاخِدُ وهِ والذي بِهِ قُطع عُ والوقْفُ أَيْضًا جائزٌ على الجهَهُ مالمْ تَكُنْ بحُرمَة مُوجَّهه وإِنْ يُعَلَّقُ أَوْ يؤَقَّت امـــتنَعْ والشَّرْطُ فيه حَيْثُ صَحَّ يُتَّبَعُ كالشَّرط في التأخير والتَّقْديم والوَصف والتَّخْصيص والتعْميم

باب الهبة

ولا يَعبودُ بَعْدَهُ فيما وَهَبْ وجازَ عودُ الأصل مُطْلقًا كأبُ وحُكُمُ مَا أَعْمَرَهُ أَو أَرْقَبَهُ مِن مِالِهِ لِغَيْرِهِ حُكُمُ الهِبِهُ

وكُلُّ شيء صَحَّ بيعُهُ وُهب ولا لُزومَ قبلَ قبض الْتَسهب

باب اللَّقَطة

والشَّخصُ إِنْ يَظْفَرُ بَمَالِ صَائِعِ بَمُوضِعٍ كَمَ سُجِد و شارع فَلَقْطُهُ لواثق بنَفْ سسه أوْلي وغَيْرُ واثق بعَكْسه وليَعْرِف الْمُلتِقِطُ الوعاءَ والجنس والمقْددار والوكداء ثُمَّ عليه حفظُها دونَ المُؤن لكنَّهُ مشلُ الوديع مؤتمَن ثُمَّ عليه حفظُها دونَ المُؤن

بالعُـرْف لا في سيائر الأيّام كالطُرُق والأسواق والجوامع مَعَ الضَّامان حينَ يأتي المالكُ أوَّلُها يَبْقى على الدُّوام ونَحْوها فالحُكُمُ فيه ما سَبَقُ بحالة كالرَّطْب من طعام أو بيعُها مع حفظ ما منه حصل كالتَّمْر في تَجْفيفه وكالعنب وبَعْدِدَ ذاك يَلْزَمُ التَّحِريفُ كالحبوان مُطلَقًا إذْ يُعْلَفُ للشَّــخُص في ثلاثة أمــور والتَّـرُك لكن إنْ يُســامحْ بالـمُــؤَنْ فَلَقُطُهُ إِنَّ كِان بالصِّحْسرا مُنعَ

ويَلْزَمُ التعريفُ قدر عام بموضع الوجدان والمسجامع وبعددَهُ للآخدذ التَّدمَلُكُ وقُـــــمت لأربَع أقــــام منَ النُّق ود والتّبياب والوركقُ والثان لا يَبْ قى على الدُّوام فإنْ يَشأ فالأكُلُ معْ غَرْم البَدَلُ ثالثُ ها يَبْقى ولكن مع تعب فبيعُهُ رَطْبًا أو التَّجْفيفُ رابعُها ما احتاجَ مالاً يُصْرَفُ فَأَخُ لَهُ يَجِ وِزُ بِالتَّخْ يِسِر أَكُلِ وبيْعِ ثُمَّ يَحْفِظُ الثَّمِ وإنْ يَكُنْ منَ السّباع يَمْتَنعْ

باب اللّقيط

فَرْضٌ على كُلّ الورى فإنْ سَبَقْ حرٌّ رشيدٌ مُسْلمٌ فَهُ وَ الأَحَقُ

هُوَ الصَّغيرُ في مكان يُنْبَذُ ومالَهُ من كافل في وحَذُ

ولا يُقَــر مع سـوى أمين ولا الصبي والعَبد والمجنون ورِزْقُهُ في ماله الذي مَعَه في مال إنْ يَكُن به سَعَه باب الوديعة

ويُسْتَ حبُّ أخ نُها لمن يَثقُ بنَفْ سه ولَمْ يَجُ زُ إِنْ لَمْ يُطِقُ وحفظُها مُحتَّمٌ بجَعْلها في موضع يكونُ حرزَ مِثْلها لكن تكونُ عنْدهُ أماانه مالم يكُنْ تَقْصيرٌ او خيانه ولا خسلافَ أنَّ قسول المُسودع مُسصَدَّقٌ في رَدَّها للمُسودع منْ غير عُذْر فالضَّمانُ قد وَجَبْ

وإنْ يؤخِّرُ رَدَّها بعْدَ الطَّلَبُ

كتاب الفرائض

منَ الدُّيون فليسقَدَّمْ مُطلَقًا وبعْدُ تَجْمه يدرُّ بَما يَلِينُ لَهُ وَبَعْدَهُ كُلُّ الدُّيون المُرسَلةُ وثُلْثُ ما يَفْضُلُ للوصيَّه وبَعْدَهُ للوارث البَقِيَّه والوارثونَ عَسْرَةٌ إِنْ تُخْتَزَلْ هُمُ أَبْنُهُ وابنُ ابنه وإِنْ نَزَلُ والوارثات سبع نسوة أقل بنت كلابنت ابنه وإن سكل وزوْجـــةُ ثُمُمَّ التي قـــدُ أعْــــــقَتْ فابن وزوج وأب لم يُمنَعوا

ومسا بعَسيْن ترْكَسة تَعَلَّقها أَخْتٌ وأم جَ لَدَّةٌ وإنْ رَقَتْ وإن يكُنْ كُلُّ الرِّجال اجْتَمعوا والأم مع بنت ابنه وزوج سته فَ خَدُ مُ سَدَة لَم يُمنعوا بحال فرزوج ها أو زوج قلم يُحج بوا فرزوج ها أو زوج قلم يحج بوا فد ماله منتظم مساله ليست مال منتظم مسبعض والقن مع أمّ الوكد من مسلم والعكس أيضًا معتبر وذو ارتداد والذي تزندة

أو النسا فالبنت مع شكيقية أو سائر النساء والرجال أو سائر النساء والرجال إبن وبنت ثُم والأب أم والأب أو لم يُخلِف وارتًا مما عُلم واحجب بوصف تسعة من العكد مسدبر مكاتب و من كفر

فصل في الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى

وفي كستاب ربّنا مُسقَسرًه والثّلث ثمّ ضعْفه ونصْفه والثّلث ثمّ ضعْفه ونصْفه ونصْفه والأمّ أيْضسا ثمّ أخت من أب والأمّ أيْضسا ثمّ أخت من أب ومسئلها وكُلّ أنْثى قَسبُلها وكُلّ أنْثى قَسبُلها وكُلّ أنْثى قَسبُلها وكُلّ أنْثى قَسبُلها ولكنّ حيْث كُنّ أكشَرا ولي شُتَركن حيث كُنّ أكشَرا ولي شُتَركن حيث كُنّ أكشَرا فوات نصف عُسددت رءوسهن فوالإخوة عند انتها فسرعه والإخوة

ثُمَّ الفُروضُ ستَّةٌ مُ فَالَّهُ وَمُ الْمُعُ وَنصْفُ الرُّبُعِ ثُمَّ ضعفُ الرُّبُعِ ثُمَّ ضعفُ الرَّبُعِ ثُمَّ ضعفُ الرَّبُعِ ثُمَّ ضعفُ الرَّبُع وَرَثُ فَالنصْفُ فَرْضُ خَمْسَة زَوْج وَرِثُ بعنت وبنت ابن وأخْت للأب إنْ تَخُلُ كُلُّ عَنْ مُ عَصَّب لها إنْ تَخُلُ كُلُّ عَنْ مُ عَصَّب لها والرَّبُع فَرْضُ زَوْجها مَعَ الولَدُ والرَّبُع فَرْضُ زَوْجها مَعَ الولَدُ والرَّبُع فَرْضُ نَوْجها مَعَ الولَدُ والتَّلُث الله اللَّهُ مُن مِعْ فَرْع يُرى والتَّلُث الله اللَّهُ مُن مِعْ فَرْع يُرى والتَّلُث أَن الله اللَّهُ مُن مَعْ فَرْع يُرى والتَّلُث فَ رَضْ أَمْ ذَاكَ الميت والتَّلُث فَ مَرْضُ أَمْ ذَاكَ الميت

والسَّدْسُ فَرْضُ سَبْعة أب وَجَدْ والأم مَع فَ رع لَهُ أَوْ إِحْ وَه وفَـرْضُ أَخْت أو أخ فـقط لأمْ والأخْتُ مِنْ أبيه مع شقيقَته إدْلاؤها بخُلَص الإناث إنْ كان خالصُ النِّسا مُقَدَّما فَكُلُّ مَن أَدْلَتْ بِهِ لِيــسَتْ تَرِتْ وسائر الأجداد أسقط بالأب وبالفُ روع الوارثينَ يُحْ جَبُ

وفَرِضُ ولْد الأمّ إنْ يَكُنْ عَددُ وفَر رضُ ولْد الأمّ إنْ يَكُنْ عَددُ إن كسانَ فَسرعٌ وارثُ للمَسيّت والسُّدْسُ للجدّاتِ مُطلقًا يَعُمْ والسُّدْسُ للجدّاتِ مُطلقًا يَعُمْ وبنتُ الابنِ إنْ تَكُنْ مع ابنتِ هو وضابطُ الجَددَّةِ في الميسراتِ وضابطُ الجَددةِ في الميسراتِ أوْ الخالصينَ أوْ هُما والجَددُّ إنْ أدلى بأنشى لم يَرِتْ وسائر الجَدداتِ بالأمّ احْجب وسائر الجَداتِ بالأمّ احْجب ويحثُ ويحد جُبُ ابنَ الأمّ جَددٌ والأبُ

فصلٌ في التَّعْصيب

ف احكُم به لع اصب وأطلق عن الفُروض حاز كُلَّ ما وُجِدُ مُ رَّتَب ونَ أوَّلاً ف أوَّلاً مُ رَتَّب ونَ أوَّلاً ف أوَّلاً فالأقربُ ابنُ ف ابنُ إبْنِ ف الأبُ وقد دَّم واشق يسقَ هُ للقُوهَ وقد دَّم واشق يسقَ هُ للقُوهَ وكُلُّ ما بَعْدَ الفروضِ قَدْ بَقِي ومنْ يُعَصِّبْ نَفْسَه إِنْ ينْفَرِدْ وهُمْ ذُكُورٌ ما عَدا ذات الولا كُلُّ امرى وليم ينشجبُ فَسَجَسدٌ في رُتْبَسة الأخروَّ تقديمه على ابن من أدلى بأب فابن عبم للأب فابن الشقيق فابن عبم للأب مسترتبين ثم بيت المال مسقيقها ونال معها ضعفها مع ابنة أو بنت ابن عصسبت مع ابنة أو بنت ابن عصسبت وعاصب المولى وعم وابن عم ورثه دون أحست ولو مسعد

فمن أبّ فابن الشّقيق قد و جَبُ فَ عَدَّ اللهِ فَعَدَّ اللهِ اللهِ فَعَدَّ اللهِ اللهِ فَعَدَّ اللهِ اللهِ فَعَدَّ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ الله اللهُ اللهُ

باب الوصايا

وللمسريض تُنْدَبُ الوصية وللمسريض تُنْدَبُ الوصية ولا مَعْدوم ولك مُن مُنْتُ مُس ملكه تُصُورا ولتُعتبر من ثُلْثُ مال المُوصي ولتُعتبر من ثُلْثُ مال المُوصي في إنْ يَزِدْ أوقَ فَتَ مَسا يزيدُ ولم تَجُوزُ للوارث الوصية ويُنْدَبُ الإيصا إلى مُكلّف ويُنْدَبُ الإيصال وكُلُّ ما أوصى به يُمْضيه

وشرطه التكليف والحسرية والمعلوم كذاك بالمجهول والمعلوم أو جهة تحريه الن يظهرا وذاك عند الموت بالخصوص وذاك عند الموت بالخصوص حتى يُجيز الوارث الرشيد الا إذا أجازها البقية من مال وحفظ ما أبقى لهم من مال وكل دين ثابت يقصيه

ف العَبُ لَيْن حُرَّتين يجْ مَعُ وج الزُّ للحُر في الْرَبْعُ إلا بشرط أنْ تكونَ مُسلمَهُ وخموفمه من الوقموع في الزنا من حُرَّة تُعسفُّه في نُكح فصل في بيان العورة

مَحْصورةٌ في سَبْعة أمور من تُشتهي ممنوعة ولوصبي وعكُسُهُ كالفَحْل في منْع النَّظَرْ والملك للرَّقيية الخليَّة منْ سُرَّة لرُّكْبة كمَحْرَم مَ مُسوح كُلّ الأنْشَيَيْن والذَّكر ، وعكسه كمحرم فيمايرى منْ ذي جمال أمرَد أهْلُ الورعُ منْ خاطب وغَيْرَ فرج في الصّغر ، وللطبيب كُلَّ ما يَحْتاجُ لَهُ على الزّنا ومستثله الولاده

سُنَّ النَّكَاحُ مُطْلَقًا لَكُلَّ مَنْ يَحْتَاجُهُ إِنْ كَانَ واجدَ المُؤَنَّ ولم يَجُـزُ أَنْ ينكح الحُـرُّ الأمـهُ مع عَسجْ زه عَنْ مَسهْ رحُ رَّة هُنا ولا يكونُ تَحْستَهُ مَن تَصْلُحُ

> وعَـورةُ النّساء والذّكـور فَرُوْيَةُ الفَحْل الكَبِير الأجْنبي وفاقد للأنْشَيَيْن لا الذَّكر وجاز حتى الفرج في الزُّوْجيَّهُ أمسا إذا تزوجك فليكرم ومَــرْأَةٌ مَعْ مــرْأَة أَوْ مَعْ ذَكَــرْ وعَسبْدها ومنْ رأتْهُ للسِّرا كـــذا الذُّكــورُ معْ ذُكــور ومنَعْ والوَجْهُ والكَفُّيْن جَوِّزْ في النَّظَرْ والوجْه في الإشهاد والمعاملة والفَرْجَ في تَحَمِّل الشهاده

فصل في شروط النكاح وأوليائه

بصيغة صريحة لم تُفصل مُكَلَّفًا عَدُلا بسمع وبَصَرْ ولا يَضُرُّ في الولى فقدُ البَصَرْ وقلَّةُ الإغـــمـاء لكن يُنتَظَرْ والكُفر أني ولي غير السلمة كما مضوا في الإرث بالتَّرْتيب عنْ إخْــوة ولا تَلي الأولادُ ولا صريح خُطبَة المعستدة وجَـوَّزوا للمَـرأة الخَليَّـهُ مـــا دامَت الأنْثى من الأبْكار لموسسر كُف علا من عَيب رَدْ بمَهُ رمثُل حَلَّ من نَقْد البكد وكُلُّ جَــد لأب فكالأب فلا يكونُ مُـجُبرًا للثَّيب بُلوغُـها مع إذْنها الصَّريح والبكرُ في تَزْويجها كالثَّيّب إنْ لم يَكُسنْ أبُّ ولا أبو الأب

شرط النكاح شاهدان والوكي وكَوْنُ كُلِّ مُسلمًا حُرًا ذَكَرْ ولا يضُرُّ فسقُ سَيِّد الأمه والأولياء هُم أولُو التَعْصيب لكن هُنا تُقَددًمُ الأجدادُ ولا يَجوزُ عَقْدُهُ في العداّة ويَحْرُمُ التَّعْريضُ للرَّجْعيَّهُ وللأب التَّــزُويجُ بالإجــبــار والشَّرُطُ في تزويجها الصَّحيح

فصل في محرّمات النكاح

من النّسا قطعًا بنَصّ الذّكر أمُّ الفَتى وأخْتُه كَذا ابنتُه وخالةُ الإنسان ثُمَّ عَمَّتُه وبنْتُ أَخْت وأخ منَ النَّسَبُ والأُوليان من رَضاعٍ مُكْتَسَب

حَـــرّمْ نكاحَ أَرْبَع وعَـــشْــر

وهُن بنتُ الزو جَدة المباشرة وفر جدة الأب وزوج ته الأب معندها وأما بعد هالم تمتنع معندها لم تمتنع لها حرام باتفاق الأمدة فوطؤها بالملك معها ممن عليها ممن النساء بالنسب تخدريم من النساء بالنسب

وأربع يَحْدرُمن بالمصاهرة وأمنها أيضًا وإن لم تُقْرب وأمنها أيضًا وإن لم تُقْرب كلاك أخت زوجة ان تجستمع وجمعها مع خالة أو عَمية وكل من بغيرها لم تجستمع وحرّموا من الرّضاع ما وجَب وحرّموا من الرّضاع ما وجَب

فصل في مثبتات الخيار

من العُيوب خَمْسة بها يُرد في العُيون والجُدام والبَرص في علته أو كان مِثْلَ غَيْرِه في علته وخَسيَره في علته وخَسيَروه أن يكن بها رتق وخَسيَروه أن يكن بها رتق

كُلُّ منَ الزَّوْجَيْنِ معْ فَسخ وردُ فَسخُ النَّكَاحِ للذي منها خَلَصْ وخُسيِّرَتْ بِجَسبه وعُنَّتِهُ أوْ قَرنُ في فَسْخه كَما سَبَقُ

فصل في الصداق

بلا صداق حالة التَّفويض صَحُ أو بالتسزام الزَّوْج بالتَّراضي والاعْتبارُ بالنسا من أهلها مسهراً وإلا فَهو مَهر مشلها مسهراً وإلا فَهو مَهر مشلها مسهراً ولكن شرطه التَّمَوُلُ

ذِكْ رُ الصّداق سُنَّةٌ فلو نَكَحُ ولم يَجِبُ إلا بِفَرْض قاضي ولم يَجِبُ إلا بِفَرْض قاضي أو بالدّخول فَهو مَهْرُ مِثْلها وفي سوى التَّفُويضِ إنْ سَمّى لها ثُمَّ الكُرْ عِبْ والقليلُ يُجْعَلُ ثُمَّ الكُرْ عِبْ والقليلُ يُجْعَلُ

وجاز حَبْسُ نفْسها ليَدْفَعَهُ وبالطَّلاق قَـــبلَ وطء شُطِّر ا وحَـيْثُ مـاتَ واحـدٌ تقَـرَّرا لكن حضورُ من دُعي تَحَتَّـما ولم يَخُصَّ الأغْنياءَ بالطّلب ْ

عَــيْنًا ودَيْنًا مُطْلقًا ومَنْفَعَـهُ وسُنَّ مَعْ دُخوله أنْ يُولما إِنْ لَمْ يَكُنْ عُلَدْرٌ كَأَمْرِ يُجْتَنَبُ

باب القسم والنشوز

بالعَـدُل بينَهُنَّ لا بَيْنَ الإمـا لغَ يُ ر ذات النَّوْبَة التي تَقع مُ وإِنْ أرادَ بَعْضَهُنَّ للسَّفَرْ فقُرعَةٌ بينَ الجَميع تُعْتَبَرْ واجْعَلْ لبكْر جُدّت سَبْعًا ولا وثَيّب ثلاثةً لتَــعــدلا بوَعْظها فإنْ أبَتْ به هَجَرْ فإن تَزد أتى بضَرب مدوجع ومالها في قسمها استحقاق ً

حق على زوج النسا أنْ يَقْسما ودونَ حاجَة دُخُولُهُ امْ تَنَعْ ومَنْ يَخَفُ نُشـوزَ زَوْجـة زَجَـرُ فلاينام مُعَها في المُضجع وبالنَّسوز يَسْقُطُ الإِنْفاق

باب الخلع

هو الطَّلاقُ إِنْ جَرى على عورَضْ وجازَ في حيْض و طُهُر ومرض فليْسَ للمُحالع المراجَعَة موْت وبانَتْ بَعْدَهُ اللَّحْالَعِهُ بلْ يَسْتَحَقُّ العوضَ الذي جُعلْ ومَهْرَ مثْل إنْ جَرى بما جُهلْ ثُمَّ الطَّلاقُ بعْدَدُهُ لم يَلْحَق مَن خالَعَتُ من زَوْجها الْطَلَّق

ولَمْ يَعُدْ إلا بِعَقْدِ في هِ جَدْ والخُلْعُ كالطلاقِ في نقْصِ العددُ

حَلُّ النَّكاحِ بالطلاقِ الجـــاري صَــريحٌ أو كنايةٌ فــالثـاني وله يَقَعِ إلا إذا نواه ولَفْظَةُ السَّراح والفراقِ لنية ولتُعْتَبُرُ ممن سكرُ ويَحْسرُمُ البدعيُّ وهُو ما وتَعَعْ من طُهُرها بعداً الجسماع فيه بطُهُ رها حيثُ الجسماعُ لم يَقَعُ ومساعدا البدعي جائز له بسأنَّة ولا ببدع وهُن الله وهُن وذات خلع حيث لا مُماسسه

يَصح من مُكَلَّف مُسخْستسار وللطلاق صيغة قسمان ما احْتَمل الطَّلاق مع سواهُ ثُمَّ الصريحُ لفظةُ الطَّلاق وهَذه الشلاثُ ليسسَتْ تفسيق رُ ثُمَّ الطَّلاقُ سُنَّةٌ ومُ بُستَدعُ إما بحَـيْض أوْ بما يليـه أو في خلال حَيْضها الذي مضي وضابطُ السُّنِّيِّ منْهُ ما وقَعْ أصْلابه ولا بحيض قَبْلَهُ وأربع طلاق فيكن صَـعْـيــرَةٌ وحــاملٌ وءايسَــهُ

فصل في أكثر الطلاق والاستثناء والتعليق

واجعلُ ثلاثًا أكْثرَ التطليقِ للحُررِ واثنتَ يْنِ للرقيقِ

وصَحَّ الاستستناءُ في الطلاق وشرطه إسماع من بقربه وصَحَّ تَعليقٌ بشرط أو صفَه

إن يتَّـصل به بلا اســتـغـراق وقَصْدُهُ من قَبْل نُطقه به من زوجَـة ولو سـوى مُكلَّفَـهُ

باب الرّجعة

بعد الدُّخول وهُو حُرِّ راجَعا لكن بعَـقْد بعْد كها يردُها وبَعْدَ عَود مُطلقًا تبقى مَعَه عابقي بَعْدَ طلاق أوْقَعَا مَا فإنْ يُطَلِّقُ أكثر الطَّلاق تَعَدنَّرَ النَّكاحُ باتّفاق وجازَ بَعْدَ خمْ سَة أُمور وهْيَ انقضاءُ عدَّة المذكور ثم الدخولُ وهُو أنْ يُصب بها وبَعْدده حَلَّت لزوج قَدبله

مَن طلقةً أو طَلقتين أوْقَعا قَبْلَ انقصاء عددَّة تَعْتَدُّها وبعْدَهُ تَزُويِجُ غِيدِره بها ثمَّ الطلاقُ ثُمَّ عـــدَّةٌ لهُ

باب الإيلاء

يمِينُ زوْج صَحَّ أَن يُطلِّق اللهِ الْهَدُّ الوَاءَ ترْكُا مُطْلَقا حيثُ الجماعُ ليسَ مُستَحيلا أوْ زائدًا عنْ ثُلْث عـــام إيلا ويَثْبُتُ الإيلاءُ بالتَّعليق بالصَوْم والإعْتاق والتَّطليق فليُمْ هَل المُولِي شُهوراً أربَّعَهُ من وقَته أوْ رَجْعة المُواجَعَهُ

وبَعْدَ ذَاكَ خَدِيروا مَن ءالى بين الطلاق والرُّجدوع حدالا فإنْ أبى كليْده ما مُعانَده فليوقع القاضي عليه واحدة فليوقع القاضي عليه واحدة وواجب بوَطئه بعُد القَسم ونَحْوِه كفارة أو ما التَزَمُ

باب الظِّهار

بحثرم كأمّه وعَمَّته وُ وَمَرَم كَامَّة وَ وَمَرَاس عَمَّتِي أَوْ ظَهْرِ أُمِّي أَو كُراس عَمَّتِي فَصِحال أَنْ يُحَفِّدا وَعَادُ وَطُءٌ قَدِا أَنْ يُحَفِّدا وَعَادَ وَطُءٌ قَدِا أَنْ يُحَفِّدا كَما مضى في الوَطء في الصّيام كما مضى في الوَطء في الصّيام

ظهارُهُ تشبيه هُ لزوجَته كَ قَسولُه أنت عَلَي كابنتي وحَيْثُ لَم يُتْبِعُه بالطَّلاق ولا يجوزُ للذي قد ظاهرا بالعَتْقِ ثُمَّ الصَّوْمِ فالإطعامِ

باب القذف واللعان

وحُد من يَرمي بذاك مُدخه منعه أو يُلتعن بقد في زوجه منعه أو يُلتعن بقد في زوجه منعه بالله أنّي صدادق مسؤكّد وليس مني فرغها بل من زنا وخساسا يقول بعد وعظه وخسامسا يقول بعد وعظه إن كُنتُ في من يكذب أبعن يكذب

القَذْفُ رمي الشّخْصِ شَخْصًا بالزّنا مسالم يُقِم على زِناهُ أَرْبَعِهُ مُ على زِناهُ أَرْبَعِهُ وَ مَا لَمْ يُقَم على زِناهُ أَرْبَعِهُ لَمُ كَفَّولُهِ بأَمْرِ قَاضِ أَشْهَدُ فَيصار رَمَيْتُها به من الزنا يقسما رَمَيْتُها به من الزنا يقسول ذاك أَرْبَعِساً بِلَفْظه ولَعْنَةُ الله علي تُضْسربَ بُكُوفُ فَحِيثُ جَاء باللعان لم يُحَدُ فَحِيثُ جَاء باللعان لم يُحَدُ

وف ارتَتْهُ فُسرقَةً مُعَجَّلهُ وتستَحقُّ أَنْ تُحَدَّ للزّنا لكن تقول إنَّهُ لقَدْ كَذَبْ فلل تُحَدُّ بَعْدَ أَنْ تُلاعنَهُ

وحُسرّمَتْ فسلا تَحلُّ بَعْسدُلهُ مالم تُلاعنُ مثلَ ما قد لاعنا في القَذْف لي وتُبُّدلُ اللَّعْنَ غَضَبْ لكن تصيرُ مَعْهُ غيرَ مُحْصَنَه

باب العدة

والفَ سنح والطلاق في الحساة مع عَـشرة أيضامن الأيام فإِنْ تَكُنْ عِنْ فَسِسْخِ اوْ طلاق فَذَاتُ حَمْلِ وَضْعُها الوفاءُ وغَـيْرُها ثلاثةٌ أقْسراء ف أشه للله تُقرر للاثنة لها تُقرر تَعْتَدُّ أَيْضًا بِانْفصال حَمْلها ستُّونَ يَوْمًا أَثُمَّ خَمْسَةٌ أُخَر إلا بوصع حَمْلها كما مَضى أوْ غَيْرَها شَهُ رُ ونصْفُ الثاني عدَّتُها أوْ ماتَ قَبْلَها وَفَتْ أوْ حَمِلُهِا فِمِالَهُ حُكُمٌ هُنا عدَّتُها بكُلِّ ما في الزَّوْج مَرْ

تَعْتَدُّ زَوْجِةٌ عَن الوفساة فَ حِدَّةُ الوفاة ثُلُثُ عام أوْ وَضَعُ ذات الحَهِمُل باتّفاق وحَيْثُ كانت ذات يأس أو صغر وذاتُ رق عَنْ وَفِاة بَعْلها وحَيْثُ كَانَتْ حَائلاً فَالْمُعْتَبَرْ وإنْ تُطَلّقْ حاملا فلا انْقضا أوْ ذاتَ حَيْض فسليَجب قَرءان وإِنْ يُطَلِّقُ قَـبُلَ وَطُئها انْتَهَ فَتُ وحَـيْثُ كـانَ وَطُؤُها منَ الزنا وإِنْ تَكُنْ مِنْ شُبْهَة فلتُعْتَبَرُ

با ب الاستبراء

رَقيعةً وحَقها إذا هلك ومــثْلُهـا في ذلكَ الْمُسْـتَـوْلدَهُ فَقَ بْلَهُ امْنَعْ كُلَّ الاستمتاع وجاز للسابي سوى الجماع أوْ عَتْقها نكاحُها لمْ يُعْقَد أوْ عددة فَعنهُ ما تأخَّرا أوْ حَيْضَةٌ في ذات حَيْض حائل أوْ قَدْرُ شَهْر كامل حَيْثُ انْكَسَر

أوْجِبُهُ في حَقّ الفّتي إذا مَلَكُ أوْ عُستقَتْ من بَعْد وَطَء أوْجَدَهُ وقَــبْلَهُ وبَعْـد مَـوْت السَّيِّـد وإنْ تَكُنُ في عصْمَة عنْدَ الشِّرا وحَيْثُ كَانَ فَهُ وَ وَضْعُ حَامَل والشُّهُرُ في ذات الشُّهور مُعْتَبَرْ

فصل في ما يجب للمعتدة وما عليها

عليه للرَّجْ عيد الإنْف اق ومسسكن جسرى به الطَّلاق ولم يَجِبُ لغَيْرِهِ إلا السَّكَنُ والبائنُ الحُبْلي لها كُلُّ المُؤنَ وماسوى رَجْعيَّة لا تَخْرُجُ من بَيْت ها إلا لأمر يُحْوجُ ولم يَجُ زُ في عددَّة الوَفاة أَنْ تَمَسَّ طيبًا أَوْ تُزيَّنَ البَدنَ

باب الرضاع

مَنْ سنُّها إِنْ يَرْتَضِعْ خَمْسًا تُعَدُ مُلفَدرَّقات نالَ من كُلِّ شَبع وقَبْلَ حَولَيْن الرّضاعُ قَد وقَع مُ وصار زوْجُ منْ سَقَتْ أَبَاهُ وفَرْعُ كُلِ مِنْهُ مِا أَخِاهُ

وأخْتُ هذا الزَّوْجِ أَيْضًا عَمَّتُهُ دونَ الأصول والحواشي فاعلَما ما قَدْ مضى في بابه مُفَصَّلا من أهْلِ هذا الطَّفْلِ لا الفُــروع

وأخْـتُـها منَ الجهات خالته ْ وأمُّ كُل جَ لَهُ والأب عَلَى اللهِ والأب وتَنْتَمي فروعُه أليهما في حُدرُمُ النَّكَاحُ بَيْنَهُم على وجائز تزوج الجسميع

باب النفقات

لزَوْجَة من نَفْسها تُمكّنُ بعُرْف هم وقُدرة الإنسان وواجبٌ من مُعْسر مُدُّفَقَط وتَسْتَحقُّ خادمًا لشُغْلها إِنْ كانَ ذاكَ عادَةً لمثْلها وفُسخَتُ بِعَجْزِه عِنِ الأَقَلُ أَوْعَنُ صَداق حَيْثُ لَم يَكُنُ دَخَلُ وذو اليسار واجب أن يُنْفق بشرط فَقْر في الجَميع مُعْتَبَرْ ثُمَّ على رَبِّ البَهِ البُهُ المُؤَنَّ ولم تُكلَّف فَروق ما تُطيق ا

وقوتُها من مسوسر مُلدَّان لكن لها مُلدٌّ ونصفٌ من وسكط على الأصول والفُروع مُطلَقا وعَجْز فَرْع كالجُنون والصّغَر بحَيْثُ لا يَضُرُّ تَرْكُها البَدَنْ من عَـمَل ومـثلُهـا الرَّقـيقُ لكن له أنْ يَطْلُبَ الزّيادة من مُؤن وكسسوة مُعتادة

باب الحضانة

ومن يُفُارِقُ زُوْجَةً لها ولَد منهُ استَحَقَّتُ حَضْنَ ذلكَ الولَد بالعَقْلُ وَالإسلام والحُريَّهُ وكونها من ناكح خَليَّه وَفَقْد فسْق والخُلُوِّ من سَفَرْ وجازَ حَضْنُ كَافر لمن كَفَرْ

كتاب الجنايات

أَوْ شَبْهُ عَمْد واسمُ ذا عَمْدُ الخَطا يَقْتُلُ ذَاكَ غِالبًا فَلْيُعْلَمِا إذا أصاب غَديد مَنْ نواهُ شَخْصًا بشيء قَـتْلُهُ لَنْ يَغْلبا وواجبٌ في العَـمُـد إلا إنْ عُـفي تَغَلَّظَتُ في حقّ مَن جَني الدّيكُ وخُفَّفَتْ فَخُمَّسَتْ في التأدية ولشــــلاث من سنينَ أُجّلت * لكن هُنا التَّثْليثُ فيها مُستَحقُ

القَتْلُ إما مَحْضُ عَمْد أوْ خَطا فالعَمْدُ قَصْدُ الفعل والشَّخْص بما والخَطأ السَّهُمُ الذي رمَاهُ وحَدُّ شبْه عَـمْده أَنْ يَضْربا وفي سوى العَمْد القصاصُ مُنْتَفى فسإن عسفى وكيسه على دية بأخددها من ماله مُشْلَلْمه على الحُلول كُلُّها مؤنَّفه ، أما الخَطا فرواجبٌ له الدّية وللَّذينَ يَعْمِقلونَ حُرِمَلَتُ وكالخطاعكم ألخطا فيسما سكتق فصل في شروط القصاص

مُّكَلَّفًا مُلْتَسزمًا لحُكُمنا أوْ غَيْره كالعَهد والأمان إما برق أو بكُفْر خُرصٌ صا ويُهْ المُرْتَدُّ لا مع مسشله ولَيْسَ في كَـسْر العظام من قَـودُ من مفسصل ومع إجسافة منع وكُلُّ شَرْط للقصاص قد سكف في النَّفْس شرْطُ في القصاص في الطَرَفُ معْ شرْكَة العُضُوين في الإسم الأخص وفَقد نقص أي بمَقطوع يُخص لم يُخْشَ عنْدَ قَطْعه نَزفُ الدّما وإنْ جَنى بجُرْحه لنْ يَجْرَحَه الله والساوبوجه أوْضَحَه

شر طُ القصاص أنْ يكونَ مَنْ جَنى ولا يكونُ للقَـــتــيل والدا وعصمة القتيل بالإيان وكَونُهُ عن قاتل لنْ يَنْقُصا في هُ درُ الحَ ربيُّ عند قَ تله ويُقْتَلُ الجَمْعُ الكَثْيِرُ بِالأَحَدُ بلْ يَثْبُتُ القصاصُ في عُضْو قُطعْ ويُقطَعُ الأشكلُّ بالأشكلٌ مــــا

في كُلّ حُرّ مُسلم إذا قُتِلْ بغَيْسِر حَقّ مائةٌ منَ الإبلْ وثُلَّثَتْ بالعَــمْــد باتّفاق منهـا ثلاثونَ منَ الحــقـاق ومن جناع منْلُها والفاضلُ قُلْ أَرْبَعِونَ كُلُّها حَواملُ وهكذا التُّثليثُ في عَمم الخَطا وخُمسَتُ في حَقّ من جني خَطا من الحقاق الخُمسُ بالإجماع عشرونَ ثُمَّ الخُمسُ من جذاع

والخُـمْسُ من بناتها مُـحَـتَمُ تمامُ ها ولو بالاقستراض أو بَعُدَتُ فلينتَ قلْ للقي مه في الحَــرَم المكتي والذي سَطا تَغْلِيظُها في قَـتْل مَـحْرَم الرَّحمْ وكاليهودي كُلُّ مَن تَنَصَّرا وكالمجروسي عابدُ الأوثان نصْفُ الذي قد مَرَّ في الرّجال والغَرْمُ في قَتْل الرَّقيق القيمة والعَبْدعُ شُر أُمَّه مُ قَوَرً مه والهَ شُمُ والتَنْقيلُ مِثْلُهُ جُعِلْ وسائرُ الجُـروح بالحُكُومَـهُ

والخُـمْسُ من بني اللّبون يَلْزَمُ ومن بَنات النَّاقَــة المخــاض وحَيْثُ كانتْ كُلُّها مَعْدومَهُ وفي ثَلاث غُلُظت مَعَ الخَطا بالقَــ ثُل في شـــ هُــ رحــرام ولَزمُ ثُمَّ اليه ودي تُلْثُ مُ سلم يُرى وفي المجوس الخُمسُ من نصراني وديّةُ الأنْشي بكُلّ حـــال والطَرَفُ الأشكلُّ بالحُكومـــهُ وكفي الجنين الحُرّعب للهُ أو أمه والسن والإيضاح خَـمْس من إبل وإنْ يُجِفْ فِالثُّلْثُ كِالمَامِومِيةُ

فصل في إبانة الأطراف وإزالة المنافع

في الأذْنَيْنِ أوْجَسبوا كُلَّ الدِّيهُ كذاك في العَيْنَيْنِ أي بالتَسويةُ والشفَسَيْنِ أي بالتَسوية والشفَسَيْنِ أوْجَسينِ وفي اليسديْنِ ثُمَّ في الرّجليْنِ والشفَسَيْنِ ثُمَّ في الرّجليْنِ كله في الرّجليْنِ كله وفي شفريها والأنشَييْنِ بل وفي شفريها

على جَميع ما مَضى موزَّعه وسَلْخ جِلْد ثُمَّ سَسِمْع وبَصَسِر ومضغه وصرته ونطقه ولذَّة الجسمساع بالإبطال

والأنفُ أيضًا والجُفونُ الأربَعَهُ وفي اللسان والعجان والذَّكُرُ وعَـقْله وشَـمّـه وذَوْقـه وبطشمه والمشي والإحمال

باب دعوى الدم والقسامة

مَن ادَّعي قَــــتـــــلاً على ســـواهُ فــواجبٌ تَفْــصــيلُ مــا ادَّعــاهُ بشرط لوث مَعنه أي علامه بها يُظنُّ صدِّقُ ما يقولُ كأنْ يُرى عند العدا القَتيلُ وحيثُ أقْسَمَ الوليُّ بالصَّمَدُ خمسينَ يُعْطى ديَّةً ولا قَـوَدُ والمدَّعي عليه قَـبْلُ يُقـسمُ إِنْ لم يَكُنْ هناكَ لُوثٌ يُعْلَمُ فيحلفُ الخمسينَ أيضًا كالولي ومن أراد رَدَّها فاليَفْ عَل

وأثبت واللم دعى القسامة باب الكفارة

وكُلُّ نَفْس إِنْ تَكُنْ مُلحَلَّمَهُ فِي قَتْلِها كَفَّارَةٌ مُلحَتَّمَهُ ووافقت في سائر الأحكام كفّارة الظهار لا الإطعام

كتاب الحدود

باب حد الزنا

ومَنْ يُغَيّبُ موضع الخسان في فسرْجِ أَجْنَبِيَّة فسزاني

أو لا يكونُ عنْدَ ذاكَ مُسحسمنا باشر وَطَنَّا في نكاح نافيذ أوْرَجُل وجَلْدُغَسيسره مسائه مسافة القصر على التمام بنصف حَدّ غَيْر ذي إحْمِسان لا مَنْ أتى بَهِ حِسمَةً بل عُسزّرا

إما يكونُ مُحصنًا عند الزّنا ف المُحْ صَنُ الحُرُّ الْمُكَلَّفُ الذي والحَدُّ رَجْمُ مُحصَن من امرأه وبَعْدَها التَّغْريبُ قَدْرَعام وقَدروا حَداً الرقيق الزَّاني ثُمُّ اللّواطُ كـالزّنا إذا جَـري

باب التعزير

وفي المعاصي كُلُّها التعزيرُ إنْ لم يَجبُ حَدُّ ولا تَكُفيرُ أوغ سيسره ما يرى الإمسام

بضرب أو حسبس كذا الكلام فَ مَنْ رأى تَعْزيرَهُ بضَ ربه

باب حد القذف

فَــقــاذف وحَــده تعــانا بل غَــيْــرُهُ إِنْ كــانَ ذا تَكْليف حُراعفيفًا مُسلمًا مُكَلّفا وكُلُّ حُسر ضعنفَ أيقينا ولا بقَـــذف زَوْجـــة إن لا عَنَا وحَيْثُ لَمْ يَجِبْ فَتَعْزِيرٌ فَقَطْ إذا رَمى الإنسانُ شَخْصًا بالزّنا ولا يُحَسد والدُ المقسدوف والشرط مع تكليف أن يَقلفا فَـــيُــجُلدُ الرَّقــيقُ أرْبَعــينا ولا يُحَدِّ حَدِيثُ يَثْبُتُ الزنا ولو عَفي المَقْذوفُ عَنْ حَدّ سَقَطْ

باب حد شرب المسكر

به يحد ألشارب الإمامُ بشُرْبه مُكَلَّف مُ مُحَدِّت الله معْ علمه التَّحْريمَ والإسكارا لا ريحــه والقيء والإسكار

وشُـرْبُ كُلّ مُـسْكر حَـرامُ بشاهدَي عَدلُ أو الإقْدرار وحَدِدُهُ فِي الْحُدِرِ أُرْبَعُ وِنا وفي الرَّقيق نصْفُها عشرونا وللإمام بَعْدُ أَنْ يُعِزِرا عِايُساوي حَدَّهُ الْمُقَدَّرا

باب قطع السرقة

يَسْرِقْ نصابًا رُبْعَ دينار وُزنْ بالملك أوْبشُبْهَة فَلْيُعْلَما ما بَعْضُهُ ملْكٌ لَهُ أَوْ مُستَحَقّ وغَيْرُ ذاكَ موجبٌ لقَطْعه مُحالفٌ لعُضوه الذي سكف وبَعْدَهَا اليسسرى من الرَّجْلَيْن ورجْلَهُ اليُسمنى تَمسامُ الأربَع وبَعْدَ ذَا تَعْزِيرُهُ بها انْحَتَمْ كَفَاهُ قَطْعٌ وَاحِدٌ عَمَّا سَبَقُ

من حرزه ما لم يَكُن لهُ انتَـمى فلا يجوز أقطعه إذا سرق ولا بمال أصله أوْ فَــرْعــه فِإِنْ يَعُدُ فَكُلَّ مَرَّة طَرَفُ ف الأوَّلُ اليُّمني منَ اليَّديْن وثالثًا يُسرى اليَدين فاقطع منْ مَفْصل الكوعَيْن منْهُ والقَدَمْ وإِنْ يؤخِّرْ قَطْعَهُ حِتى سَرَقَ

باب قطاع الطرق

هُمْ فرقَةٌ تَرَصَّدوا للنَّاس في طُرْقهم بقُ وبَّاس بشرط تَكْليف مَعَ الإسلام وقُسموا لأربع أقسام إِن يَقْتُلُوا مِعْ أَخُذُ مِال يُقْتَلُوا ويُصْلَبِ وا ثَلاثَةً ويُنْزَلُوا أوْ يَقْتُلُوا مِن غَيْر أَخْذ قُتلوا فقط وأما عكسُه لم يُقْتلوا بل اليد اليسمني لكُل تُقطع مع رجله اليسرى كما قد أجمعوا وتقطعُ اليسسرى منَ اليدين إنْ عدادَ و اليسمني منَ الرَّجْلَيْن أولم يكُنْ منهُمْ سوى إخافه فَحَبْسُهُمْ ونَفْيهُم مَسافَهُ وحَيْثُ تَابِوا قَبْلَ قُدْرَة سَقَطْ عَنْهُمْ حُدودٌ خُصّصت بهمْ فَقَطْ لا غَيْرُ ذاكَ من حُقوق رَبّنا أو ءادمي كالقصاص والزنا

وقَطْعهم بسر قَةِ النّصابِ بشرطه في سائر الأبواب

باب الصيال

للشَّخْص دَفْعُ صائل عن ماله ونَفْ سمه أيضًا وعَنْ عياله ولوبِقَــتْلِ أو بَقَطْع للطَّرَفْ مُقَدِّمًا فيه الأَخَفَّ ف الأَخَفْ ولا ضَمانَ من قصاص أو ديه أصلاً ولا التَّكُفيرَ بل لا مَعْصيه ، وضَمَّنُوا مَنْ كان مَع بَهيمه ما أَتْلَفَت بالمثْل أو بالقيمَه

باب البغاة

هُمْ فرقةٌ مُخالفو الإمامِ فيما يَرى شَرعًا مِنَ الأحكامِ لَهُمْ كبير رُّحاكِمٌ مُطاعُ وعَسسْكُرٌ لأمْرو أطاعوا فيصاريب يردي للإمامِ المنعَه وإن أراد الحق منهم مَنعَد فصاريب يلامامِ المنعَ لكنهُ عن الصسواب زائع مسؤولا له دليل سائع لكنه عن الصسواب زائع فواجبٌ على الإمامِ العادل قتالهُمْ ودَفْعُهُمْ كالصائل حتى يصير جَمْعُهُمْ مُفَرَّقاً ويَنتَفِي من شَرهم ما يُتَّقى ولا يجوزُ قَستْلُ مُسدبر لنا ولا أسير وجَريح أثخنا وواجبٌ في الفور ردَّ مالهم وردَّ ما حُرناه مِن عيالهِمْ وواجبٌ في الفور ردَّ مالهم وردَّ ما حُرناه مِن عيالهِمْ المُردَة

مَن يَرْتَدُدْ عن ديننا فليُستَتَبُ فإن أبى فالقَتْلُ فوراً قدْ وَجَبُ ولم يُجَهَّزُ والصَّلاةُ تَمْتَنِعُ كالدفن في قبورنا فَلْيَهُ مُتَنِعُ ومَن يَدعُ صَلاتَهُ جَحْداً كَفَرْ وصارَ مُرْتَدا وفيه القول مَرْ ومن يكن ترك الصلاة عن كسل ولم يَتُب فالقائم في التجهيز والصلاة عن كسل ولم يَتُب فالقائم في سائر الجهات واجْعَلْهُ في التجهيز والصلاة كمسلم في سائر الجهات

كتاب الجهاد

جِهادُ أَهْلِ الكُفرِ والغَوايه في دارهِم فرض على الكِفايه

بكُلّ عسام مَسرَّةً لا أكْتَر ولا يَعُمُّ فَسرْضُهُ كُلَّ الورى بل كُلَّ حُـر مُـسلم مُكلَّف ذي صحَّة وقُدرة ومَصرف على جمسيع أهلها ومَن دنا بسَبيهم رَقَدوا لنا في الحال وكُلُّ مَــجنون جُنونًامُطْبــقــا بالمال والرّجال من أسرانا يُقَدَّرُ الأولى لنا إن بانا والمال والأطف ال كُلا عَصَمَه أو تاب بعد أسره لم يعصم عمَّا ذكرناء انفًا سوى الدَّم إن كان في ءابائه مَن أسْلما من غَديد أم وأب فَليُ عْلَمُ أَوْ أَرضُهُمْ إِنْ كَانَ فيها بَعْضُنا

فـــان أتوا لبلدة تَعــينا ونسوة الكُفّار كالأطفال كذا الخناثي والعبيد مطلقا وللإمــــام رقُّ مَنْ عَـــداهُمُ وقَبْلَ أَسْرِ مَن يَتُبُ يَعْصِمْ دَمَهُ ثُمَّ الصبيُّ صارَ حُكمًا مسلما وهكذا إذا سَــباهُ مــسلمُ كذا اللقيطُ إِنْ تَحُرِرُهُ أَرْضُنا

باب الغنيمة

ما جاءَنا من مالهم مَعَ التَّعَبُ غَنيهَ وَقَدُّم وا منهُ السَّلَبُ لقاتل المسلوب وهو ما مَعَه من فَرس وءالة وأمتعه وماعَدا أسلابَهُم ممَّا غُنم خُذْ خُمْسَهُ أُخِّرهُ والباقي قُسم

بقَصْده فُسرُسانًا او رجالا منهُم وسكم واحد للراجل إنْ كَانَ كُلُّ مُسلمًا مُكلفًا حُسرًا وإلا فلَهُمْ رَضْخٌ كَسفى والرَّضْخُ قَدْرٌ دونَ سَهُم يَجْتَهِد فيه الإمامُ باعتبار ما وُجد في وخُـمّس الخُـمش الذي تخلّف فخُممسه يُعطى لآل المصطفى والخُـمْسُ في مصالح الإسلام وثالثُ الأخـماس للأيتام وابن السَّبيل خامسٌ مُعَيَّنهُ منْهُ جهادٌ زائدٌ وهُو النَّفَلُ

على الذينَ شاهدوا القتال ثلاثَةٌ للفـــارس الْمقــاتل رابع المُعطى لأهل المسكنة وللإمام أنْ يَزيدَ منْ حَصَلُ

باب قسم الفيء

وما أتى من مالهم بلا تَعَبُ فَكُلُّهُ فَيْءَ وقَاسُمُهُ وَجَبُ فاجْعَلْهُ أيضًا خَمْسَةً من أسْهُم فَخُمْسُهُ لأهل خُمْس المَغْنَم وما عَداهُ للَّذينَ عُيِّنوا للغَزْو ممَّنْ أُرْصدوا ودُوَّنوا مفَضِّلاً في قَدْر الاستحْقاق بكَثْرَة العيال والإنفاق وجازَ صَرْفُ فَضْلهم للمَصْلَحَه تحصر فه في الخَيْل أو في الأسْلحَه

باب الجزية

إِنْ يَطْلُبِ الكُفِّ ارُجِ زْيَةً وَجَبْ على الإمامِ أَنْ يُج يبَ منْ طَلَبْ بصيغة وذكر مال جاري ولَمْ يَجُ زُأْقَلُ من دينار

له كتاب ظاهر أو مُحختَفى كذا المَجُوسُ عابدو النّيران ولَمْ تَجُرن لعابدي الأوثان وماكس الإمامُ نَدْبًا إذْ فَعَلْ حتى يَزيدَ مالُها عَن الأقَلْ ويُسْتَحَبُّ عَنْ غَني الربَعَهُ ونصْفُها عَنْ ذي تَوسَّطُ مَعَهُ وليَ شُتَرط ضيافة لمن يُر منّا عَلَيْهم ذائدًا إنْ لم يَضُر وليُعط كُلُّ ما عَليْه مُلِنْعنا جميعُهُمْ والشَّدّ للزُّنار وقَوْل كُفر يُسْمعونَهُ لنا عن مُسلم وما يُساوي مِنْ بِنَا

عنْ كُلِّ حُـرٌ ذَكِـر مُكَلَّف وحَيْثُ صَحَّتُ أَلزمُ وا بشَرْعنا وليُعُرَفوا باللُّبس للغيار وليُسمُنَعوا من فعل ما قَدْ ضَرَّنا ومن دكوب الخسيلِ مع دَفْعِ البِنا

كتاب الصيد والذبائح

زكاةً كُلّ ما عَلَيه يُقْدرُ بذَبْحه وما سواه يُعْقررُ ف الذَّبْحُ قَطْعُ سائر الخُلقوم مَعَ المري في المذبَح المعلوم وقَطْعَ كُلِّ منهُ ما قَدْ أُوْجَبُوا لا الوَدَجَيْنِ مَعْهُ ما بِلْ يُنْدَبُ والعَفْرُ جَرْحٌ مُ زُهِقٌ للرُّوحِ حَيْثُ انْتَهَتْ إصابَةُ المجروحِ بجارح نَحْو الحديد والخَـشَبْ لاالسّن والأظفار فَـهْي تُجْـتَنَبْ منَ السِّباع والطُّيرور عُلّما مُنْزَجِراً بزَجْره مُمتَثِد

والاصطياد على الرَّبكُلُّ ما إن كان مع إرساله مُستَرْسلا مكرِّراً حسى يُرى مُسعستادا فيها ولكن لَمْ يَجِبْ أَنْ تَنزَجِرْ فيها ولكن لَمْ يَجِبْ أَنْ تَنزَجِرْ إِسْلامُهُ أَوْ صِحَةُ التَّناكُحِ ما احتكَ من حَي بسيف فانذبَحْ ما احتكَ من حَي بسيف فانذبَحْ وصيد لُمْ يَجُرُ بِحال وصيد لُمْ يَجُرُ بِحال إلاَّ الذي أَدْركت حيدا و ذبيحْ بِعَدْ المَا يَعْدُر فَيْحِ لا إِذَا حيدا فُصل في بِعَدْ بِعَدْ الا شُعسوراً تَنْفَعُ فَيَجَدُرُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ

مُجْتَنِبًا لِلأَكْلِ مِمّا اصطادا الله الطيور فاعْتَبِرْ ما قَدْ ذُكِرْ والسَّور فاعْتَبِرْ ما قَدْ ذُكِرْ وشَّر طُ كُلِّ صائد وذابِح وفَ عُلُ كُلِّ منهُ ما فَلَمْ يُبَحْ وفِ عُلُ كُلِّ منهُ ما فَلَمْ يُبَحْ أَوْ صادَهُ كُلِّ منهُ ما فَلَمْ يُبَحْ أَوْ صادَهُ كُلْبٌ بلا إرسال وحَيثُ زالَ شَرِطُهُ فللا إرسال وحَيثُ زالَ شَرِطُهُ فلا تُبِحْ ثُمُ الجنينُ من مُرزَّ عاة يَحِلْ وكُلُّ جُرْء في الحياة يُقطع وكُلُ جُرء في الحياة يُقطع وكُلُ جُرء في الحياة يُقطع وكُلُ مُن عَدِاء في الحياة يُقطع وكُلُ مُن عَدَاء يَحِلْ وكُلُ مُن عَدَاء في الحياة يُقطع وكُلُ مُن عَدَاء في الحياة وكُلُ مُن عَدَاء في الحياة ويُعلَعُ وكُلُ مُن عَدَاء في الحياة وكُلُ عَدَاء في الحياة وكُلُ عَدَاء وكُلُ مُن عَدَاء في الحياة وكُلُ عَدَاء وي الحياة وكُلُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وي الحياة وكُلُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وي الحياة وكُلُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُونُ عِنْ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَا عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَاء وكَلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَاء وكُلُونُ عَدَا

باب الأطعمة

والحَيَوانُ إِنْ يَكُنْ عِنْدَ العَرَبُ مُسْتَخْبَتًا يَكُنْ حَرامًا مُجْتَنبُ أَو مُسْتَظابًا عِنْدَهُمْ لَن يَحْرُما إِنْ لم يَرِدْ في الشَّرْعِ نَصَّ فيهِ ما ومسالَهُ مِنَ السَّسِباعِ نابُ يَعْدوا بِهِ فَسَمَنْعُهُ صَوابُ ومسالَهُ مِنَ الطُّيورِ مِخْلَبُ يَسْطوبِهِ فَامْنَعْهُ فَهُ وَ المُذْهَبُ وليا أَكُلُ المُضْطَرُ حَيْثُ أَشْفَقا من ميْتَة أَكُ الأيسُدُّ الرَّمَقا ومَي الجُرادُ والسَّمَكُ وحُرِّمَت كُلُّ الدَّما لما عُهد في منعها إلا الطحال والكبد وحُرِّمَت كُلُّ الدَّما لما عُهد في منعها إلا الطحال والكبد

باب الأضحية

يُسَنُّ للمُكَلِّف الأضحيَّه بشاة ضأن أكْمَلَت سُنيَّه أو بالثَّني من مَعدز أو من بقَدر كلاهُما في ثالث الأعدام قرر أوْ إبل وهُوَ الذي قَدْتُمَّ له من السّنينَ خَمُ سَدُّ مُكَمَّلَهُ وإِنْ تَكُن من إبل أو من بَقَــر فواحد عن سَبْعَة ولا ضَرر ثُ وتُمنَعُ العَوْراءُ والعَرْجاءُ كذلك العَجْفاءُ والجَرْباءُ وكَوْنُ كُلِّ بَيِّنًا بها وَجَبُ فليُغتَفَرُ يَسيرُها إلا الجَرَبُ ولا يَضُرُّ الخَصِي أوْ قَرْنُ ذَهَبُ خَفيفَتَيْن ثُمَّ خُطْبَتَيْن منْ يَوْمسها لآخر التَّـشريق وسُنَّ عنْدَ الذَّبْح أَن يُصَلِّيا على النَّبِيِّ المُصْطَفَى مُسَمِّيا لله في قَــبولها تَضَـرتُعـا وأوْجَبوا في حَقّه التّصَدُّقا ولا يَج وِزُ أَكْلُهُ مُمَّا نَذَرْ

وضَـرَّ قطعُ أذْنهـا أو الذَّنَبُ ووَقَتُها منْ بَعُد رَكْعَتَيْن يُؤتى بها قَـصْـدًا منَ الشُّـروق مُكَبِّرًا مُستَقبلاً مَعَ الدُّعا والبَيْعُ منها لا يَجُوزُ مُطْلقًا ببَعْضها وسُنَّ أَكُلُ مِنا نَدَرْ

باب العقيقة

وكُلُّ مَـوْلُود لَهُ العَـقـيـقـه على أبيـه وهْيَ في الحَـقـيـقـه " شاةٌ للانشى وائنتان للذَّكر والإبلُ أولى أوّلا ثُمّ البقّر للفُ قَرا وغ يرهم بالعاده تُطْبَخُ يَوْمَ سابع الولادة وسُنَّ مَعْها حَلْقُهُ والتَّسْميه وحكمها ووصفها كالأضحية

كتاب السبق والرمى

والرَّمْيُ أَيْضًا بالسِّهام المارقَـهُ وبيَّنوا في رَمْسيهم أوصافَه مَعْ عِلْم كُلِّ مِنْهُ مِا قَدْرَ العِوَضْ للخَصْم إِنْ يَسْبِقْ وَ إِلاَّ اسْتَرْجَعَهُ مُسحَلّلٌ كُفءٌ لكُلّ منهُسما ولا يكونُ غارمًا إذْ يُسْبَقُ

على الدُّواب تُنْدَبُ الْسابَقة ، إِنْ عَـــيَّنُوا الدَّوابَ والمسافَـــهُ كالخَسْق أوْ كالمَرْق أوْ قَرْع الغَرَضْ وكَـوْنه منْ واحـد ليَـدْفَـعَـهْ أو منه ما معا ولكن معهما فيَ أَخُذُ المَالَيْنِ حَيْثُ يَسْبِقُ

كتاب الأبيان والنذور باب الأعان

لا يُعْقَدُ اليَهِ مِنْ مَعْ أداته لكن لَهُ تَوْكسيلُ مَنْ عَسداهُ وإنْ يوكّل في النّكاح لمْ يَبَــرْ وقَ وله والله لا أحَدث مَا لَمْ يَكُنْ لاثْنَيْهِما قدْ حَدَّثَا ومَنْ بمال للتَّصَدُّق التَرَمْ

إلا بذات الله أو صفاته كَـقَـوْله والله لَمْ أَفْعَلُ كَـذا وكـبْـرياء الله لافَـعَلْتُ ذا في فعله و فعل ما سواه والحنْثُ في لَغُو اليَّمين مُغْتَفَرْ زَيْدًا وَعَمْرًا مُطْلَقًا لا يَحْنَتُ لا واحسد فالله واحسد فالله واحسد فالواجبُ التَّكُفيرُ أوْ ما يُلْتَزَمْ

والاعتبارُ باليمين الجاري من قاصد مُكَلَف مُختار وألْزَموا ذَا الحنْث في التَّكْفير ماشاءَ منْ ثَلاثَة أمرور إعْسَاق نَفْس لَمْ تُعَيَّبْ مُؤْمنَهُ في الفَور أوْ إطعام أهْل المسْكَنَهُ هُمْ عَشْرَةٌ لَكُلِّ شَخْصِ مُدُّ حَبْ أَوْ كُسْوَة ثَوْبٌ لَكُلِّ قَدْ وَجَبْ إِنْ كَانَ ذَا مَالِ وَإِلا صَامَا لَعَ جُرِوهُ ثَلاثَةً أَيَّامَا

باب النذر

صَلاةً أو صيامًا أوْ تَصَدُّقا كإنْ شَفاني اللهُ منْ أسْقامي أوْزُرتُ طَهَ صُمْتُ نصْفَ عام فَيلْزَمُ المَنْذُورُ أو مسايَصْدُق عَلَيه ذاك الإسْمُ حَيثُ يُطْلَقُ لا في حَرام نَحْوَ إِنْ جَنَيْتُ الْعَرْتُ اللَّهُ عَلَيْتُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْتُ اللَّهُ عَلَيْت

نَذْرُ الجَسزا فَرْضٌ كَسَأَنْ يُعَلِّقِسا بجائز أو طاعَة نَحْوُ الشَّف من سُقْم أو زيارة للمُ صْطَفى ولا مُسباح نَحْوُ ذا الطَّعامُ عَليَّ أوْهذا القسباحَ راممُ

كتاب القضاء

على الإمام نَصْبُ قاض يَحْكُمُ بينَ العباد وهُو حُرِّمُ سُلمُ مُكلَّفٌ عَدلٌ بِسَمْع وبَصَرْ ونُطْق ايْضًا مُتَيَقِّظٌ ذَكَرْ وكَوْنُهُ مُحِمَّتَهِ دًا بأنْ عَرَفْ في النَّحْو والتَّصْريف واللُّغَهُ طَرَفُ ومنْ كـــتــاب الله والحــديث مَــا يَدْري به أحْكامَ كُلّ منْهُــــمــــا

مَعْ علمه بطرق الاستدلال فَ مثلُ هذا للقضاء كافي ذو شوكة فَلْيُعْتَبَرْ قَضاهُ وأنْ يَكونَ بارزًا لمَنْ قَصَصَدُ مُتَّسع بغَيْر مَسْجد جُعلْ في اللَّحْظ والجلوس والكلام هديَّةً من أهْل ذَلكَ العَـــمَلُ أو كان فَوْق عادة قديمه والحَـرّ والبَـرْد الشَّـديد والتَّـعَبُ كمرض وشهوة الجماع وما يُسيءُ خُلْقَاله للنَّاس عَلَيْه إلا بَعْد دعْوى اللَّاعي حــتى يكونَ الْمُدَّعي في ذا ســألْ ولالهُ تَعَنُّتُ في الشَّــاهد بأنْ يُزكّي جُـوّزَتْ شَـهـادّتُه ْ وعكْسَـهُ اجْـعَلْ فَـرْعَـهُ وأصْلَهُ للجَـحْـد ولْيَكْتُبْ به كـــــابا

كالنسخ والعموم والإجمال وموضع الإجماع والخلاف ـــــــاســق إلا إذا وكلاهُ ويُسْتَحَبُّ كَوْنُهُ وَسُطَ البَلَدُ بمَ جُلس حَرًّا وبَرْدًا مُعْتَدلُ وليسو بين صاحبي خصام ولَمْ يَجُونُ قبولُهُ لما حَصلُ أو غَيْرهم مسمَّنْ لَهُم خُصُومَه ويُكْرَهُ القنضاءُ حالةَ الغَضَبُ والخُـزْن والسُّرور والأوجياع وفي الظّما والجوع والنُّعاس وما لَهُ أَنْ يَسْالَ الذي ادَّعي ولا لَهُ تَحْليكُ فُكُلُ ولا يُلَقِّنْ حُـجَةً لواحد بل حَيْثُ ما قَدْ أُثْبِتَتْ عَدالتُهُ ولمْ تَجُـزُ على عَـدُو بَلْ لَهُ ويَحْكُمُ القاضي على مَنْ غابا

يُنْهِى لقــاضي بَلْدَة المَطْلُوبِ ما قَـدْجرى في ذَلكَ المُكْتوب مَعْ شاهدَيْن يَشْهَدان بالقَضَا وليَعْمَل الثاني بكُلّ ما اقْتَضا

باب القسمة

ما لا يَضُرُّ قَسْمُهُ فَلْيَقْسِما بقاسم مُكَلَّف حُرر ذَكَر يكونُ عَدْلاً حاسبًا لا مَنْ كَفَرْ فإنْ أقاما قاسمًا لَمْ يَفْتَقر في كونها صحيحةً لما ذُكر ، أوْ كانَ في المَقْسومِ ما يُقَوَّمُ فباجْتماع قاسمَيْن يُقْسَمُ وبَعْدَ أَنْ تُعَدَّلَ الأجْدِزاءُ فيفي رقاع تُكْتَبُ الأسماءُ تُدْرَجُ كُلُّ رُقْعَة بِشَمْعَهُ وليُخْرِجوالكُلِّ جُزْء رُقْعه

وَمَنْ دَعى شَريكَهُ ليَـقْـسـمـا

باب الدعوى

والمُدَّعي إِنْ كِانَ مَعِمهُ بَيِّنَهُ فَلْيَحْكُم القاضي له بالبَينة أوْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَحْلف الَّذِي ادُّعي عَلَيْهِ أَوْ يَرُدُّهِ اللم لَعَي فباليَمين يَسْتَحقُّ ما ادَّعي وإنْ أبي فَقَوْلُهُ لنْ يُسْمَعَا ولو تداعى اثنان عَـيْنًا مَعْهُما تحالَف اوقُـسَمَتْ عَلَيْهِما وإنْ تَكُنْ مَعْ واحد فَقَطْ حُكمْ لَهُ بها مَعَ اليَمِن المُنْحَتِمْ بَتَّ اليَّمينَ مُطْلَقًا كما وَصَفْ كَــفَــاهُ نَفْيُ علْمــه إذْ حَلَفــا

ومَنْ على أفْعال نَفْسه حَلَفٌ أوْ فعل شَخص غَيْره فإنْ نَفى

كتاب الشهادات باب الشهادات

وكم تَجُـزْ شَـهـادَةٌ إِنْ لَمْ نَجـدْ مَعْها شُروطًا خَمْسةً فيمَنْ شَهدٌ والعَـدُلُ مَن لم يَرْتَكبُ كَبيره ولَمْ يكُنْ مُـلازمًا صَعيره ولَمْ يَكُنْ ذا بدْعَة بها نُسب للفسق مأمونَ الأذى إذا غَضب وتَرْكُ لهُ الرَّذائل المسيئة بمشله حررصاً على المُروءَة

فَحَيثُ كِانَ مُسلمًا مُكلَّفًا وكانَ حُرًّا ذَا عَدَالَة كفي

فصل في الشهادات على حقوق الله وحقوق الإنسان

هُما حُقوقُ الله والإنسان في اثنَيْن منْها تُقْبِلُ النّساءُ وكانَ مَ فُ صودًا لغَ ير المال والجَرْح والتَعْديل والجنايَه لا بالنّسا أصْل ولا الأيْمان عَلَيْهِ والمَقْصِودُ منْهُ المالُ والرَّهْن والضَّـمان والحَـوالَهُ أو اليَـمينُ بَعْدَ عَدْل مُعْتَبَرْ كالحَيْض والرّضاع والولادة

ثُمَّ الحُقوقُ كُلُّها ضَرْبان ثانيهما ثلاثة أشياء فَكُلُّ ما يَغْلبُ في الرّجال كالقَذْف والطَّلاق والوصايَّهُ فالشَّرْطُ في ثُبوته عَدُلان وكُلُّ مسا يَطَّلعُ الرِّجالُ كالبَيْع والخيار والإقالة ف اثنان أو ثنتان مَعْ عَدل ذكر وكُلُّ ما خَصَّ النَّسا بالعادَهُ

لا با ثنَتَ بن مَعْ يَمينِ الْمدَّعي فَلَيْسَ فيها للنّساء مَدْخَلُ إِنْ شَهِدوا بُرؤية اللجامَعَه ومَنْ أتى بَهـــيــمـــةً كـــالزَّاني

فسشابت ما مضى أو أربع أمَّا حقوقُ اللَّه وهني الأوَّلُ بَلِ الرِّجالِ فالزنا بأرْبُعَاهُ وغَدِيدُهُ مِنَ الحُدودِ اثنان لكن لشهر الصّوم بالهلال

إنْ يَشْهَد الأعْمى بشيء لَمْ يَجِبْ في غَيْر خَمْس وَهْيَ مَوْتٌ وَنَسَبْ والملكُ والإقْرارُ مِمَّنْ لَزَمَهُ بضَبْطه إلى الأدا والتَّرْجَمَهُ نَفْع لَهُ أَوْ دَفْ عِلَهِ اعَنْهُ ضَرَرُ

ولَمْ تَجُن شَهادةَ امْرِيءِ بِجَرْ

كتاب العتق

حُرِّ رَشيد مُطْلَق التَّصَرُّف كانْتَ حُرِّ مُعِلَّةً مُعِلَّةً مُولايَهُ سرى عَلَيْه في الجَهميع مُطْلَقا أيْضًا لباقي العَبْد حَيْثُ أيْسرا على الشَّريك وليُــؤدِّ قــيــمَــتَــهُ أوْ فَرْعِه فِ احْكُمْ بِعِيتْق كُلّه

يَصح مُّ عـــتْقُ مــالك مُكلَّف بصيئغَة صريح أو كناية ومَنْ لِبَعْضِ عَبْدِهِ قَدْ أَعْتَقَا أوْ أعْتَقَ الشَّريكُ ملْكَهُ سَرى بقيمَة الشَّقْصِ الَّذي قَدْ فَوَّتَهُ وكُلُّ عَبْد صار ملك أصله

باب الوّلاء

به يَصيرُ عاصبًا للْمُعْتَق وحُكْمُ له كالإرث في التَّرْتيب أعْني به الذُّكسورَ من أقساربه بنَفْ سه مُ قَدِّمَ الأقارب أي بالجهات أوَّلاً ثُمَّ الرُّتُبُ كـــلاهُمــا عَن الولا جَــدًا لأب صار الوكاحتما لبيت المال فَعاصبٌ فَدَمُ عُسَقٌ أَبَا الأب ولم يَجُ زُبَيْعٌ لهُ ولا هبَ إذْ لم تُعَصِّبُ مُطْلَقًا بحال لَهُ بِقُرِبِ أَوْ وَلاء فِ افْهَم

ثُمَّ الولاءُ حَقُّ كُلِّ مُ عَتق منْ بَعْد كُلّ عماصب قَريب وانْقُلْهُ بَعْدَ مُعِتق لعاصبه فَمُعْتِق لمُعْتِق فالعَاصِب وهكذا كـــإرثهم من النَّسَب إلاّ أخـًا وابنَ أخ فـقـدْ حَـجَبُ فإنْ فَقَدْت سائر الموالي فإنْ يكُنْ حُرّا فَمُعْتِقُ الأب وهكذا تَرْتيبُ كُلِّ مَـرْتَبَـهُ وتَنْقُصُ الأنْثي عَن الرّجــال بلْ عَصَّبَتْ عَتيفَها والْمُنْتَمي

باب التدبير

ومَنْ يُعَلِّقُ عِنْقَ عَبْد قَدْ مَلَكُ منْ ثُلْث وقَ بْلَهُ مُ لَبَّرُ يُباعُ قَبْلَ عَتْقه ويُؤْجَرُ إذا أراد السَّيد المَذْكدورُ وحُكُمُهُ مِنْ قَبْلِ مَوْت سَيّده كَالقن في أرش وكَسْب في يكه

بمَوْته فَعتْقُهُ مَتى هَلَكُ فإنْ يُبَعُ فليَسِبْطُلُ التَّدْبيرُ

باب الكتابة

إِنْ يَسْأَلِ الْعَبْدُ الْأَمِينُ الْمُكْتَسِبُ والمال أيضًا ولْيُنجَّم في الأدا وحَيْثُ صَحَّتْ صار مع موالاه في ما لَمْ يَكُنْ في فعله تَبَرَّعُ وألزموا سيدة بدفعه باب أم الولد

ومَنْ يَطأ قنَّتَ له فَ جَ حُبَل بوَطئه أوْ مائه المُسْتَ دْخَل تَصر بو صنع حَملها أمَّ ولَد وبَعْدَ ذا للسَيِّد الإجارَةُ والوطء واستخدامها بلا شبك وإنْ تَلدُ من غَــيْــره فَنَجْلُهَــا أوْ قنَّةً لغَ سيسره رُني بها أَوْ شُسِبْهِ لَهُ كَظَنَّه الزَّوْجِيَّةُ

كتابة فَعَقْدُها لَهُ نُدبُ بصيعنَة وذكر مال لأجَلُ مَعْعِلْم كُلِّ منْهُ ما قَدْرَ الأجَلُ نَجْ مَ يُن أَوْ ثَلاثَةً فصاعدا وعَـقْدُها منْ جانب المولى لَزمْ فَكُمْ يُجَبُ لفَ سُخه وإنْ نَدمْ وجائزٌ منْ جانب الْمُكاتَب فَفَسْخُهُ والعَجْزُ عَنْهُ ما أَبي كَسسُب ومسال مُطلَقَ التَسصَرِيُّف أَوْ خَطَرٌ فَكَ اللَّهُ يُمْنَعُ جُــزْءًا لَهُ منْ دَيْنه أوْ وَضــعــه وحَيْثُ أدّى العَبْدُ كُلَّ ما بَقي عَلَيْه بَعْدَ وَضْعه فَلْيَعتق

إنْ بانَ خَلْقُ ءادَمي في الوكد ْ والأرش والتَّزويج والإعسارة لابيعها وركفنها ولاالهبه منَ الزنا أوْ من نكاح مِــثْلُهـا أوْ في نكاح فابنها لربها أوْغُرَّ في التَّزُويجِ بِالْحُرِيَّةُ

ففرعه حرنسيب غرتبه ومن يطأ رَقيقَةً مَنْكوحته فسالوطءُ لم تُصر به أمَّ ولَد ْ وحَــيْثُ أَثْبَــتْنا لَهُ إيلادَها بأنْ يَزولَ رقُّها فَتُعْتَقًا وتَمَّ نَظمُ غاية التَّقريب أبياتُهُ ألفٌ وخُرمس ألف نَظمُ الفَقير الشَّرَف العَمْريطي فالحَـمْـدُلله على تمامـه على النبي وءاله وصَحبه

قيمتَهُ في الجال سيّد الأمّه أَوْ بِاشْتِ بِاهِ ثُمَّ صِارَتْ قَنَّتَهُ قَطْعًا ولا بشُبهة في المُعْتَمَد فمات عَنْها بَلَغَتْ مُرادَها قَـبْلَ الوَصايا والدُّيون مُطلَقا سَمَّيْتُهُ «نهايةَ التَّدْريب» وزدْ عَلَيْهِ اربُعَ عُـشْر الألف(١) ذي العَجْز والتَّقْصير والتَّفْريط ثُمَّ صَلِهُ الله مَعْ سلامه والتابعينَ ثُمَّ كُلِّ حِيزِبه

⁽١) على حسب قوله مجموع العدد: ألف ومئتان وخمسة وعشرون بيتًا، ولدى العدّ والفحص وجدت أبياتها ألفًا ومائتين وعشرين بيتًا فلعل الشطر الثاني من البيت: «وزد عليها خُمس عُشر الألف». والله اعلم.

﴿الفهرس﴾

41		ترجمة موجزة للناظم
٦٣	14100>000000000>00000000000000000000000	كتاب الطهارة
۲ ٤	***************************************	فصل في السواك والآنية
٦ ٤	######################################	باب الوضوء
70	***************************************	باب المسح على الخفين
70	***************************************	باب الاستنجاء
44	P420749740799997737009777777777777777777777	نواقض الوضوء
44		باب الغسل
٧٢	,	فصل في الأغسال المسنونة
77	>=4>==>==	باب التيمم
ላኦ		باب النجاسة
4 9	}&&***********************************	باب الحيض
٧.		باب ما يحرم على المحدث
٧.		كتاب الصلاة
Y	h	باب شروط الصلاة
Y T	,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,	باب أركان الصلاة
Yo	***************************************	فصل في مبطلاة الصلاة
٧٦	^*\$\$**********************************	باب سجود السهو
Y Y	ها الصلاة	فصل في الأوقات التي تكره في

١٩ باب صلاة الجيدين ١٩ باب صلاة العيدين ١٩ باب صلاة الكسوفين ١٩ باب صلاة الكسوفين ١٩ باب كيفية صلاة الحوف ١٩ كتاب الجنازة ١٩ كتاب الزكاة ١٩ كتاب الزكاة الإبل ١٩ ١٩ ١٩ ١٩ ١٩ ١٩ ١٩ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ ١١ <th>Y Y</th> <th></th> <th>باب صلاة الجماعة</th>	Y Y		باب صلاة الجماعة
۸۰ باب صلاة العيدين باب صلاة الكسوفين ۸۱ باب صلاة الاستسقاء باب كيفية صلاة الحوف فصل في اللباس ۸۳ كتاب الجنازة ۸۵ فصل في كيفية حمل الميت ودفنه ۸۹ فصل في زكاة الإبل ۸۹ فصل في زكاة البقر والغنم ۸۸ ۸۸ فصل في زكاة النقدين باب زكاة الفطر ۸۹ باب زكاة الفطر ۹۰ فصل في قسم الزكاة ۹۰ فصل في موجب الكفارة ۹۰ فصل في موجب الكفارة ۹۰	٧٨		باب صلاة المسافر
۸۱ باب صلاة الكسوفين ۸۱ باب صلاة الاستسقاء باب كيفية صلاة الحوف باب كيفية صلاة الحوف مصل في اللباس مح مصل في كيفية حمل المبت ودفنه مح مح كتاب الزكاة مح مح	٧٩	***************************************	باب صلاة الجمعة
۸۱ باب صلاة الاستسقاء باب كيفية صلاة الخوف باب كيفية صلاة الخوف فصل في اللباس ۸٦ معنازة معنازة معناز كاة الإبل ۸٦ فصل في زكاة الإبل ۸٨ معناز كاة البقر والغنم ۸٨ معناز كاة البقر والغنم ۸٨ معناز كاة النقروع ۸٨ معناز كاة النقدين ٨٩ باب زكاة الفطر ٨٩ معناز كاة الفيام ٨٩ معناز كاة الفيام ٨٩ معناز كاة الفيام ٨٩ معناز كاة الفيام ٨٩	٨٠	***************************************	باب صلاة العيدين
۸۲ باب كيفية صلاة الخوف فصل في اللباس محتاب الجنازة معل في كيفية حمل المبت ودفنه محتاب الزكاة معل في زكاة الإبل محتاب الغراء معل في الخلطة وشروطها محتاب النصاب معل في زكاة النقدين محتاب النصاب معل في قسم الزكاة محتاب الصيام معل في موجب الكفارة محتاب الصيام معل في موجب الكفارة محتاب الكفارة	۸١	-40250	باب صلاة الكسوفين
فصل في اللباس	۸١		باب صلاة الاستسقاء
۸۳ فصل في كيفية حمل المبت ودفنه کتاب الزكاة فصل في زكاة الإبل فصل في زكاة البقر والغنم فصل في الخلطة وشروطها فصل في زكاة النوروع فصل في زكاة النقدين باب زكاة النقدين فصل في قسم الزكاة فصل في قسم الزكاة فصل في موجب الكفارة	٨٢	***************************************	باب كيفية صلاة الحوف
فصل في كيفية حمل الميت ودفنه كتاب الزكاة فصل في زكاة الإبل فصل في الخلطة وشروطها فصل في زكاة النقروع فصل في زكاة النقدين باب زكاة النقدين فصل في قسم الزكاة فصل في قسم الزكاة فصل في موجب الكفارة	۸۳		فصل في اللباس
٨٦ ١٠٥ ١	۸۳		كتاب الجنازة
فصل في زكاة الإبل فصل في زكاة الإبل فصل في زكاة البقر والغنم فصل في الخلطة وشروطها فصل في الخلطة وشروطها فصل في زكـــاة الزروع ويــان النصاب باب زكاة النقدين ويــان النصاب في قسم الزكاة الفطر في قسم الزكاة الفطر في قسم الزكاة فصل في قسم الزكاة فصل في موجب الكفارة فصل في موجب الكفارة والفلاد و	٨٥		فصل في كيفية حمل الميت ودفنه
فصل في زكاة البقر والغنم فصل في الخلطة وشروطها فصل في زكــــاة الزروع ويــــان النصـاب باب زكاة النقدين باب زكاة الفطر فصل في قسم الزكاة فصل في قسم الزكاة فصل في موجب الكفارة	٨٦	~~6628070====b~380======d48039=====dd==qp=====od2703pqq=bd=d=d=d=q=====d	كتاب الزكاة
فصل في الخلطة وشروطها فصل في زكـــاة الزروع ويــان النصـاب باب زكاة النقدين ويــان النصـاب ويــان النصـاب ويــان النصـاب باب زكاة الفطر النصـاب في قسم الزكاة الفطر ويــان النصاب في قسم الزكاة الفطر ويــان النصام ويــان الكفارة ويــان النــان ويـــن فيــان الـــان ويــــن فيــان الـــان ويــــن فيــان الـــان ويــــن فيــان الــــن فيـــن فيــان الــــن فيـــن فيــــن فيــــن فيـــن فيــــن فيــــــن فيـــــــن فيــــن فيـــــن فيـــــن فيـــــن فيــــــــــ	۲۸		فصل في زكاة الإبل
فصل في زكـــاة الزروع ويــان النصـاب باب زكاة النقدين ويــان النصـاب باب زكاة الفطر باب زكاة الفطر باب زكاة الفطر ماب في قسم الزكاة	۸٧	\$4 \$94 \$44 \$44 \$47 \$7 DB0**** *******************************	فصل في زكاة البقر والغنم
ويـــان النصـاب باب زكاة النقدين ويــان النصـاب ويــان النصـاب باب زكاة الفطر باب زكاة الفطر باب زكاة الفطر فصل في قسم الزكاة فصل في موجب الكفارة	٨٨		فصل في الخلطة وشروطها "
باب زكاة النقدين ويــــان النصـاب باب زكاة الفطر باب زكاة الفطر فصل في قسم الزكاة عصل في موجب الكفارة			فصل في زكــــاة الزروع
وبيــــان النصــاب	٨٨	*4 }50,447 - 11-0 } +8 \$7,47 1-6 \$1,48 \$4 1-6 \$1,46	وييان النصاب
باب زكاة الفطر			باب زكاة النقدين
فصل في قسم الزكاة	٨٩		وبيان النصاب
كتاب الصيام	٨٩	\$+0074 +10-110\$24=044 >04+11++11+0012+4-40+01200120414+0+14 410+120120414+0+14	باب زكاة الفطر
فصل في موجب الكفارة	9.		فصل في قسم الزكاة
فصل في موجب الكفارة	۹.	***************************************	كتاب الصيام
والفديسة وغير ذلك			فصل في موجب الكفارة
	91		والفديسة وغيسر ذلك سيسس

9 4	باب الاعتكاف
9 4	كتاب الحج
9 4	باب محرمات الإحرام
	فصل في بيان الدماء
9 £	وما يـقوم مقـامها
90	كتاب البيع
97	باب الربا
97	باب الخيار
94	فصل في بيع الثمار والزروع
97	كتاب السلم
4.4	باب القرض أ
9.8	باب الرهن
4.8	باب الحجر
99	باب الصلح
	فصل في إنسراع الروشن
١	في الطريق وما يذكر معه
1	باب الحوالة
1.1	باب الضمان
1.1	باب الشركة
1 . Y	باب الوكالة
1 . 7	فصل في احكام الاقرار
1 . 4	باب العارية
1.4	باب الغصب

1 . 6	باب الشفعة
1 - £	باب القراض
1.0	باب المساقاة
1.0	فصل في المزارعة والمخابرة
1.0	باب الأجارة
1.4	باب الجعالة
1.4	باب إحياء الموات
1.7	باب الوقف
1.7	باب الهبة
1.7	باب اللقطة
	باب اللقيط
1.4	باب الوديعة
1 . 9	
1 + 9	كتاب الفرائض
	فصل في الفروض
11.	المقدرة في كتاب الله تعالى
111	فصل في التعصيب
117	باب الوصايا
114	كتاب النكاح
114	فصل في بيان العورة يسمسلم
111	فصل في شروط النكاح وأوليائه
118	فصل في محرمات النكاح
110	فصل في مثبتات الخيار
110	فصل في الصداق

117	باب القسم والنشوز
117	باب الخلع
114	باب الطلاق
114	فصل في أكثر الطلاق والاستثناء والتعليــق
111	باب الرّجعة
114	باب الإيلاء
119	باب الظّهار
119	باب القذف واللعان
17.	باب العدة
171	باب الاستبراء
171	فصل في ما يجب للمعتدة و ما عليها
171	باب الرضاع
177	باب النفقات
174	باب الحضانة
174	كتاب الجنايات
175	فصل في شروط القصاص
175	باب الديات
140	فصل في ابانة الأطراف و إزالة المنافع
177	باب دعوى الدم والقسامة
177	باب الكفارة
177	كتاب الحدود
177	باب حد الزنا
144	باب التعزيرب

114	100700101000000000000000000000000000000	باب حد القذف
144		
144	414141444444444444444444444444444444444	
144	44 778 14 14 14 14 14 14 14 14 14 14 14 14 14	
144	***************************************	
14.		باب البغاة
14.		باب الرّدة
14.	***************************************	كتاب الجهاد
141		
144	b+11+11+1+++++++++++++++++++++++++++++	باب قسم الفيء
144	PROPERTY PROPERTY	باب الجزية
144		كتاب الصيد والذبائح
145	***************************************	
140	***************************************	باب الأضحية
140	***************************************	باب العقيقة
147		كتاب السبق والرمى
141	Letter 14744-0-010-0-0-0-0-0-0-0-0-0-0-0-0-0-0-0-0	كتاب الأيمان والنذور
141	***************************************	باب الأيمان
144		باب النذر
144	***************************************	كتاب القضاء
144	//	باب القسمة
149	4300007788000000000000000000000000000000	باب الدعوى
1 .	~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~	كتاب الشهادات

١	٤	•	باب الشهادات
١	٤	٠	فصل في الشهادات على حقوق الله وحقوق الإنسان
١	٤	١	فرع
١	٤	1	كتاب العتق
١	٤	۲	باب الولاء
١	٤	۲	باب التدبير
١	٤	٣	باب الكتابة
١	٤	٣	باب أم الولد
١	٤	٥	﴿ الفهرس ﴾

كتاب الغاية والتقريب للقاضي أبي شجاع من أشهر المتون في الفقه الشافعي، ورغم صغر حجمه قل لفظه وكثر معناه، ولذلك اعتنى به العلماء شرحا وتعليقا ونظما وتدريسا وممن اهتم واعتنى بهذا الكتاب الأستاذ الفاضل الشيخ شرف الدين الشهير بالعمريطي فنظمه نظما جيدا واضحا جاء مثل الشرح للأصل في الموضوح ورتبه ترتيب الأصل فجاء ألف بيت ويزيد وأسماه، «نهاية التدريب في نظم غاية التقريب».

ولأهمية الأصل والنظم المذكورين قام قسم الأبحاث والدراسات الإسلامية بالاعتناء بهما وذلك بطبعهما مجموعين لتنتشر الفائدة، ويعم النضع.



